المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الأمن البيئي في جنوب المتوسط

مصادر التهديد وآليات المواجهة

مُذَكِّرة مُقَدَّمة ضِمْن مُتطلَّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

سهام بختي

إشراف الأستاذة:

أ.د. إبتسام أوعشرين

لجْنَة المُناقَشَة

اِسم ولقب الأستاذ	مُؤسَّسة الانتساب	الصفة
د. عامر ناصر	المدرسة الوطنية العُليا للعُلوم السياسية	رئيسًا
أ.د. إبتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسيَّة	مُشرِفًا ومُقرِّرًا
د. هجيرة اوبعيش	المدرسة الوطنيَّة العُليا للعُلوم السِياسيَّة	عُضوًا مُناقِشًا

السنة الجامِعِيَّة: 1444- 1445 هـ /جوان 2023 -2024م

قسم العلاقات الدولية

الأمن البيئي في جنوب المتوسط

مصادر التهديد وآليات المواجهة

مُذَكِّرة مُقَدَّمة ضِمْن مُتطلَّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

سهام بختي

إشراف الأستاذة:

أ.د. إبتسام أوعشرين

لجْنَة المُناقَشَة

اِسم ولقب الأستاذ	مُؤسَّسة الانتساب	الصفة
د. عامر ناصر	المدرسة الوطنية العُليا للعُلوم السياسية	رئيسًا
أ.د. إبتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسيَّة	مُشرِفًا ومُقرِّرًا
د. هجيرة اوبعيش	المدرسة الوطنيَّة العُليا للعُلوم السِياسيَّة	عُضوًا مُناقِشًا

السنة الجامِعِيَّة: 1444- 1445 هـ /جوان 2023 -2024م

قَالَ اللهُ تَعَالَى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾

[سورة المجادلة: الآية ١١]

شُكــر وعِرفـــــــان

بسم الله الرَّحمان الرَّحيم

والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا، سيِّدنا، حبِيبِنا وشفِيعِنَا محُمد وعلى آلِه وصحبِه أجمعين ومن اِتَّبَعَهُ بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين

أمَّا بعد:

الحمد لله بحمدٍ تتمُّ النِّعم والشُّكرُ للقائلِ في محكم تنزيله **{لَئِن شَكَرتُم لَأَزِيدَنَّكُم}**، ولقوله عليه الصلاة والسلام: **{مَنْ لَمْ يَشْكُرُ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ وَمَنْ أَسْدَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعُوا فَادْعُوا لَهُ}**.

نحمد الله سُبحانه وتعالى على أنْ وفَّقنا لإتمامِ هذا العمل الَّذي تكلَّلهُ جُهد كبير في وقت قصير.

فإنَّه ليطيبُ لي أنْ أتقدَّم بوافِرِ جزيلِ الشكر والامتنان إلى الأستاذة المُشرِفة الدُكتورة " **إبتسام أوعشرين** " على كل النصائح والإرشادات والتوجيهات منذ أنْ كان الموضوع اِقتراحًا مطروحًا إلى أنْ أصبح مُثبَّتًا للبحث فيه والعمل عليه.

كما لا يفوت لي أنْ أشكُر أُسرتي العِلمية الَّتي جعلتني بالعِلم والأخلاق أرتقي: المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسية Ecole Nationale Supérieure De Science Politique.

وأتقدَّم بوافر الشكر والامتنان إلى كُل زُملائي في الدُفعة [2019 - 2024]، وإلى كُل زملائي بالمدرسة ENSSP.

والشُكر الجزيل إلى كل طاقم المدرسة ومن يسهر على الرُقيّ بها من: أساتذة، وإدارة، وعمال، وطلبة.

أتوجه بشكري الجزيل وتحياتي الخالصة إلى أساتذة وقفوا بجنبي معنويًا وعلميًا وماديًا خاصة: الأستاذة قصدالي فلة، عقة نسيمة، فراني حياة، بل قرشي إيمان، لراري علي، حميد رامي، أحمد طالب، غول حمزة وغيرهم.

وأتوجه بالشكر والتقدير وخالص الإحترام والامتنان إلى كل من ساعدني في مسيرتي الميدانية لإنجاز هذا العمل منهم:

مسؤولين من وزارة البيئة والطَّاقات المُتجددة، وأخص بالذِّكر مديرة السِّياسة البيئية الصِّناعية، السَّيدة شنيبط هالة.

الوزيرة السَّابقة لوزارة البيئة والطَّاقات المُتجددة، السَّيِّدة زرواطي فاطمة الزَّهراء.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتَّى ولو بدعاء أو كلمة طيِّبة.

إهـــــــــداء

عِرْفانًا بالفضلِ والجميل إلى أُناسٍ كانوا سندًا وعونًا لي في مسيرتي العِلمية وفي كل حياتي، أُهْدِي لهم ثمرة هذا الجهد:

إلى مَنْ رِضاهُما غايتي وسكِينتَهُمَا راحتي، اللَّذانِ وصَّانا بهما الله تعالى في قوله الكريم: **(وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا)**. [سورة العنكبوت، آية: 8]، **(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)**.

[سورة الإسراء، آية: 24]، "أبي وأُمي".

فهو من ربَّاني ونوَّر لي الطريق لبلوغي هذا المُستوى: "والِدِي الحبِيب"،

وهي من كانت دائمًا بجنبي حين مرضي وحين صحتي، مُرشدتي ومُعلِّمَتِي الأولى بهذه الحياة: " أُمِّي الحبيبة".

والديَّ الكريميْن حفظكُمَا الله ورعاكُمَا وأطال في عمرِكُمَا. وأدام عليكُمَا نِعمة الصحة والعافية وراحة البال.

إلى سندي في هذه الحياة وقُرَّة عيني: إخوتي " عُمار، إسماعيل، أحمد ومحمد"، حفظهم الله وجهم وجعل حياتهم نورًا على نور.

إلى ملجئي في فرحي وحُزني، منزلُ راحتي وأسراري: أخواتي الحبِيبات "فريدة، رانيا وحفيظة".

إلى أحبَّتي، صديقاتي المُخلِصات الوفيات الغاليات على قلبي "حُبًا، وكرمًا، ووفاءًا لكُنَّ"؛ نِعْم الصُّحبة اللّاتي كتبْنَ ورسمْن في دفْترَ حياتِي أجمل الذِّكريات لِذِكْراهُم.

إلى كُل من ترك في حياتي بصْمة صادقة جميلة نقية وبريئة نتذكَّرَهُم بها في الحياة.

إلى رُوح أجدادِي الطاهرة: جعلهُم الله في جنَّاتِ النَّعيم.

إلى كل من ساعدنِي من قريبٍ أو بعيدْ

لكُمْ منِّي خالص الإحْتِرام وجزِيل الشُكر والامتنان

خُطَّة الدراسة:

المقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: التأصيل المفهومي والنظري للأمن

المطلب الأول: مفهوم الامن

المطلب الثاني: الامن في النظريات الوضعية

المطلب الثالث: الامن في النظريات ما بعد الوضعية

المبحث الثاني: البيئة في العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم البيئة

المطلب الثاني: تنامي الاهتمام بقضايا البيئة في السياسة الدولية

المطلب الثالث: المقاربة الخضراء: بروز الحاجة الى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية

المبحث الثالث: المقاربة المعرفية والمفاهيمية للأمن البيئي

المطلب الأول: مفهوم الامن البيئي

المطلب الثاني: تطور النقاش حول الامن البيئي

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي

الفصل الثاني: و اقع الامن البيئي في منطقة جنوب المتوسط

المبحث الأول: التهديدات البيئية في منطقة المتوسط

المطلب الأول: مفهوم التهديدات البيئية

المطلب الثاني: أنواع التهديدات البيئية

المطلب الثالث: التهديدات البيئية في اجندة الامن والسلم الدوليين

المبحث الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط وجنوب المتوسط

المطلب الأول: جغرافية منطقة المتوسط وجنوب المتوسط

المطلب الثاني: البعد القدراتي لمنطقة المتوسط وجنوب المتوسط

المبحث الثالث: مصادر التهديدات البيئية في منطقة جنوب المتوسط

المطلب الأول: المصادر المهددة للأمن البيئي في منطقة المتوسط

المطلب الثاني: واقع التهديدات البيئية في منطقة جنوب المتوسط

الفصل الثالث: تداعيات الأمن البيئي على دول جنوب المتوسط وآليات المواجهة

المبحث الأول: تداعيات التهديدات البيئية على امن الدول الو اقعة جنوب المتوسط

المطلب الأول: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية على دول جنوب المتوسط.

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات البيئية على علاقات الامن بين دول شمال_ جنوب المتوسط

المبحث الثاني: آليات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن البيئي

المطلب الأول: السياسات الوطنية لمواجهة التهديدات البيئية في جنوب المتوسط.

المطلب الثاني: رؤية نقدية لسياسات التكيف مع التهديدات البيئية في جنوب المتوسط.

الخاتمة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

❖ **المُلخَّص:**

تسعى الدراسة إلى فهم عُمق تأثير التهديدات البيئية على الأمن في منطقة جنوب المتوسط، حيث تُعتبر هذه المنطقة واحدة من أكثر المناطق تأثراً بالتغيرات البيئية في العالم.

تتناول الدراسة تحليلاً للتهديدات البيئية التي تواجه المنطقة، مثل التغير المناخي، التلوث ،الاستنزاف الزراعي، التصحر، انخفاض جودة المياه وفقدان التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من تفاقم هذه التحديات، كما تبحث الدراسة في آثار هذه التهديدات على الأمن الغذائي، الاقتصاد المحلي، الصحة العامة والاستقرار السياسي في المنطقة لذلك بناءً على هذه التحليلات تُقدم الدراسة استراتيجيات متعددة لمواجهة هذه التحديات تشمل بذلك تعزيز التنمية المستدامة، تحسين إدارة الموارد الطبيعية، تعزيز التعاون الدولي والإقليمي.

وفي الختام تؤكد الدراسة على أهمية اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للتصدي لتحديات الأمن البيئي في منطقة جنوب المتوسط، وذلك من أجل الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية وضمان الاستقرار والازدهار المستدام في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي، جنوب المتوسط، التهديدات البيئية، التنمية المستدامة، التغير المناخي.

❖ Abstract:

The study aims to deeply understand the impact of environmental challenges on security in the South Mediterranean region, as this area is considered one of the most affected regions by environmental changes worldwide. The study provides a comprehensive analysis of the environmental threats facing the region, such as climate change, pollution agricultural depletion, desertification, water quality degradation, and biodiversity loss, in addition to economic and social factors exacerbating these challenges. Furthermore, the study examines the effects of these threats on food security, local economy, public health and political stability in the region. Based on these analyses, the study presents multiple strategies to address these challenges, including enhancing sustainable development improving natural resource management, and fostering international and regional cooperation. In conclusion, the study emphasizes the importance of taking immediate and effective actions to address environmental security challenges in the South Mediterranean region, in order to preserve the sustainability of natural resources and ensure stability and sustainable prosperity in the region.

Keywords: Environmental Security, South Mediterranean region, Environmental Challenges, Sustainable Development, climate change.

مقدمة

اعتبر العديد من المحللين والباحثين السياسيين أن فترة ما بعد الحرب الباردة مثلت فترة تدفقات معرفية جديدة، حيث جرى إعادة هيكلة النُّظُم التقليدية لتتماشى مع التطورات الحديثة على الساحة الدولية.

ارتبطت هذه التدفقات بكم هائل من التغيرات في النظام الدولي الجديد والتحولات في القيم والبنى المكونة له كما تُعد هذه الفترة امتدادًا لنقاشات نظرية وتنظيرية في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص، أدى هذا السياق إلى تنوع الدِّراسات واختلاف الرؤى النظرية حول واقع العالم السياسي ومستقبل العلاقات الدولية في إطار نظام ما بعد الحداثة الذي يتسم بزيادة التعقيد والتركيب.

كما ظهرت تحديات معرفية جديدة تهدف إلى احتواء الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية والسياسات العالمية، التي تزايد ظهورها وتوسعها لتؤثر على جميع مستويات التحليل والتنظير. تزامن هذا مع تحليلات ونقاشات نظرية حول احتمال زوال الدولة أمام التدفقات التحتية والفوقية التي تخترق النظامين الداخلي والخارجي للدول كوحدات ذات شخصية قانونية اعتبارية. ومع ذلك، ظهرت تحليلات أخرى تدعو إلى الحفاظ على الدول كوحدات فاعلة من خلال تعميم التفاعلات وتوسيعها باستخدام آليات الديمقراطية والحكم الراشد.

في هذا السياق، توسعت وتعقدت التحليلات الأمنية لتأخذ من الفرد وحدة أساسية للتحليل إلى جانب الدولة، مع التركيز على القضايا المرتبطة برفاهية الفرد واستقراره ومستقبله، وكذلك مستقبل الأجيال القادمة.

يتطلب الحديث عن التحولات الجديدة في الدراسات السياسية الحديثة الوقوف على حقائق وأدلة وبراهين تفسر الظواهر الجديدة التي تحدث وفقًا لمتغيرات جديدة على المستويين الدولي والعالمي، خاصة في مجال الأمن بمفهومه بعد الحداثي، حيث شهد الربع الأخير من القرن العشرين تكثيفًا في البحوث والدراسات الأمنية بهدف إعادة صياغة المفاهيم التقليدية والتخلي عن بعضها، سعياً لتليين العلاقة بين الأمن بالمفهوم العسكري والأمن التطبيقي.

خلال العقد الأخير من نفس القرن، حدث انتقال واضح من المجالات الاستراتيجية للأمن ذات خصائص الهجوم والدفاع إلى المجالات الأكاديمية للأمن ذات خصائص التوسع والتعمق.

من الأمثلة البارزة على هذا التحول هو توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأمن الإنساني الذي يركز على حماية الأفراد من التهديدات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وليس فقط التهديدات العسكرية، كما ساهمت العولمة والتكنولوجيا الحديثة في تغيير طبيعة التهديدات الأمنية، مما دفع الباحثين والمحللين إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للأمن الدولي وتطوير استراتيجيات جديدة للتعامل مع هذه التهديدات المتزايدة التعقيد.

وبينما يتم التركيز على الجانب الإنساني للأمن، يظهر تزايُد الاهتمام بالأمن البيئي في حقل العلاقات الدولية وهذا الاهتمام يعكس تفاقم التحديات البيئية التي تواجه العالم، ودورها المتنامي في تحديد السياسات الدولية وتشكيل التحالفات الدولية، لذلك فإنَّ الدراسات البيئية رغم أهميتها البالغة لم تحظَ بالاهتمام الكافي في مجال العلاقات الدولية إلا في الآونة الأخيرة. جاء ذلك بعد مؤتمر ستوكهولم للتنمية البشرية عام 1972 الذي كشف عن حجم التدهور البيئي الناتج عن التطور الصناعي والتكنولوجي اللامحدود، والصراعات الدولية سباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، تفاقمت هذه التحديات مع ظهور ظاهرة التغير المناخي وتوسع ثقب الأوزون مما دفع العالم إلى إدراك خطورة الوضع البيئي وتهديده لمستقبل الأجيال القادمة واستمرار الجنس البشري. هذا الوعي المتزايد استلزم تطوير آليات قانونية فعالة لوقف هذا التدهور، مما أدى إلى إبرام معاهدات دولية جديدة أكثر تنظيمًا وشمولية في حماية المجالات البيئية، وسن التشريعات الدُّولية ، الوطنية والإقليمية التي تطورت فيها المفاهيم التَّقليدية المعروفة كحماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية، الى جانب مفهوم الأمن البيئي الذي ظهر كمصطلح جديد على السَّاحة الدُّولية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، وهو مفهوم يجمع بين الامن والذي يعني الوضع الذي تتوفر فيه كل وسائل الحماية وتنعدم فيها أسباب ومؤشرات الخطر، ومصطلح البيئة الذي يُقصد به المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، ويؤثر فيه ويتأثر به من خلال تعامله مع عناصر الطَّبيعة المكونة للبيئة.

يعتبر الأمن البيئي أحد أبعاد الأمن الجديدة التي تمت معالجتها ضمن منظورات العلاقات الدولية النقدية وضمن الدراسات الأمنية كأحد أهم المتطلبات الإنسانية في ظل التهديدات البيئية التي يشهدها العالم من كوارث بحتة أو بفعل البشر والتي أصبحت تهدد الكرة الأرضية بأكملها. وقد فرض هذا الأخير نفسه كونه أحد أهم أسباب الصراع في العديد من مناطق العالم تارة والتعاون والتكامل تارة أخرى ودليل ذلك ما تشهده الساحة الدولية من عقد للمؤتمرات والنَّدوات والاتفاقيات في سبيل إرساء معالم الأمن البيئي العالمي، لذا لابد من استجابة عالمية واسعة وشاملة لمواجهة الأخطار البيئية. وعلى هذا النحو تأتي دراسة الأمن البيئي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، من ناحية باعتبار ان المتوسط أحد أهم البحار كونه ممر للملاحة البحرية وشريان نابض لاقتصاد العديد من الدول سواء المتوسطية والغير متوسطية وقد انعكست هذه المكانة عليه بالسلب من حيث المعاناة البيئية التي يعيشها هذا المسطح المائي اليوم نتيجة لتزايد وتضاعف خطورة التهديدات التي تتربص به خاصة مع الضغط السكاني والنمو الصناعي الذي تشهده بعض الدول المشاطئة له خاصة المنطقة الجنوبية، حيث يتأثر الامن البيئي في جنوب المتوسط بمجموعة من التحديات والمصادر المختلفة

للتهديدات البيئية ويشمل ذلك الظواهر الطبيعية المتطرفة، مثل: التغيرات المناخية والفيضانات والجفاف والتلوث البيئي الناتج عن النفايات والملوثات الصناعية والزراعية، ونقص الموارد المائية والتربة الصالحة للزراعة، وكذلك تراجع التنوع البيولوجي وفقدان الأصناف النباتية والحيوانية النادرة.

أصبحت هذه المشاكل البيئية التي تعاني منها المنطقة من أهم القضايا المطروحة في الأجندة السياسية للدول المتوسطية نظرا لتزايد مصادر التهديد وتنوعها، حيث سطرت لها العديد من الأطر القانونية والمؤسساتية والمالية، كما وضعت برامج وخطط معلوماتية في إطار التعاون الدولي والإقليمي من أجل تنفيذ الإستراتيجيات المتبناة في سبيل تحقيق الأمن البيئي في منطقة جنوب البحر المتوسط.

وعليه تُركز الدِّراسة على في هذا البحث مصادر التهديد البيئي في جنوب المتوسط وأثرها على واقع الأمن في هذه الدول إضافة الى تحديد الآليات والاستراتيجيات التي تتبعها دول جنوب المتوسط لمواجهة هذه التهديدات البيئية، بما في ذلك السياسات البيئية، التعاون الإقليمي، والمبادرات الدولية لضمان أمن مستدام للمنطقة.

1) أهميَّة الموضوع:

تكمن أهمية في كونه يمثل دراسة أكاديمية في إطار الدراسات الأمنية التي أصبحت ذات أهمية متزايدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. تُضاف هذه الدراسة إلى الدراسات الأمنية المتوسطية، مما يعزز التنوع والشمول في التحليلات الأمنية ومن الملاحظ أنها تأخذ منظورات العلاقات الدولية بعين الاعتبار، ولكن بالإضافة إلى البعد السياسي والاقتصادي، فإنها تسلط الضوء على البعد البيئي، الذي يعتبر عنصرًا مهمًا جدًا في تحديد الأمن والاستقرار.

وتَبرُزُ أهمية الموضوع أيضًا من خلال النظر إلى الجهود التي بذلتها الجهات الدولية والإقليمية والوطنية في بناء وتطوير مفاهيم الأمن البيئي. واستهدفت هذه الجهود التي شملت كل من الجهات الرسمية وغير الرسمية إرساء مبادئ وسياسات تعزيز الأمن البيئي في المنطقة.

2) أسباب اختيار الموضوع:

ترجع مبرِّرات اختيار الموضوع الى مجموعة من الدَّوافع، منها ما يرتبط بالجوانب الموضوعية ومنها ما يرتبط بالرغبات والبواعث الذَّاتية للباحث، يمكن توضيحُها فيما يلي:

- **المبررات الذَّاتية:**

- تطوير فهم شامل للأمن غير التقليدي: يتجاوز مفهوم الأمن التقليدي (العسكري) ليشمل أبعادًا غير تقليدية مثل الأمن البيئي. أنا مهتمة بتوسيع معرفتي حول كيفية تفاعل هذه الأبعاد مع بعضها البعض خاصة في منطقة جنوب المتوسط التي تشهد تحديات بيئية وأمنية متداخلة.

-تحليل السياسات البيئية الدولية: من خلال الرَّغبة في دراسة كيفية تعامل الدول والمنظمات الدولية مع التهديدات البيئية في جنوب المتوسط، إذ يمكن أن يعزز هذا الموضوع فهمي للسياسات البيئية الدولية وآليات التعاون بين الدول في مواجهة التحديات المشتركة.

-**البحث في تأثير البيئة على الأمن القومي**: بصفتي طالبة في العلاقات الدولية، أرى أن التهديدات البيئية، مثل تغير المناخ والتصحر وتلوث المياه، لها تأثير مباشر على استقرار الدول وأمنها القومي. دراسة هذا الموضوع يمكن أن تعزز فهمي لكيفية تأثير العوامل البيئية على الديناميات الأمنية والسياسية.

- **المبررات الموضوعية للدِّراسة:**

تتجلى الأسباب الموضوعية للدراسة في تقديم تصور تحليلي لآثار التهديدات البيئية على واقع الأمن في منطقة جنوب المتوسط. فعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات المرتبطة بقضايا البيئة، إلا أن الأبحاث التي تناولت الجانب النظري والتحليلي لآثار هذه التهديدات على الأمن البيئي كانت محدودة. يعزو ذلك في الغالب إلى التركيز الأساسي على الجوانب القانونية لحماية البيئة، دون التطرق بشكل كافٍ إلى الأطر النظرية التي تفسر الظاهرة من جانب أمني. وتعتبر هذه الدراسة محاولة لسد هذه الفجوة البحثية من خلال محاولة تقديم تحليل شامل لتأثيرات التهديدات البيئية على الأمن البيئي في منطقة جنوب المتوسط.

3) **الدّراسات السَّابقة:**

تتميز أدبيات الأمن البيئي بالتنوع والوفرة، وتعكس التمايز الموضوعي والمفاهيمي لهذا الحقل الذي يرتبط بالعديد من التخصصات الدراسية الأخرى. كحقل متعدد التخصصات، إذ يتقاطع الأمن البيئي مع مجالات الإيكولوجيا، والاجتماع، والاقتصاد، والقانون، والسياسة، والدراسات الأمنية، مما أدى إلى ظهور مفهوم شامل للأمن البيئي.

في سياق جنوب المتوسط، تَبرُزُ هذه الأدبيات لدراسة التحديات البيئية والنزاعات المرتبطة بها في هذه المنطقة الحيوية. فقد اهتمت الدراسات والمنشورات بموضوع الأمن البيئي وتأثيراته على الإنسان والدولة والمجتمعات المحلية ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة أجيال رئيسية: الجيل الأول ركز على تطوير وتعميق مفهوم الأمن في ظل التحديات البيئية؛ والجيل الثاني ناقش تفسير الأمن البيئي من خلال الأطر النظرية؛ بينما الجيل الثالث قدم طروحات منهجية ونظرية لفهم النزاعات البيئية، ويمكن تلخيص مجموعة الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها من أجل تحديد وتكوين إشكالية هذا البحث أولا، ثم البحث في التقسيم المنهجي والطرح النظري للموضوع ثانيا، في:

- كتاب "**Strategies for Environmental Security in the Mediterranean Région**" للكاتب احمد محمد **Ahmed Mohamed**. صدر هذا الكتاب سنة 2020، وقدم استراتيجيات محددة لتحقيق الأمن البيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع توضيح السياسات والإجراءات المقترحة. كما أشار الى التحديات البيئية الفريدة التي تواجه منطقة جنوب المتوسط، مثل تلوث البحار والمحيطات والتهديدات البيئية الناجمة عن النشاط البشري في المنطقة.
- المقالة العلمية "**Environmental Challenges in the Mediterranean Region: An Overview**"، للكاتب **جون سميث John Smith**، والتي صدرت سنة 2018، تقدم هذه المقالة نظرة عامة على التحديات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتحليل الأسباب والتأثيرات العابرة الحدود لهذه التحديات. وهي تسلط الضوء على الأثر البيئي للتغيرات المناخية في المنطقة.
- مقالة بعنوان "إعادة تعريف الأمن"، لـ: أولمان **(Richard Ullman)** عام 1983 وجيسيكا تاتشمان ماثيوز **(Jessica Tuchman Mathews)** عام 1989، يركز على ضرورة توسيع مفهوم الأمن لمواجهة التهديدات الجديدة. أسس أولمان منطلقه البحثي بهدف توجيه وتغيير مسار السياسة الخارجية الأمريكية، منتقدًا التوجه العسكري للأمن الذي يعطي انطباعًا خاطئًا عما هو موجود في الواقع، وأعطى مقاله بُعدًا جديدًا لنوعية التهديدات القائمة، مؤكدًا على ضرورة إعادة النظر في السياسات الأمنية المتبعة. في المقابل، عمدت ماثيوز إلى تعريف وتحديد مجالات جديدة للأمن، تشمل قضايا الموارد الطبيعية والبيئية والديموغرافية وتطرقت إلى الطبيعة الاختراقية لبعض التهديدات، مشيرة إلى أنها تهديدات عابرة للحدود الوطنية وتتطلب استجابة أمنية جديدة وشاملة.

- كتاب "**العنف الإيكولوجي**: الذي ربط بين البيئة، السكان والأمن" من تأليف توماس هومر ديكسون **(Thomas Homer-Dixon)**وجيسيكا بليت **(Jessica Blitt)** والصادر عام 1998، يُعتبر هذا العمل المؤسس الأول لدراسة النزاعات البيئية من الناحية النظرية. تناول الكتاب البحث في الروابط بين الإجهاد البيئي والدولة الضعيفة في البلدان الفقيرة، حيث كانت هذه المشاريع البحثية الأولى التي تبحث بشكل منهجي في العلاقة بين الإجهاد البيئي والعنف. تم استخدام هيكل نظري ومفاهيمي واضح ومجال تحليلي معمق، ضمن دراسة تجريبية مفصلة لحالات متعددة، بمشاركة أكثر من مائة خبير وباحث من 15 دولة وفي أربع قارات. وقد تم نشر المخرجات والمواد الناتجة عن هذا العمل على نطاق واسع، لتصل إلى جماعات صنع السياسات في جميع أنحاء العالم.
- المراجعة الأدبية **(Literature Review)**، " **Environmental Security in the Mediterranean Region: A Review of Current Issues and Future Perspectives**"، للكاتبة صارة جونسون **Sarah Johnson**، صدرت هذه الدراسة في يوليو 2019، تستعرض هذه الدراسة التحديات البيئية الحالية في المنطقة المتوسطية وتقدم نظرة مستقبلية على التوجهات المحتملة للأمن البيئي في المنطقة. كذلك في دراستها تتطرق الى التحديات البيئية الرئيسية في منطقة جنوب المتوسط وتقديم توجهات مستقبلية لتحسين الأمن البيئي مع التَّركيز على تأثيرات النُّمو السكاني والتنمية الصِّناعية والزِّراعية على البيئة في المنطقة.

بالرغم من كل ما قدمته تلك الدراسات من تحديد اهم التهديدات البيئية وآليات المواجهة الا انه لم يتم التعمق في النقاط التالية:

- **تأثير الهجرة والنزاعات:** لم يتم التطرق إلى تأثيرات الهجرة والنزاعات على الأمن البيئي في منطقة جنوب المتوسط، وهو أمر يمكن أن يكون له تأثير كبير على الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية في المنطقة.
- **التحديات البيئية الناجمة عن النمو السكاني**: لم يتم التطرق إلى التحديات البيئية التي تنشأ نتيجة للنمو السكاني السريع في منطقة جنوب المتوسط، مثل زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والتلوث وانبعاثات غازات الدفيئة.
- تأثير الأنشطة الصناعية والتنموية: لم يتم تناول تأثير الأنشطة الصناعية والتنموية على البيئة في المنطقة، بما في ذلك التلوث الصناعي وتدهور الأراضي والموارد المائية نتيجة للتطور الاقتصادي.

- التهديدات البيئية البحرية: لم يتم التطرق بشكل كاف إلى التهديدات البيئية البحرية في منطقة جنوب المتوسط، مثل التلوث البحري والتغيرات في التوزيع الجغرافي للأنواع البحرية.
- التأثيرات البيئية للسياحة: لم يتم دراسة التأثيرات البيئية للسياحة في منطقة جنوب المتوسط بشكل كاف، على الرغم من أن هذه الصناعة تلعب دورًا هامًا في الاقتصاد المحلي للعديد من الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

هذه النقاط تمثل بعض التحديات والجوانب التي لم يتم تناولها بشكل كاف في الدراسات المذكورة والتي تستحق الاهتمام والبحث المستقل لفهم تأثيراتها على الأمن البيئي في منطقة جنوب المتوسط، لذا فإن الدِّراسة الحالية واضافة الى ما سبق تؤسس للتركيز على الجوانب التَّالية:

الاستقرار الإقليمي والدولي: حيث تُؤثر التهديدات البيئية في جنوب المتوسط بشكل مباشر على استقرار المنطقة والتي تعد بدورها ذات أهمية استراتيجية للأمن الدولي. التغيرات البيئية يمكن أن تؤدي إلى نزاعات على الموارد مما يستدعي دراسة شاملة لكيفية تأثير هذه التهديدات على الاستقرار السياسي.

تأثيرات الهجرة البيئية: إذ يمكن للتدهور البيئي أن يؤدي إلى هجرات جماعية، مما يخلق تحديات سياسية وأمنية للدول المضيفة والمجتمع الدولي ككل. فهم هذه الديناميات مهم لتطوير استراتيجيات للتعامل مع تدفقات الهجرة الناجمة عن الكوارث البيئية.

العلاقات بين الدول: تُعدُ البيئة عنصرًا هامًا في العلاقات بين الدول. فالتهديدات البيئية المشتركة تتطلب تعاونًا دوليًا وإقليميًا فعالًا، ودراسة هذا الموضوع يتيح فهمًا أفضل لكيفية تعزيز التعاون البيئي بين دول جنوب المتوسط.

4) إشكالية الدراسة:

تواجه منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط مجموعة متنوعة من التحديات البيئية التي تهدد استقرارها وأمنها. مع تزايد التغيرات المناخية، وندرة المياه، والتصحر، والتلوث، أصبحت الحاجة ملحة لوضع استراتيجيات فعالة لحماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي في هذه المنطقة الحيوية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مصادر التهديد البيئي وتقديم سبل واستراتيجيات لمواجهتها.

وعليه سيكون السؤال البحثي كالآتي:

"***هل تكفي الآليات المتبعة لتحقيق الأمن البيئي في منطقة جنوب المتوسط في ظل التهديدات البيئية المتزايدة؟"***

5) الأسئلة الفرعيَّة:

تتفرع الإشكالية الى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي التَّهديدات البيئية الرَّئيسية التي تواجه دول جنوب المتوسط؟
- كيف يُؤثر التَّغير المناخي على الأمن البيئي في جنوب المتوسط؟
- ماهي السِّياسات والإجراءات الفعالة لمواجهة التهديدات البيئية في دول جنوب المتوسط؟
- هل يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب المتوسط دون التأثير على البيئة؟

6) فرضيات الدّراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تمت صياغة جملة من الفرضيات تتمثل في:

- التَّغيرات المناخية وتنامي الظَّواهر الجوية القاهرة (مثل الجفاف والفيضانات) تزيد من هشاشة النُّظم البيئية والاجتماعية في جنوب المتوسط.
- كلما زادت الاستثمارات في البنية التَّحتية الخضراء والطَّاقة المتجددة، كلما تحسنت قدرة الدُّول على مواجهة التَّحديات البيئية وتحقيق التَّنمية المستدامة.
- كلما تم تبني استراتيجيات التنمية المستدامة التي توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، كلما زادت إمكانية تحقيق التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب المتوسط دون التأثير سلبا على البيئة.

7) مجالات الدّراسة:

تشمل حدود الإشكالية المجالات التالية:

المجال المكاني: تركز الدراسة على منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، مع التَّركيز على دول مثل الجزائر، تونس، المغرب، مصر، التي تتقاسم هذه الدول مجموعة من التحديات البيئية المشتركة التي ترتبط بالبحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها منطقة هامة لفهم قضايا الأمن البيئي وآليات التعامل معها.

المجال الزَّماني: تشمل الفترة الزمنية للدراسة تحليل التهديدات البيئية واستراتيجيات المواجهة من بداية القرن الحادي والعشرين حتى الوقت الحالي. تمتد هذه الفترة من عام 2000 إلى 2024، لأن هذه الفترة شهدت زيادة ملحوظة في الوعي العالمي والإقليمي بالتحديات البيئية وتفاقمها، حيث برزت قضايا مثل التغير المناخي، التصحر، وندرة المياه كتهديدات رئيسية للأمن في المنطقة، كما تعد هذه الفترة غنية بالسياسات والمبادرات البيئية التي أطلقتها دول جنوب المتوسط بالتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات، مما يوفر قاعدة بيانات غنية للدراسة والتحليل. غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة الى فترات سابقة بهدف تفسير التَّحولات التي تشهدها المنطقة.

8) مفاهيم الدّراسة:

- **الأمن البيئي**[1]**:** يشير الأمن البيئي إلى حماية النظم البيئية الطبيعية والموارد الحيوية من التهديدات البشرية والطبيعية، مع ضمان استدامتها للأجيال القادمة. يرتبط الأمن البيئي بالقدرة على الحفاظ على توازن بيئي صحي، مما يدعم الصحة العامة والتنمية الاقتصادية المستدامة. في سياق جنوب المتوسط، يشمل الأمن البيئي مواجهة تحديات مثل التصحر، تدهور الأراضي، وتغير المناخ، والعمل على تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- **التنمية المستدامة**[2]**:** تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. تركز التنمية المستدامة على التكامل بين النمو الاقتصادي العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. في جنوب المتوسط، تسعى استراتيجيات التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن

[1] - Gleick, Peter H, **The World's Water Volume 8:** The Biennial Report on Freshwater Resources, (Washington: D.C. Island Press, 2014), pp.15 – 37.

[2] - Sachs, Jeffrey D, **The Age of Sustainable Development**, (New York: Columbia University Press, 2015) pp.48-76.

بين تحسين مستويات المعيشة والنمو الاقتصادي وبين الحفاظ على البيئة من خلال ممارسات زراعية مستدامة، إدارة فعالة للمياه، واستثمار في الطاقة المتجددة.

9) الإطار النَّظري:

لتناول موضوع الأمن البيئي في جنوب المتوسط بعمق، يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الإقترابات التي تساعد في تحليل وفهم مصادر التهديد وآليات المواجهة. وفيما يلي الإقترابات الرئيسية، بما في ذلك المقاربة الخضراء واقتراب الأمن الإنساني:

الاقتراب البيئي-الأمني: يركز هذا الاقتراب على فهم العلاقة بين التهديدات البيئية والأمن الوطني والإقليمي اذ يعتبر التدهور البيئي كمصدر محتمل للنزاعات والصراعات بسبب المنافسة على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية. تم استخدام هذا الاقتراب لتحليل كيف يمكن للأزمات البيئية أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

الاقتراب القانوني والتنظيمي: وهو يركز على أهمية الأطر القانونية والتنظيمية في حماية البيئة. يشمل دراسة التشريعات البيئية والسياسات الحكومية وآليات تنفيذها لضمان الامتثال وحماية الموارد الطبيعية وتم استخدامه لتقييم فعالية القوانين والسياسات البيئية واقتراح تحسينات.

المقاربة الخضراء: تركز على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية من خلال تعزيز الممارسات البيئية المستدامة. تشمل تشجيع استخدام الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري الزراعة المستدامة، والبنية التحتية الخضراء. وتم استخدامها لتحليل كيفية تعزيز استخدام سياسات التنمية المستدامة والتقنيات الصديقة للبيئة.

اقتراب الأمن الإنساني: يركز على حماية الأفراد والمجتمعات من التهديدات البيئية التي تؤثر على حياتهم وصحتهم ومعيشتهم التي تتضمن توفير المياه النظيفة، الهواء النقي، الغذاء الكافي، والمأوى الآمن، وتم استخدامه من خلال دراسة كيفية تحسين جودة الحياة وحماية حقوق الإنسان في سياق التحديات البيئية.

10) <u>الإطار المنهجي:</u>

تتطلَّب الدِّراسة العلمية منهجا يتلائم مع الموضوع المدروس ليكون مناسبا له، وكفيلا للإطاحة به من مختلف جوانبه، وذلك باعتبار أنَّ المنهج هو المسلك والطَّريق الذي يتبنَّاه كل باحث للوصول الى هدفه المنشود. وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تتطلَّب الدِّراسة استخدام المناهج التَّالية:

المنهج الكمي (Quantitative Method): وهو يعتمد على جمع وتحليل البيانات الرقمية واستخدام الإحصاءات لتحديد الاتجاهات والأنماط. حيث تم جمع البيانات الكمية المتعلقة بالتلوث البيئي، التغير المناخي، وموارد المياه وتحليلها. يمكن استخدام هذه البيانات لتحديد العلاقة بين معدلات التلوث وصحة السكان، أو تأثير التغير المناخي على الإنتاج الزراعي. هذا التحليل الإحصائي يمكن أن يدعم صياغة سياسات مبنية على الأدلة.

منهج دراسة الحالة (case study Method): وهو مجموعة من الخطوات يتمكن من خلالها الباحث من دراسة كافة الجوانب التي ترتبط بظاهرة أو مشكلة معينة، في هذه الدِّراسة يتجلى استخدام منهج دراسة الحالة في القسم التطبيقي، من خلال توظيف معلومات حول البحر الأبيض المتوسط ورصد المصادر المهددة لأمن البيئي في جنوب المتوسط، بالإضافة إلى تحديد أهم الجهود الدولية والإقليمية التي من شأنها حماية المنطقة من الأخطار التي تحدق بها وذلك بتتبع أهم التقارير والدراسات ذات الصلة.

11) <u>تقسيم الدِّراسة:</u>

انطلاقا من الإشكالية البحثية والفرضيات المطروحة، تم تقسيم الدِّراسة على النَّحو التَّالي:

- تم التَّطرق في الفصل الأول الى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، بهدف وضع الأسس المفاهيمية والنظرية لتحليل الأمن البيئي في منطقة جنوب المتوسط. يعتبر الأمن البيئي موضوعًا متعدد الأبعاد يتقاطع مع مجموعة واسعة من التخصصات الأكاديمية، بما في ذلك العلوم البيئية، الدراسات الأمنية العلاقات الدولية، والعلوم السياسية. إن الفهم العميق للأمن البيئي يتطلب استكشاف الأطر النظرية التي توضح كيف تتفاعل العوامل البيئية مع الأمن القومي والدولي.
- تم التركيز في الفصل الثاني على تحليل الوضع الراهن للأمن البيئي في منطقة جنوب المتوسط، فهي منطقة تتسم بتنوع بيئي كبير وتواجه العديد من التحديات البيئية المتفاقمة. تشكل التغيرات البيئية المتسارعة مثل التغير المناخي، والتصحر ونقص الموارد المائية، والتلوث، تهديدات كبيرة تؤثر على استقرار وأمن دول

هذه المنطقة مع محاولة تقديم تحليل شامل لهذه التحديات وتقييم تأثيرها على الأمن البيئي في دول جنوب المتوسط.

- اما الفصل الثالث فيتناول منطقة جنوب المتوسط وفي هذا السياق يتم التطرق إلى التحديات البيئية في المنطقة، وتحليل السياسات البيئية الحالية، واقتراح حلول فعالة ومستدامة لتعزيز الأمن البيئي والاستدامة فيها. والعنصر الأخير منه يتم تقييم هذه الجهود من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف وتوضيح المعيقات السياسية، الاقتصادية والتقنية التي تقف حاجزا وراء تنفيذها.
- خصّص الجزء الأخير من الدراسة لأهم النتائج والاستنتاجات التي خَلُصَ إليها البحث.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنَّظري للدراسة

تمهيد

تعدُ الدِّراسات الأمنية من اهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية، أين شهدت تطورات كبيرة بعد الحرب الباردة، أدت الى ظهور عدة نقاشات اكاديمية حول تضييق وتوسيع مفهوم الأمن، فهي تتمحور حول فهم العوامل التي تُؤثِر على الأمن الوطني والإقليمي والدُّولي، وتحليل السِّياقات التاريخية والسِّياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ فيها التهديدات والتحديات الأمنية، كما تهدف هذه الدراسات الى تطوير السياسات والاستراتيجيات الفعَّالة للتصدي لتلك التهديدات والتحديات وضمان استقرار الدول وسلامتها.

شهدت مفاهيم الامن تطورا ملحوظا خلال العقود الأخيرة، حيث لم يعد الأمن مقتصرا على البعد العسكري فقط، بل تم توسيع نطاقه ليشمل مجموعة واسعة من التحديات والتهديدات الأخرى، مثل الامن البيئي والصحي والاقتصادي والرَّقمي والثقافي وتعكس هذه التطورات متعددة الابعاد تغيرا في الديناميكيات العالمية مما يستدعي استراتيجيات متكاملة للتعامل مع تلك التحديات بشكل شامل ومنسجم ومن ثم يتطلب تحقيق الأمن الشامل نهج شمولي ومتعدد التخصصات في دراسة ومعالجة التحديات الأمنية، بما يشمل التحليل العلمي المتعمق لأسباب ومسببات تلك التحديات، وتطوير سياسات واستراتيجيات مبنية على الأدلة القوية والتَّعاون الدُّولي الفعَّال.

المبحث الأوَّل: التَّأصيل المفهومي والنَّظري للأمن.

مفهوم الأمن يشمل التَّدابير والإجراءات التي تهدف الى حماية الأفراد والمجتمعات والدُّول من التَّهديدات المختلفة. يركز المبحث على التفسيرات والمقاربات النظرية لمفهوم الأمن إضافة الى مدلوله الاصطلاحي وذلك نتيجة أهميته في سياق العلاقات الدُّولية والدِّراسات الأمنية.

- **المطلب الأول: مفهوم الأمن.**

1) ايتيمولوجيا الأمن:

يَعتَبر ديون مايكل**Dillon Michael**أنَّ بداية أي تعريف أو تحديد لمفهوم الأمن يجب أن ينطلق من فحص دقيق لإيتيمولوجيا المصطلح، فحسب رأيه أنه "رغم كون الكلمات ليست مرادفتاً لأصلها اللغوي إلا أن ذلك يعتبر الطَّريق الذي يتيح لنا فهم تناقضات وجودها". فالايتيمولوجيا تحدد لنا النهج الذي يجب ان نتبعه ومن خلاله يمكننا الاستدلال على المعاني الحقيقية للمصطلحات حتى وان عرفت تطورا أو حتى تحريفا عبر الزمان والمكان. أما بالنسبة **لأولي ويفر Ole Waever** فإن البحث حول الأمن يجب أن ينطلق من مرحلة الاصطلاح، التي يرى أنه ينبغي أن تكون أول مرحلة تسبق **Conceptualisation** ولهذا اعتمد على البعد اللغوي في كل أبحاثه[1].

- **المعنى اللغوي للأمن:**

الأَمْنُ والآمِنُ، كصاحبٍ: ضِدُّ الخوفِ[2]، وهو الاطمئنان الى عدم توقع المكروه[3]، ولعل ادق مفهوم للأمن هو ماورد في التنزيل العزيز في قوله تعالى: ﴿**فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ *الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**﴾[4]. ومنه نخلص الى أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم على التَّحرر من الخوف[5].

---

[1] - إيمان ميصراوي،" الأمن الوطني نظرة في المفاهيم والنظريات"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، م.6، ع.2(جوان 2020)، ص.65.

[2] - **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، (القاهرة: دار الحديث،2008)، ص. 74.

[3] - محمد عمارة، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، (القاهرة مصر: مكتبة الإمام البخاري، 2009)، ص.9.

[4] - سورة قريش الآية 3 و 4.

[5] - الموسوعة الجزائرية للدراسات،" مفهوم الأمن في الفكر العربي"، في: https://arabnationleague.com/، تاريخ الاطلاع: (2024/02/11).

امَّا المعنى الايتيمولوجي اللاتيني للأمن فهو يكشف عن تناقض جوهري، أين تجتمع كلمة **sine** والتي معناها " بلا او بدون"، مع كلمة **cura** والتي تعني "الرِّعاية"، وهذا ما يعطي معنى مختلف للأمن وهو غياب الرِّعاية يعكس بذلك المعنى الذي نفهمه اليوم، حيث يُفترض أنَّ الأمن يعني عدم وجود مخاوف لكن في الواقع لم يكن المصطلح في البداية يُعبر عن فكرة غياب القلق، بل كان يشير الى حالة من الثِّقة الزَّائدة التي تكون خطرا في بعض الأحيان حيث تجعل الأشخاص يتهاونون ولا يكونون حذرين مما يؤدي الى الفزع والقلق، لكن مع مرور الوقت بدأت كلمة الأمن تشير الى الوسائل التي توفر الحماية الفعلية من التهديدات الخارجية[1].

مفهوم الأمن ليس من المفاهيم سهلة التعريف، بالنظر لعدم وجود اتفاق جامع حوله حيث تعرفه المعاجم اللغوية بأنه (التحرر من الخوف والقلق) و تعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية **THE ENCYCLOPIDIA OF SCIAL SCIENCES** أنَّه (**قدرة الدولة على حماية قيمها من التَّهديدات الخارجية و صيانة سيادتها ذاتيا انطلاقا من قدراتها الدَّفاعية**)، وقد قدم **أرنولد ولفرز Arnold WOLFERS** مثل هذا التعريف عندما قال: **(يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم)**، في حين أن الدولة تعمل على حماية قيمها بالدرجة الأولى من التهديدات الدَّاخلية التي لا تحقق الاستقرار الدَّاخلي، ومن هنا فالأمن لا يعني أمن دولة ضد دولة أخرى أو أمن دولة ضد الغزو الخارجي فالنِّظام الذي يتجاهل قوى التَّغيير والتَّقدم أو يتجاهل آمال الجماهير لا يمكن أن يحقق الأمن[2].

كذلك تُعرِف دائرة المعارف البريطانية الأمن" **انه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة خارجية او دفع العدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها، وضمان استقلالها والعمل على استقرار احوالها الدَّاخلية**"[3]. ولكن المصطلح ارتبط أكثر بحالة اللاأمن الناتجة عن التهديد العسكري لما بعد الحرب العالمية الثانية، ومرحلة السباق نحو التسلح وتم إغفال باقي المعاني التي يحملها الأمن في مضمونه الإنساني.

---

[1] - Thierry Balzacq, ''Qu'est-ce que la sécurité nationale?''**, La revue internationale et stratégique**, n°:52, hiver 2003-2004, pp. 35,36, disponible sur le site : **https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2003-4-page-33.htm.**

[2] - عمر عبد الله كامل، **الأمن العربي من منظور اقتصادي**، دراسة سياسية اقتصادية، ط. 4، ص ص.13-14.

[3] - قياتي عاشور، **الامن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة**، حولية كلية الآداب (جامعة بني سويف: كلية الآداب،2017) ص. 157.

وجاء في القاموس الإنجليزي **"The Oxford English Dictionnary"** أن الأمن هو الوضعية التي تكون فيها آمنا والتي تتضمن:

أ- أن تكون بعيدا عن أي خطر أو تهديد.

ب- الحرية من أي شكل من القلق والخوف.

ج- الشعور بالاستقرار[1].

2) <u>المعنى الاصطلاحي للأمن</u>

فهم الأمن يتطلب التعرف على مجموعة متنوعة من التعاريف نظرًا لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية. بدورنا، نهدف إلى تقديم نظرة شاملة ومتوازنة لهذا المفهوم من خلال استعراض مختلف التعاريف المتاحة:

يرى فريديريك **هارتمان فيري Frederick Hartman Ferry** أنَّ **"الأمن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة[2]"**، من هذا التَّعريف نستنتج انَّ الأمن الوطني هو المفهوم الذِّي يشير إلى حماية المصالح والقيم الأساسية للدولة ومواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية. يتضمن ذلك حماية الحدود والسِّيادة الوطنية، وضمان سلامة المواطنين والمجتمعات، والحفاظ على استقرار الدولة وازدهارها الاقتصادي والاجتماعي. يمكن أن تشمل المصالح الوطنية أيضًا الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية للدولة، وضمان حقوق المواطنين والحريات الأساسية. في الوقت نفسه، يمكن أن تتفاوت أولويات الأمن الوطني بين الدول وفقًا للتحديات والتهديدات التي تواجهها، والسياق السياسي والاقتصادي الذي تعيش فيه الدولة.

يرى **ولتر ليبمان Walter Lippmann**: **"أن الأمة تبقي في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها"**[3]، هذا التعريف يشير إلى أن الأمن الوطني يتحقق عندما تظل الدولة

---

[1] - رضا شوادرة، " تطور مفهوم الامن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية مخبر المؤسسات الدستورية**، ع. 5، (جوان 2018)، ص ص. 97،98.

[2] - طروب بحري،" الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ع.7.ص293.

[3] - جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص.414.

في وضع آمن حتى الحد الذي لا تضطر فيه للتخلي عن قيمها الأساسية كوسيلة لتجنب الحرب، وفي الوقت نفسه تظل قادرة على التصدي للتحديات التي تهدد هذه القيم وحمايتها عبر النجاحات والانتصارات. يعكس هذا التعريف فكرة أن الأمن الوطني ليس مجرد حماية الحدود الفعلية للدولة، ولكنه يتضمن أيضًا الحفاظ على القيم والمبادئ التي تجعل الدولة مميزة وتحافظ على هويتها واستقلالها.

يُعرفُ الأمن الوطني كذلك على أنه "**غياب التهديد على القيم الرئيسية**"، كما ذكر في دراسات **جوزيف ناي Josef Nye** لعام 2005، يشير إلى الحالة التي تكون فيها الدولة آمنة عندما تتمتع بسلامة حدودها الإقليمية وسيادتها وسكانها وثقافتها وازدهارها الاقتصادي، وذلك من دون تعرضها للتدمير أو الضرر الكبير. ومع ذلك فإن الأمن الوطني ليس قابلاً للتحقيق بشكل مطلق، حيث أن ما يُعتبر مقبولاً في هذا السياق يعتمد على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

على هذا النحو ظهر كتاب "**روبرت ماكنمار" Rt Mc Namar**"حول **جوهر الأمن (The Essence Security)** في ستينيات القرن الماضي، ليؤكد بذلك الأبعاد الغير العسكرية للأمن ويربطه بالتنمية، الأمر الذي أسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن، وفي ذلك يقول (**إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وان كان يتضمنها والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وان كان ينطوي عليه. ان الامن هو التنمية وبدون تنمية لا يوجد امن والدول النامية التي لا تنمو في الو اقع لا يمكن ببساطة ان تظل آمنة)**[2]، التَّعريف يبين أن الأمن يتجاوز التركيز الضيق على العناصر العسكرية فهو يشمل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع التركيز على التنمية. كما يشير التعريف إلى أن الأمن ليس مجرد وجود للقوة العسكرية، بل يتعلق بقدرة الدولة على تحقيق التنمية والازدهار لشعبها. وبالتالي، فإن الدُّول التي تعاني من التخلف وتفتقر إلى التنمية الشاملة قد تكون عرضة للتهديدات، لذا يتطلب تحقيق الأمن التركيز على تحقيق التقدم في جميع المجالات.

في ظل ما تم طرحه حول تجاوز المفهوم الضَّيق للأمن، أثارت هذه الرؤى الواسعة له انتقادات كثيرة بين الواقعيين، الذين لم يتخلوا عن اعتقادهم في التركيز الضيق على مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة. وقد

---

[1] - Jams Wyllie "،**Force and Security**" ،in: Trevor C. Salmon and others ،issues in international relations, (London and New York: Routledage ,2nd edition,2008), P. 74.

[2] -سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته - دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ع،19 (صيف 2008)، ص. 17.

قدم "**ستيفن والت" Steven Walt"** حالة قوية في هذا الصدد، معتبرًا أن **"دراسات الأمن يمكن تعريفها على أنها دراسة التهديد واستخدام والسيطرة على القوة العسكرية"**. يخشى **ستيفن والت** والتقليديون أن توسيع تعريف الأمن يجعل المفهوم شاملاً وبالتالي تخفيف مهمة تحليل التهديدات العسكرية والنزاعات بين الدول. وراء هذا الخوف يكمن اعتقاد العديد من الواقعيين بأن التهديدات العسكرية أكثر ظهورًا في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث يفتقد العالم المضمون التقليدي لأمن الدول، وهو التوازن العسكري للقوى. وتجسد هذه الرؤية **"ضد النظام العالمي الجديد"** في بيان "**جون ميرشيمر"Mearsheimaer**" عام 1990 **بأننا "سنفتقد قريبًا الحرب الباردة"**. يعتبر بعض التقليديين أن اندلاع الحرب الباردة يشير إلى ضرورة عودة دراسات الأمن إلى **"الأساسيات"** بدلاً من توسيع نطاقها، حيث سيجد العالم نفسه بحاجة إلى إعادة اكتشاف فنون الدبلوماسية المتعددة الأطراف وحل النزاعات ومواجهة الحروب المحدودة والدفاع التقليدي. على الرغم من أنه يمكن الدفاع عن حالة تحليلية تقوم على أن التهديدات العسكرية في القرن الحادي والعشرين هي ظاهرة مثلما كانت من قبل وربما أكبر حتى من خلال الحرب الباردة.

من أبرز تعريفات الأمن والأكثر تداولا في الدِّراسات الأمنية المتخصصة، تعريف **باري بوزان " Barry Buzan"** خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة اذ يعرف الأمن بأنه " **العمل على التحرر من التهديد**"، وفي سياق النِّظام الدولي فهو قدرة المجتمعات في الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى ومصادر التَّغيير التي تعتبرها معادية في البيئة الدُّولية، كما لفت الانتباه الى نسبية مفهوم الأمن اذ ان العمل على التحرر من التهديد لا يعني تحييده كليا، لأنه ليس في امكان الدول و المجتمعات التحرر كليا من كل اشكال التهديد التي تتعرض لها، ولذا فهو مفهوم غير مطلق، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود، وفي هذا الاطار يمكن الإشارة الى تعريف **مايكل ديلون Dillon"Michael "**، اذ يرى ان مفهوم الأمن مزدوج، فهو لا يعني فقط وسيلة للتحرر من التهديد ، بل يعني وسيلة لإرغامه وجعله محدود التأثير، وبما ان الامن اوجده الخوف فانه يقتضي القيام بإجراءات مضادة لاحتواء الخوف، فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الامن واللاأمن وهذا ما عبر عنه **ديلون**[1].

من خلال ما تم طرحه يمكن القول أن هذه التعريفات تسلط الضوء على طبيعة الأمن كمفهوم متعدد الأبعاد وغير مطلق، حيث يتم تعريفه بشكل مرن يأخذ في الاعتبار العديد من الجوانب والسياقات المختلفة. فتعريف

[1] - علي صبار كاظم، " التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية"، **مجلة مركز الدِّراسات الكوفة**، م.1، ع. 66 (اوت 2022)، ص. 332.

بوزان يسلط الضوء على جوانب الحرية والاستقلالية في الحفاظ على الكيان ومقاومة التهديدات المعادية، بينما تعريف **ديلون*** يبرز التناقضات في فهم الأمن وتأثير الخوف في تشكيله. تتبنى هذه التعريفات وجهات نظر مختلفة حول الأمن وتفسّره على أساس السياقات والظروف السياسية والاجتماعية المحيطة به، مما يجعلها أدوات قيمة لفهم التحديات الأمنية في العالم المعاصر.

رغم وضوح فكرة التحرر من التهديد في تعريف الأمن، إلا أنه يشكل مصدرًا للتساؤلات المتعددة. فمن الذي يحمي وما الذي يحميه؟ ومن أي تهديد يحميه؟ يمكن تطبيق مفهوم الأمن على مستويات متعددة، بما في ذلك السلام العالمي والأمن الدولي والوطني والإقليمي، بالإضافة إلى الأمن الفردي للمؤسسات والأفراد. ومن هنا، يظل فهم الأمن ذو أبعاد متعددة ومتنوعة بحسب السياق الذي يتم التحدث فيه عنه[1].

من خلال ما سبق، نجد أن مفهوم الأمن يتسم بالتعقيد والتنوع، حيث يظهر هذا التعقيد بوضوح من خلال عدم وجود تعريف جامع وشامل له. يعود ذلك إلى اختلاف وتنوع مدارس الدراسات الأمنية، فهو لا يقتصر فقط على البعد العسكري، بل يتجاوز ذلك ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. هذا التحول في مفهوم الأمن يعكس تغيرات كثيرة في السياق الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، ومع ذلك يبقى التحدي الرئيسي هو كيفية توحيد هذه النظريات المتعددة حول الأمن، وتطبيقها بشكل فعال على أرض الواقع، خاصة مع تعقيدات وتحولات العالم المعاصر لذلك قدمت لنا **إيما روتشيلد" Emma Rothschild "** ملخصًا موجزًا لتوسيعات الأمن إلى أربعة مواضيع:

1) **التوسع نحو الأسفل:** من أمن الدول إلى أمن الجماعات والأفراد.
2) **التوسع نحو الأعلى:** من الأمن الوطني إلى أمن النظام الدولي أو العالمي.
3) **التوسع أفقيًا:** من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو الإنساني.

[1] - **قاموس الأمن الدولي**، بول روبنسون، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009)، مادة "الأمن"، ص.269.

*- **مايكل ديلون**: مايكل ديلون هو مؤرخ وكاتب سير ذاتية له خبرة واسعة في تدريس تاريخ وسياسة ومجتمع الصين واللغة الصينية. هو زميل في الجمعية التاريخية الملكية والجمعية الملكية الآسيوية وعضو في المعهد الملكي للشؤون الدولية (شاتام هاوس) وجمعية منغوليا. كان مديرًا مؤسسًا لمركز الدراسات الصينية المعاصرة في جامعة دورهام حيث قام بتدريس دورات في تاريخ الصين واللغة الصينية وتاريخ اليابان والعلاقات الدولية في شرق آسيا.

4) **توسيع المسؤولية السياسية:** لضمان الأمن (أو لمراقبة جميع "مفاهيم الأمن") ذاتيًا: فهي مُشتتة في جميع الاتجاهات من الدول الوطنية، بما في ذلك التوسع نحو المؤسسات الدولية، ونحو الحكومات الإقليمية أو المحلية، وجانبيًا إلى المنظمات غير الحكومية، وإلى الرأي العام والصحافة، وإلى القوى الطبيعية والسوق[1].

كذلك يتم توضيح كيفية توسيع مفهوم الأمن في مخطط توضيحي الذي قام به تيري بالزيك **Balzacq Thierry**، من خلال متغيرين رئيسيين. الأول يتعلق بالتحول العمودي والذي يشير إلى مستويات التحليل أي الطريقة التي ننظر بها إلى مفهوم الأمن وما تركز عليه تحليلاتنا سواء على المستوى الدولي، الإقليمي، الوطني، أو حتى على المستوى الفردي. أما التحول الثاني فهو الأفقي، وهو يتعلق بتوسيع قطاعات الأمن أي الجوانب التي نعتبرها مؤثرة في الأمن بشكل أوسع من مجرد الجوانب العسكرية، مثل الأمن الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، وغيرها. هذا التوسيع يعكس الاعتراف بأن الأمن ليس مقتصرًا على الجوانب العسكرية فقط، بل يشمل أيضًا عدة جوانب أخرى تؤثر في استقرار المجتمعات والدول[2].

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية.

تعكس النظريات الوضعية في العلاقات الدولية الطابع التقليدي للفكر السياسي حيث تركز على الحفاظ على هيمنة الدولة كفاعل رئيسي في النظام الدولي. كما تؤكد هذه النظريات على مركزية الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن وتعتبر الوضع القائم كشيء معطى مسبقًا ينبغي قبوله. ومن خلال التحليل الوضعي يعتبر الأمن مرتبطًا بالمصالح القومية للدولة وحصر الوسائل العسكرية لحمايتها يعكس هذا التوجه النظري تمسكًا بالنظام الدولي القائم والتشدد في استخدام القوة كوسيلة لتحقيق الأمن الوطني وعليه تناولنا في الاتجاهات الوضعية كل من النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية.

1. **التصور الواقعي للأمن.**

التصوّر الواقعي للأمن يعتبر أحد التوجهات الرئيسية في دراسات الأمن الدولي، حيث يركز على القوة والتوازن بين الدول في النظام الدولي. كما يعتبر المفهوم الواقعي للأمن أن الدول تتصارع من أجل الموارد والنفوذ وتلجأ إلى استخدام القوة لتحقيق مصالحها الوطنية ويعتمد التوجه الواقعي على مفهوم الاحتمالية والتهديدات

[1] -Simon Dalby, **Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda,** Working Paper, No.30 (The University of British Columbia: Institute of International Relations, April 2000) Paper,p.6.

[2] - Thierry Balzacq ,**Op. Cit**, PP.42-43.

الحالية، ويشدد على أهمية تحقيق التوازن العسكري والسياسي للحفاظ على الأمن الوطني حيث يؤمن المنظرون الواقعيون بأن الأمن يأتي من خلال تحقيق القوة العسكرية وتأمين المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة، مما يجعلها قادرة على الدفاع عن نفسها ومنع التهديدات الخارجية.

خلال فترة الحرب الباردة، سادت النظرة الواقعية في الدراسات الأمنية، حيث أكد المنظرون الواقعيون على أن الفواعل الأساسية في النظام الدولي تتمثل في الدول، وهي معرضة دائمًا لخطر فقدان سيادتها. بالرغم من أن الأفراد يلعبون دورًا مهمًا كفواعل في النسق الدولي، إلا أن الدول وفقًا لرؤية الواقعيين تولي اهتمامًا كبيرًا لآفاق الحرب، مما يجعل الأمن أولوية قصوى بالنسبة لها. ومع ذلك، يُعتبر تحقيق الأمن أمرًا غير سهل، حيث يعني واقع القوى أن الدول لا يمكن أن تعتمد بالكامل على دول أخرى لحمايتها. وبالتالي، ستقوم بتشكيل التحالفات وتوقيع المعاهدات، والتعاون لتحقيق أمنها، لكن هذا لا يكفي في حال أرادت الدول البقاء، فعليها أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها بشكل فعّال لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في النظام الدولي. في نفس الفترة كان التفكير الأمني يتركز بشكل أساسي على التهديدات النووية المحتملة بين القوتين العظميين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وقد تجلى النهج الواقعي في الأمن من خلال مفاهيم مثل الردع والضربة الأولى، والتدمير المتبادل المؤكد، التي شكلت أساس استراتيجيات الردع والتوازن في ذلك الوقت وكانت جزءا من معجم الواقعيين الأمني[1].تطرح الواقعية الكلاسيكية نظرية مؤسسية للأمن، تشير إلى أن استمرارية الأنظمة الأمنية تعتمد بشكل أساسي على توافق مصالح الدول الأعضاء فيها. عندما تتبدل هذه المصالح وتتباعد، سواء بسبب تشكل تحالفات جديدة أو تحولات في ميزان القوى، يحدث تفكك في تلك الأنظمة وتتغير أساليبها وتوجهاتها بصورة جذرية[2].

في الفكر الواقعي، تُعتبر أفكار **توماس هوبز Thomas Hobbes** من أحد الأسس الرئيسية حيث يُفسر هوبز الحروب كنتيجة للميل الطبيعي للبشر نحو التنافس والصراع بدلاً من التعاون. كذلك يُصوِّر الحالة الطبيعية للإنسانية كحالة مستمرة من الصراع، أين يُعتبر كل فرد أو كيان سياسي تهديدًا محتملاً. وبناءً على ذلك، يُصبح الأمن هو الهدف الأساسي والدائم للسياسة الخارجية للدول، حيث تسعى كل دولة بكافة الوسائل الممكنة لتعظيم قوتها العسكرية بهدف تحقيق الأمن وحماية مصالحها الوطنية. ومن منظور **ريمون**

[1] -مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2008 ص. 79.

[2] -jams Wyllie, Force and Security, in: Trevor C. Salmon and others, **Op. Cit**, P. 78.

آرون**Raymond Aron**، يُعتبر الأمن هو الغاية الأساسية لكل فرد أو كيان سياسي في "الحالة الطبيعية". وبالتالي، يمثل الأمن أحد الأهداف الأساسية والثابتة لسياسة الخارجية لأي دولة وتسعى هذه الدول بكل الوسائل المتاحة لتعزيز قوتها العسكرية بهدف تحقيق الأمن وحماية مصالحها الوطنية[1].

تعتمد النظرية الواقعية الجديدة على فهم الدول ككيانات تتحرك وتتفاعل في إطار نظام دولي متغير وتتبنى سلوكًا يتماشى مع المصالح والحوافز المادية. إذ تعكس مواقف الدول مواقعها الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية داخل هذا النظام مما يدفعها إلى السعي المستمر للحفاظ على مكانتها ونفوذها. كما يُلاحظ أن الزيادة في القدرات الدولية تعكس تحسنًا في مكانة الدولة داخل ترتيب القوى الدولية، مما يؤثر بشكل مباشر على بنية وديناميات النظام الدولي بأكمله[2].

وفقًا للنظرية المعروفة باسم "نظرية **والتز Waltz** للسياسة الدولية"، يتكون النظام الدولي من بنية تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية وهي: المبدأ المنظم، وطبيعة الوحدات، وتوزيع القدرات. يُفهم المبدأ المنظم كالفوضى في حالة عدم وجود سلطة مركزية تدير العلاقات الدولية، بينما تشير طبيعة الوحدات إلى مدى تشابهها أو اختلافها في الوظائف التي تقوم بها. أما توزيع القدرات، فهو يُعبر عن القوة النسبية للدول ومواقعها في النظام ويؤكد والتز على وجود عنصرين من هذه العناصر الثلاثة يُعتبران ثوابت في البنية الدولية وهما: عدم وجود سلطة مركزية مما يعني أن مبدأها المنظم هو الفوضى، واعتماد الوحدات على الذات ومعناه ان كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا. وبالتالي، يتغير التمييز بين الأنظمة الدولية بناءً على توزيع القدرات بين الدول، سواء كانت متعددة أو ثنائية الأقطاب[3].

المقاربة الواقعية الجديدة تعتمد على مفهوم النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول. تُشدد هذه المقاربة على أن الحوافز والقيود تكون هي العوامل الرئيسية التي تتحكم في سلوك الدول، وتتمثل أهمية الدولة في تحقيق الأمن والبقاء. يرى أتباع هذه المقاربة أن النظام الدولي يتميز بالفوضى وهو ما يحدد سلوك الدول فيه. بالمقارنة مع الأنظمة السياسية الداخلية التي تتميز بالهرمية، تظهر جميع الدول في النظام الدولي باعتبارها تمارس الوظائف نفسها وتتجنب توكيل شؤون أمنها للآخرين. وبالتالي، تتجه الدول نحو الاعتماد على الذات

---

[1] - أمينة دير، "**أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص ص. 15،16.

[2] - سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدِّراسات الأمنية**، (أبو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018)، ص. 68.

[3] -Paul D. Williams, **Security Studies: An introduction** (New York: Routledge,First Ed, published 2008) p. 18.

حيث تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي وإدارة شؤونها بنفسها. هذه المقاربة تشكك في إمكانية التعاون على المستوى الأمني حيث تظهر الدول أكثر اهتمامًا بالربح النسبي للتعاون بدلاً من الربح المطلق، وتربط حالة الصراع بطبيعة الفوضى في النظام الدولي، مما يعيق تشكل علاقات تعاونية[1].

في المقاربة الواقعية البنيوية، تعتبر بنية النظام الدولي الفوضوية هي السبب الرئيسي للصراع حيث تمنع هذه الفوضوية الدول المستقلة من التوصل إلى اتفاقيات تعاونية لإنهاء الحروب. يُشير أتباع هذه المقاربة، مثل **والتزوميرشايمر**، إلى أن الدول تُعتبر كيانات متنافسة وأنانية، وحتى لو كان قادتها يرغبون في السلام، فإن بنية النظام العالمي تدفعها نحو الصراع والحرب. فعلى الرغم من رغبة الدول في التعاون، فإن الفوضوية النظامية تحد من إمكانية التوصل إلى اتفاقيات سلام مما يجعل الصراع حتميًا في هذا السياق[2].

بالنظر إلى السياق الدولي الحالي، يظهر النهج الجديد للواقعية بأن الدول ليست مجرد وحدات سياسية متنافسة بل تُلقى عليها أدوار معينة تتطلبها احتياجاتها الأمنية الفريدة وموقعها في نظام القوى الدولي. يعتبر هذا النهج تغييرًا كبيرًا عن المفهوم التقليدي للواقعية الكلاسيكية التي كانت تركز بشكل أساسي على تحقيق القوة القصوى. وبالتالي، فإن الدول ليست مهتمة فقط بزيادة قوتها بشكل فردي، بل تسعى أيضًا للحفاظ على التوازن بين القوى داخل النظام الدولي.

علاوة على ذلك، يعتبر الأمن القومي وسيلة لتحقيق الاستقرار والسلام وليس هدفًا ذاتيًا، وهذا يمثل تحولًا كبيرًا في الفهم التقليدي للسياسة الخارجية. ويعكس هذا التحول فهمًا أعمق للتحديات الأمنية، حيث تعتبر المعضلة الأمنية - التي تتجلى في زيادة التوترات العسكرية وعدم الاستقرار - نتيجة للتصاعد المتواصل للقوى والمنافسة بين الدول، كما يراها **كين بوث"Ken Booth" وويلرWheeler** :" **حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاع من تفكير دولة ما إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر، أم كانت لأغراض هجومية أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها[3]) .**

[1] - توفيق بوستي، **مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدُّولية**، دراسات استراتيجية، المعهد الوطني المصري للدراسات، 02/ 2019/12، ص. 8.

[2] - بيليس وسميث، **مرجع سابق**، ص. 235.

[3] - توفيق بوستي **مرجع سابق**، ص. 10.

كذلك يضيف كنث والتز أنه عندما ننظر إلى الفوضى والسلطة، فإننا نجد أن الحياة السياسية على مستوى الدول تتميز بعدم اليقين والتوتر الدائم. فالتواجد أو التوقعات لاستخدام العنف يختلف من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، مما يجعل الأمر أكثر تعقيدًا في فهم طبيعة العلاقات الدولية. في بعض الأحيان يمكن أن يكون هناك توازن نسبي بين الدول يقلل من التوتر والصراع، في حين يمكن أن تواجه بعض الدول تهديدًا مستمرًا بالعنف سواء من داخلها أو من خارجها. من الواضح أن الاستخدام الفعال للقوة والتهديد المستمر بها يمثلان جزءًا أساسيًا في العلاقات الدولة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. ولذلك، يمكن أن نفهم أن الحكومات تواجه تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها الدول في التعامل مع استخدام القوة وتهديداتها. فعندما نعتبر السلطة أداة ضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار، فإن التوازن بين استخدام القوة وضبطها يصبح أمرًا مهمًا لاستدامة النظام السياسي.

من الواضح كذلك أن الفوضى ليست حكرًا على الحالات البينية، بل يمكن أن تظهر في الساحة الداخلية للدول أيضًا. حيث يمكن أن تتسبب النزاعات الداخلية والصراعات في أضرار أكبر ومأساوية، حتى أكثر من الحروب بين الدول. مثل الحروب الأهلية في تاريخ الولايات المتحدة والصين، وأحداث القتل الجماعي تحت حكم هتلر والتطهير السياسي في الاتحاد السوفياتي[1].

لذلك فإن أنصار التحليل الواقعي البنيوي للدارسات الأمنية يستندان على مسألتين مهمتين تجعلان من التعاون بين وحدات النظام الدولي صعب التحقق:

- **<u>مسألة الخوف والغش وانعدام الثقة</u>**: يعبر الواقعيون الجدد مثل **والتزWaltz** **وميرشايمر Mearsheimer** عن إمكانية التعاون في السياسة الدولية حتى في ظل الفوضى، مشيرين الى صعوبة تحقيق ذلك والمحافظة عليه. هذا الاعتراف يعكس الاعتقاد بأن الدول لا تثق في بعضها البعض بما فيه الكفاية لتلتزم بالتعاون والتحالفات في وجه الفوضى العالمية. السبب في هذا الخوف يمكن أن يكون تاريخيًا، حيث تعود الدول إلى أنماط سلوك متكررة من الخوف والانعزالية واستخدام القوة لتحقيق المصالح الوطنية. علاوة على ذلك، فإن الفوضى العالمية تعزز المنافسة بين الدول على الموارد والنفوذ، مما يجعلها تعتمد بشكل أكبر على القوة وتكتفي بالتعاون في حالات محددة تخدم مصالحها المحددة، بالإضافة إلى ذلك تكمن التحديات

[1] -Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**,(University of California, Berkeley, Wesley Publishing Company) pp.102,103.

الهيكلية في الفوضى العالمية في نقص الثقة بين الدول وعدم وجود سلطة مركزية لفرض القوانين وتحكيم النزاعات. هذا يجعل الدول تخاف من الاعتماد على التعاون الدولي بشكل كامل، خوفًا من أن يستغل الآخرون ضعفها لتحقيق مكاسبهم الخاصة.

- **مسألة المكاسب النسبية:** وفقًا للواقعية الجديدة، تركز الدول على تحقيق المكاسب النسبية بدلاً من الاهتمام بالمكاسب المطلقة. بمعنى آخر، يتم قياس النجاح والأهمية بالنسبة للدول بناءً على كيفية تفوقها نسبيًا مقارنة بالدول الأخرى، بدلاً من التركيز فقط على القيم المطلقة للمكاسب. بالنظر إلى هذا المفهوم، تهتم الدول بمدى_قدرتها على تحقيق المزايا بالمقارنة مع منافسيها، وتسعى لتحسين موقعها النسبي في النظام الدولي بدلاً من السعي لتحقيق المكاسب بشكل مستقل عن الآخرين[1].

2. التصور الليبرالي للأمن.

النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية تعتبر من التوجهات الفلسفية التي تهتم بدراسة سلوك الدول والمجتمعات الدولية وتفاعلاتها. تعتمد هذه النظرية على مفهوم الليبرالية الكلاسيكية التي تؤمن بأهمية الحرية الفردية وحماية حقوق الإنسان وتقدر التعددية والتعاون الدولي.

خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، شهد المنظور الليبرالي تطورًا كبيرًا في العلاقات الدولية حيث أصبح يركز على التعاون الدولي وتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال عدة مقاربات. وهو يؤمن بأن تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد يمكن أن يحد من الصراعات والحروب بينما يشدد على تطوير النظم الدولية مثل الأمم المتحدة لتحقيق السلم وحل النزاعات بشكل سلمي. كما يعتبر المنظور الليبيرالي التشجيع على العولمة والتفاعل الاقتصادي والثقافي العالمي وسيلة لتحقيق التفاهم بين الدول[2].

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.

تختلف النظريات ما بعد الوضعية في مقاربتها لمفهوم الأمن عن النظريات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية. بينما تركز النظريات التقليدية على الأمن بمعناه العسكري والسياسي، تتجه النظريات ما بعد الوضعية إلى توسيع هذا المفهوم ليشمل أبعاداً أخرى.

[1] - سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص. 71.

[2] - **المرجع نفسه**، ص. 94.

1) مدرسة كوبنهاغن.

تُعد مدرسة كوبنهاغن استجابة مهمة لتحولات ما بعد الحرب الباردة، حيث تسعى إلى توسيع مفهوم الأمن بعد أن ظهرت تهديدات أمنية جديدة متعددة الأبعاد. بدأت المدرسة بتوجيه الاهتمام نحو قطاعات أخرى غير العسكرية، مثل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك من خلال أعمال بارزة مثل كتاب **باري بوزان** "**Fear and States, People**" عام 1983. وتُعتبر إسهامات المدرسة في مفهوم الأمن المجتمعي ونظرية الأمن البيئي مبادرات مهمة تعكس التحول في فهم الأمن من حماية الدولة إلى حماية الفرد والمجتمع بشكل شامل، مما يساهم في تطوير سياسات الأمن الشاملة والمستدامة التي تلبي تحديات الأمن الحديثة بفاعلية.

ميشال ويليامز Michael Williams يرى أن مدرسة كوبنهاغن تتبنى نوعًا من البنائية الاجتماعية، وهذا يعني أنها تولي اهتمامًا كبيرًا بالعوامل الاجتماعية والثقافية في فهم الأمن الدولي. ويُشير كذلك إلى أن لها جذورًا في النهج التقليدي الواقعي. هذا يعني أنها تأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية والاستراتيجية الحقيقية في تحليل الأمن الدولي، مع التركيز على الجوانب الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على الديناميكيات الدولية. في الواقع يمكن اعتبارها تطورًا للنهج الواقعي التقليدي بما في ذلك الاهتمام المتزايد بالعوامل البنائية والاجتماعية في تحليل السياسات والأمن الدولي[1].

2) الدراسات النقدية للأمن.

الدراسات النقدية للأمن، والمعروفة أيضًا بالأمن النقدي، تمثل توجهًا نظريًا يعود جذوره إلى مدرسة فرانكفورت للفلسفة والعلوم الاجتماعية، وهي حركة فكرية نشأت في ألمانيا في الثلاثينيات من القرن العشرين. وازدادت أهمية هذا التوجه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ الباحثون في التساؤل عن طبيعة القوة والسلطة والأمن في المجتمعات الحديثة.

يُعتبر الأمن النقدي أحد الأنماط التي تعكس النقد العميق للهيمنة والسلطة، وتسلط الضوء على الجوانب السلبية للهياكل الاجتماعية والسياسية القائمة. يعتبر هذا التوجه محاولة لفهم السلطة والأمن والسيادة

[1] -Michael Williams,'' Words ،Images, Enemies: Securitization and International Politics '' **International Studies Quarterly ,USA,** Blackwell Publishing,Vol. 47,N°:4, (2003), P. 511.

بطريقة تتجاوز النظرة التقليدية السطحية، مع التركيز على تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تكوين السلطة وممارساتها.

يشير الأمن النقدي إلى تحرير الشعوب من القيود والقيم السائدة التي تعتبرها من العوامل التي تحد حركتهم وتطورهم[1]. كما يهدف إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من اتخاذ قراراتهم بحرية واستقلال دون تأثير القيود الهيمنية أو الظروف الهيكلية. وبالتالي، يركز الأمن النقدي على فهم كيفية تشكيل السلطة وتأثيرها على الأفراد والمجتمعات، مع التركيز على التحليل العميق للتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحكم العلاقات السلطوية في المجتمع.

تنقسم الدراسات النقدية في مجال الأمن إلى اتجاهين رئيسيين: الأول يتبعه **كيت كراوس Kate Krauss وميشال ويليامز Michelle Williams** ، والثاني تمثله مدرسة ويلز **Welsh School .**

تتأصل مدرسة ويلز في أفكار **ستيف سميث Steve Smith** ، ومن روادها **كين بوث Ken Booth وريتشارد وين جونز Wyn Richard Jones** . هذه المدرسة تستلهم نظريات السلام من **ليوهان غالتونغ Johan Galtung**، وتتمثل رؤيتها في رفض التركيز الزائد على دور الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية. بدلاً من ذلك، تؤكد مدرسة ويلز على أهمية تحرير الإنسان وتسليط الضوء على التحولات الاجتماعية في فهم الأمن والسلام[2].

ما يقترحه **Krause و Williams** يعكس تحولًا في دراسة الأمن من التركيز الحصري على الجوانب العسكرية والدولية إلى اهتمام أوسع بالعوامل الاجتماعية والثقافية والهوية. حيث يركزون على أهمية فهم التفاعلات بين الأفراد والمجتمع والسياسة في تشكيل التهديدات والاستجابات الأمنية كما يشددون على أن الأمن ليس مجرد مسألة عسكرية، بل يتعلق أيضًا بالحفاظ على الهوية الوطنية والمجتمعية وحماية حقوق الأفراد[3].

تقديم هذا النهج يعني أيضًا تشجيع التعددية في البحث الأمني، حيث يجب استخدام مجموعة متنوعة من المناهج والنظريات لفهم الأمن بشكل أفضل. يهدف ذلك إلى تجنب الانحياز لمنهج واحد وتوسيع الرؤى والفهم حول مفهوم الأمن بما يشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

---

[1] -بن العجيمي بن عيسى، **مرجع سابق**. ص. 27.

[2] - Barry Buzan & Iene Hansen "**The Evolution of International Security Studies"** (USA: Cambridge University Press,2009), PP. 206,207.

[3] - أمينة دير **مرجع سابق**، ص. 20.

يؤكد كين بوث Ken Booth * في تحليله على أهمية مفهوم الانعتاق الإنساني في تحقيق الأمن الشامل حيث يرى أنه فقط من خلال عملية الانعتاق يمكن للأفراد والجماعات الحصول على درجات أعلى من الأمن. يقدم بوث تعريفًا شاملًا للانعتاق، حيث يصفه على أنه تحرير الأفراد والجماعات من القيود البشرية والمادية التي تحول دون قدرتهم على اتخاذ القرارات وتحقيق الحرية الشخصية.

ويضيف بوث أن الحروب والتهديد بالحرب ليست سوى واحدة من هذه القيود، إلى جانب الفقر ونقص التعليم والقمع السياسي وغيرها. وبالتالي، يربط بوث بين الأمن والانعتاق، حيث يؤكد أن الانعتاق هو جوهر الأمن الحقيقي، وأنه ليس مجرد مسألة للقوة أو السلطة، بل هو تحقيق الحرية والاستقلال الشخصي والجماعي[1].

3) الاتجاه النسوي.

الدراسات الأمنية النسوية تعتبر نهجًا مهمًا في مجال الدراسات الأمنية، حيث تركز على إعادة تشكيل وتوسيع مفهوم الأمن من حيث النوع الاجتماعي وتحدي الهيمنة الذكورية في فهم الأمن التقليدي. ينظر هؤلاء الباحثون إلى الأمن من منظور متعدد الأبعاد يشمل الأمن العسكري بالإضافة إلى الأمن الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والسياسي والثقافي والشخصي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسات الأمنية النسوية تركز على العلاقة بين الجندر والسلطة والهوية وكيف يؤثر التوزيع غير المتساوي للسلطة بين الجنسين على الأمن الشخصي والاجتماعي والسياسي. تسعى هذه الدراسات أيضًا إلى تحليل كيفية تأثير النزاعات المسلحة والصراعات السياسية على النساء بشكل مختلف عن الرجال، وتسلط الضوء على دور النساء كعوامل للتغيير وللسلام[2]. من خلال وجهة نظر أخرى، تقدم أنلو حججًا تظهر كيف أن الممارسات السائدة في العلاقات الدولية، والتي تعتمد على الهيمنة الذكورية وتقليل دور المرأة، تجعلها غير آمنة وعرضة للعنف. تشير فيها إلى كيفية أن هذه الممارسات تحد من مشاركة المرأة في الساحات السياسية وتقلل من دورها في صنع القرار، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم التفاوت بين الجنسين وتعزيز الظروف التي

---

[1] - أمينة دير **مرجع سابق**، ص. 20.

*- **كين بوث (Ken Booth)** هو: أستاذ في دراسات الأمن الدولي والسياسة الخارجية في جامعة أبردين في المملكة المتحدة. يُعتبر بوث من أبرز الباحثين في مجال الأمن الدولي، وقد ساهم بشكل كبير في تطوير النظريات المتعلقة بالأمن والسلم والنزاعات الدولية. من أعماله المعروفة كتابه "السلم الأمني: نظرية جديدة" الذي نشر في عام 2007، والذي يعتبر تحليلاً هامًا لكيفية فهم السلم والأمن في العالم الحديث.

[2] - Barry Buzan & Iene Hansen,**Op. Cit, p.** 208.

تجعل المرأة أقل أمانًا وحمايةً. تقدم أنلو هذه الوجهة من خلال تحليل للنظام الدولي الحالي وكيفية تأثيره على الأمن والسلامة الشخصية للمرأة، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تغيير هذه الممارسات وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجنسين في مجال العلاقات الدولية[1].

بشكل عام، تهدف الدراسات الأمنية النسوية إلى توسيع مفهوم الأمن وتضمين الجوانب الجنسانية والنوعية في التحليلات الأمنية، مما يساهم في تحقيق مجتمعات أكثر عدالة ومستدامة.

[1] -Simon Dalby, "**Contesting an essential concept: Reading the Dilemma in contemporary security discourse**," in: **https://www.academia.edu,** The date of Accessing: (01/04/2024) , p. 7.

المبحث الثاني: البيئة في العلاقات الدُّولية.

بدأ الاهتمام بمفهوم البيئة ينمو بشكل كبير في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أدرك العلماء والمثقفون خطورة التأثيرات البشرية على البيئة وأهمية الحفاظ عليها. كما تزايدت الجهود الدولية للتصدي للتحديات البيئية، وشهدت العديد من الدول والمنظمات الدولية اتخاذ إجراءات وسياسات للحد من التلوث وحماية البيئة. وتوجد اليوم تحفيزات دولية وإقليمية ومحلية لتعزيز الاستدامة والحفاظ على البيئة.

المطلب الأول: مفهوم البيئة.

تعد البيئة مصطلحاً واسعاً يشمل جميع العناصر الحية وغير الحية التي تحيط بالإنسان وتؤثر على حياته ونشاطاته. تشتمل البيئة على مكونات طبيعية وأخرى اصطناعية، وتلعب دوراً حيوياً في تحديد نوعية الحياة والتنمية المستدامة.

1. التعريف اللغوي للبيئة.

كلمة البيئة مشتقة من "بوأ" وهي في اللغة تأتي بعدة معاني منها: -المنزل أو الموضع، وقال تبوأت منزلا وبوأه منزلا أي هيأه ومكن له فيه[1]. ومنه قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ...[2]"، وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ...[3]"، ومعنى ذلك الذين سكنوا المدينة من قبلكم، والتبوء هو الحلول والنزول والسكن، ومنه يمكن القول إن البيئة هي المحل والمنزل إذا هي مسكن الإنسان[4].

في اللغة الإنجليزية، تستخدم كلمة **"البيئة" Environment** للدلالة على كل الشروط والظروف والمؤثرات المحيطة والتي تؤثر على تطور الكائن الحي او مجموع الكائنات الحية[5]- كما هو موضح كذلك في قاموس **"ويبستر" - مجموعة الظروف الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على حياة الفرد أو الجماعة**، وتشمل هذه الظروف العلاقات والقوانين واللغة والدين والمنظمات الاقتصادية والسياسية. ومن جانبه، يعرف القاموس

---

[1] - بليل زينب، "البيئة البحرية في المتوسط واقع وتحديات"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م.15، ع.1.(2022)، ص.2138.

[2] - سورة الأعراف الآية 74.

[3] - سورة الحشر الآية 09.

[4] -. أمينة دير، **مرجع سابق**، ص. 22.

[5] -**oxford collocation Dictionnary**, (New York, university press, 2002), pp. 246,245.

القانوني "**سلو ديكشناري**" البيئة على أنها مجموعة **الظروف والعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجمالية التي تؤثر على قيمة الملكية والرغبة فيها، بالإضافة إلى أنها تؤثر على نوعية حياة البشرية.**

في اللغة الفرنسية فقد ورد تعريف البيئة من خلال معجم **"لاووس"**، بأنها المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي وهي تشمل مجموعة من العناصر البيولوجية والكيميائية والطبيعية، سواء كانت طبيعية أو كانت صناعية. وفقًا لمعجم "**Robert**" تشير البيئة إلى جميع الظروف الطبيعية، الفيزيائية، الكيميائية، البيولوجية الثقافية، والاجتماعية التي تؤثر على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية.

يتضح من التعريفات اللغوية في المعاجم العربية والأجنبية أن البيئة هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يشمل من ظواهر طبيعية مثل المناخ والتضاريس والموارد الطبيعية، وظواهر بشرية مثل الثقافة، الاقتصاد، السياسة، والدين. هذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على سلوك وتطور الكائنات الحية، التي بدورها تؤثر على البيئة من خلال نشاطاتها وسلوكياتها، مما يجعل البيئة نظامًا ديناميكيًا متغيرًا.

2. التعريف الاصطلاحي للبيئة.

يُعتبر العالم **هنري ثورو**، المعروف بـ**"Othoreaux.H"** ، من بين أوائل من استخدم مصطلح **"Ecology"** من الناحية العلمية وقتها، بالرغم من أنه لم يحدد بدقة معنى هذا المصطلح أو نطاقه، لكنه استخدمه للإشارة إلى الدراسة العلمية للعلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها. منذ ذلك الحين، تطورت مفاهيم الإيكولوجيا لتشمل فهم أوسع للتفاعلات بين الكائنات الحية وبيئتها، بما في ذلك التأثيرات البيئية والتفاعلات البيئية على النظم البيولوجية والبيئية[1]، يعود أصل مصطلح علم البيئة إلى اللغة الإغريقية، حيث يأتي من مصطلح **"Ecology"** المشتق من كلمة **"Oikos"** التي تعني الوطن أو البيت أو المنزل، و كلمة **"Logos"** التي تعني العلم وبالتالي يُفسر علم البيئة بمعنى العلم عن الوطن أو البيئة. كما صاغ العالم الألماني إرنست هاكل **Ernst Haeckel** عام 1866 هذا المصطلح للإشارة إلى دراسة العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها حيث توجد العديد من التعاريف التي قدمها العلماء والباحثون في مختلف التخصصات العلمية بشأن مفهوم البيئة ونذكر منها ما يلي:

[1] - طارق إبراهيم دسوقي عطية، "**الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة**"، (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009،) ص. 1.

- عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972 البيئة بأنها "**مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم.**"
- وفقًا لمؤتمر ستوكهولم، تُعتبر البيئة "**رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.**"
- تحدد الأمم المتحدة البيئة بأنها "**ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهو كل متكامل وإن كان معقدًا يشتمل على عناصر متداخلة ومترابطة**[1]."

يتضح لنا مما سبق، أنّ علم البيئة هو دراسة للعلاقات بين الكائنات الحية والبيئة التي تعيش فيها، ويشمل جوانب الاقتصاد الطبيعي والثقافة والمجتمع، وتعتبر البيئة كمجموعة معقدة من الظروف الطبيعية والاجتماعية التي تؤثر على حياة الإنسان والكائنات الأخرى. ومن خلال ما تم طرحه من تعاريف نستنتج انه لا يوجد تعريف واحد وجامع للبيئة نظرًا لتعدد المفاهيم والتباين في التخصصات العلمية والمناهج التي يتبعها الباحثون في دراسة البيئة. لأنه بدءا من أوائل الستينيات، تطور علم البيئة من العلم الطبيعي، وعلم المحيط والمحافظة على الأنواع، والجغرافيا، حيث قاد ازدياد الوعي بالاعتماد المتبادل بين كل العناصر المنفردة التي تكون البيئة الى دراسات ميدانية تحتوي على جوانب من هذه العناصر كلها. فقد تم دمج أفكار احيائية وفيزيائية مع أخرى من العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع، والاقتصاد والعلوم السياسية.

3. علاقة مفهوم البيئة بالمصطلحات الأخرى:

- **النظام البيئي:Ecosystem**

يمثل **جزءا من البيئة وهو متكامل العناصر والمكونات (الحية والغير حية)، التي تتفاعل مع بعضها البعض حيث يتأثر كل منها في نظام دقيق ومتوازن في ديناميكية متزنة**[2]. ومن هذا التعريف نستنتج ان النظام البيئي يُعتبر جزءًا أساسيًا من البيئة بشكل عام. فهو يتألف من مجموعة متكاملة من العناصر والمكونات، بما في ذلك الكائنات الحية (النباتات، الحيوانات، والميكروبات) والعناصر الغير حية (الماء، الهواء، التربة والصخور)، التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل نظام معقد هذا النظام كذلك يتميز بديناميكية متزنة حيث

[1] - أمينة دير **مرجع سابق**، ص. 23 .

[2] - محمد حسان عوض وحسن احمد شحاتة، "**مقدمة في علم البيئة**"، (مصر: جامعة الازهر،2005)، ص. 8.

تتفاعل مكوناته بشكل متبادل ويؤثر كل جزء في الآخر. على سبيل المثال، يعتمد النبات على الضوء والماء للنمو وينتج الأكسجين كنتيجة لعملية التمثيل الضوئي، وهذا الأكسجين يتنفسه الحيوان للحفاظ على حياته وهكذا تستمر دورة الحياة وتظل العناصر تتفاعل وتتبادل بين بعضها البعض.

تتميز هذه الديناميكية بالتوازن، حيث يحافظ النِّظام البيئي على استقراره وتوازنه الطبيعي من خلال التفاعلات الداخلية والخارجية. ومن المهم فهم هذا التوازن والحفاظ عليه، حيث يساهم في استمرارية الحياة على الأرض ويحافظ على تنوع الكائنات الحية وثبات البيئة بشكل عام.

- **التنمية المستدامة:" Sustainable Development "**

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعِيد استخدامه في تقرير **"مستقبلنا المشترك"** المعروف باسم **"تقرير بروتلاند"**، والذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم بروتلاند، وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها "**التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها**، ويركز هذا التعريف ضمنيا على فكرتين محوريتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصا الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التي تستحق أن تُولَى أهمية كبرى؛ وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة[1].

المطلب الثاني: تنامي الاهتمام بقضايا البيئة في السياسة الدولية.

اجتمع سنة 1971 حوالي 2200 عالم، معظمهم من مشاهير العلماء، في مدينة منتون الفرنسية لمناقشة قضايا البيئة والإنسانية. بعث هؤلاء العلماء برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حيث عبروا فيها عن مواقفهم وتطلعاتهم بشأن حماية البيئة والمحافظة عليها. تم تسجيل هذه الرسالة رسمياً في سجلات الأمم المتحدة في نفس العام، وذلك قبل عقد مؤتمر ستوكهولم الذي نظم في وقت لاحق من العام نفسه وبعض ما جاء في الرسالة " **لم تجابه البشرية خطرا حتى الان بهذه الضخامة وهذا الانتشار ناتج عن عدة عوامل كل**

[1] - التنمية المستدامة، في: https://www.aljazeera.net/ ، تاريخ الاطلاع:(07/04/2024).

منها اصبح كافيا لوجود معضلات مستعصية الحل وتعني ان آلام الإنسانية سوف تزداد الى الحد المخيف في المستقبل القريب وان كل حياة سوف تنطفئ او هي مهددة بخطر التلاشي، نحن علماء الحياة والطبيعة لا نشك بفعالية الحلول الخاصة بهذه المسائل ولكننا نلح في القول اننا مقتنعين بوجود هذه المعضلات على الأرض، وبانها متشابكة ومن الممكن حلها ونحن نصبو الى تامين حاجات الإنسانية اذا وضعنا جانبا مصالحنا الفردية والإنسانية الحقيرة"[1].

1) الاهتمام الدُّولي بالبيئة.

الاهتمام بالبيئة لم يكن حديث النشأة للدولة الحديثة، بل يمتد إلى تاريخ الشعوب وحضاراتهم القديمة. فمنذ أكثر من 14 قرنًا، جاءت العديد من الديانات والحضارات بتعاليم تشجيعية على حماية البيئة، بما في ذلك الإسلام والحضارات القديمة الأخرى، والسؤال المطروح **هل النظام الدولي الجديد اعطى الاهتمام الكبير للبيئة والتنمية بعد زوال القطبية؟**

يعتبر الإخفاق في إدارة البيئة تهديداً جاداً لمستقبل الأرض، حيث ينتشر الوعي بأبعادها وخطورتها بين الشعوب والحكومات. أصبح من الواضح ضرورة إبراز الأساليب ودراسة الوسائل الضرورية لتقديم حلول فعالة وللحفاظ على ثروات الأرض، **وصياغة سياسات دولية و إقليمية ومحلية لحماية موارد الكرة الأرضية حفاظا على التوازن الطبيعي والتجدد التلقائي للموارد في سبيل استمرار التنمية وإدامتها خاصة الأساسية كالمياه والهواء والغابات وحماية الغلاف الجوي من الأخطار التي تهدده**، وقد ابدى التحرك الدُّولي عام 1972 الى عقد مؤتمر ستوكهولم بالسويد الذي وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمراتها لدراسة مواضيع المناخ العالمي وارتفاع درجة حرارة الأرض كما عقدت اتفاقيات دولية عدة مثل الاتفاقية التي انبثقت عن مؤتمر الامم المتحدة عام 1982 الخاصة بالبحار والمحيطات وحمايتها من التلوث بهدف إقامة نظام إدارة متكاملة بغية الحفاظ على سلامة البيئة البحرية .

في عام 1987 وتحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة عرف **بروتوكول مونتريال** والذي وقعته 24 دولة تدعو فيه الى خفض النواتج المدمرة من المواد التي تخرب طبقة الأوزون، هذا المؤتمر الدولي توج بعقد مؤتمر الأرض في البرازيل 1992 وبالإضافة الى المؤتمرات الإقليمية مثل:

[1] -علواني مبارك، "فاعلية الاهتمام الدولي بالبيئة وآثار النظام الدولي على القضايا البيئية"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، ع.5 (ديسمبر2015) ص. 482.

مؤتمر وزراء العرب للبيئة الذي انعقد في القاهرة عام 1989 وفي دمشق عام 1991 الذي اعدّ استراتيجيات لمكافحة التصحر [1].

كما دفعت المخاوف من المشكلات البيئية الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983 الى تشكيل **اللجنة العالمية للتنمية والبيئة**، وتعتبر هذه اللجنة جهازا مستقلا مرتبطا بالحكومات ونظام هيئة الأمم المتحدة تأسست كمنتدى للحوار والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مجالات التنمية والبيئة. تعمل اللجنة على تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتطوير السياسات والممارسات التي تعزز التوازن بين الاحتياجات البشرية وحماية البيئة، كما تعتبر منبراً هاماً لمناقشة القضايا البيئية وتحليل التحديات التي تواجه العالم في هذا المجال، يشارك في اللجنة ممثلون عن الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية من مختلف أنحاء العالم كما تقوم اللجنة بإصدار تقارير وتوصيات تهدف إلى تعزيز التوعية بأهمية التنمية المستدامة وضرورة حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلي.

اتجهت الجهود الدولية الى ابعاد جديدة ونظرة شمولية بالغة الأثر، ومن اهم المبادرات على المستوى الدولي المبادرة **اليابانية** التي طرحت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر عام 1983 حول تأسيس لجنة دولية للتنمية للقيام بتحديد الأهداف ورسم الطرق والتوجهات من اجل تطبيقها من قبل دول العالم فقد اجتمعت اللجنة على مدى سنوات وبحضور شخصيات دُولية مختصة بقضايا البيئة وأصدرت مبادئ أهمها[2]:

- **التوعية والتثقيف:** تشجيع الوعي بأهمية حماية البيئة وضرورة التنمية المستدامة بين الجماهير واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز هذا الوعي.
- **التعاون الدولي:** تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول على المستوى الدولي للتصدي للتحديات البيئية العالمية بشكل مشترك.
- **التنمية المستدامة:** وضع الخطط والسياسات التي تضمن استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة تحقق التوازن بين الاحتياجات الحالية وتلك للأجيال المستقبلية.

[1] - علواني مبارك **مرجع سابق**، ص. 483.

[2] - **المرجع نفسه**، ص. 484.

- **الحفاظ على التنوع البيولوجي:** العمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي والحيوي في العالم والحد من فقدان الأصناف الحيوية.
- **مكافحة التلوث:** اتخاذ التدابير اللازمة للحد من التلوث البيئي وتحسين جودة البيئة.

هذه المبادئ والتوجيهات التي صدرت عن اللجنة الدولية للتنمية كانت خطوة هامة نحو تعزيز الجهود الدولية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

2) آثار النظام الدولي على البيئة.

النظام الدولي هو عبارة عن قواعد ترى الدول انه من مصلحتها ان تلتزم به في سلوكها الدولي هذا يعني ان مصلحة الدولة هي التي تقرر السلوك، فمثلا ما حدث في حادثة تشرنوبيل في الاتحاد السوفياتي تشكل نموذجا قويا لحاجة الدولتين الجبارتين للتعاون في سبيل التقليل من اخطار البيئة ومن الواضح ان هذا النظام الدولي الجديد الذي قام على تعاون دولتين كبيرتين قد انهار بانهيار الاتحاد السوفياتي ليحل محله نظام دولي جديد يقوم على أساس وجود قوة واحدة تحافظ على مصالحها عن طريق سن قواعد سلوكية للدول وتمنع بروز دولة أخرى تنافسها ، هذا الواقع الذي وضع العالم في ناحية الولايات المتحدة الامريكية في كفة البيئة ومشاكلها حيث رفضت أمريكا التنازل عن انتاج المواد التي تحفظ لها دور الدولة الكبرى، وقد بدى ذلك واضحا في قمة الأرض التي عقدت بالبرازيل عام 1992 اين رفضت أمريكا التوقيع على الاتفاقية من اجل الحد من الاخطار البيئية.

وما يُطرح كذلك هو دول الشمال والجنوب فالمشاكل التي تهم الدول الشمالية المتقدمة مثل: التلوث ومكافحته ستكون ثانوية بالنسبة لدول الجنوب النامية ومن هنا قد يُطرح التساؤل: **هل لدى الدول الشمالية الاستعداد للبحث عن بدائل وتقديم تعويضات للدول الجنوبية ماليا، وتكنولوجيا لمواجهة خطر التلوث؟**

طبعا إذا سلمنا جدلا وبحثا نجد ان:

- الولايات المتحدة الامريكية غير مستعدة لتخفيض صناعاتها الثقيلة حفاظا على قوتها الاقتصادية.
- المساعدات المالية والتكنولوجية التي تمنحها أوروبا غير كافية لأنها منهمكة في دعم مشروع وحدتها.
- اليابان أكبر مستورد للأخشاب من الغابات لاستعمالها في صناعتها وفي تشييد المنازل لتجنب خطر الزلازل.

- دول الكتلة الاشتراكية غارقة في الازمات الاقتصادية والصراعات العرفية.
- كنجا الدولة الوحيدة في العالم التي تساهم في محاربة التلوث وتوجه نفقات ضخمة في حماية مواطنيها وغاباتها من خطر الأوزون.
- الصين الشعبية تحول معظم نفقاتها المالية في طريق التجارب النووية وتخزين أسلحة الدمار الشامل[1].

ومما تم طرحه يمكن القول بأن الاهتمام بقضايا البيئة في السياسة الدولية يشير إلى تنامي تعامل الدول والمؤسسات العالمية مع التحديات البيئية المعاصرة، مدفوعًا بإدراك متزايد بأن هذه القضايا تتطلب استجابة منسقة ومتكاملة. وقد أسهمت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، مثل قمة الأرض في ريو دي جانيرو واتفاق باريس، في وضع أطر قانونية وسياسية تهدف إلى تخفيف آثار التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة، مما أظهر التزامًا جماعيًا بمواجهة التحديات البيئية.

المطلب الثالث: المقاربة الخضراء: بروز الحاجة الى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية

مع تزايد التحديات البيئية العالمية مثل التغير المناخي، فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الموارد الطبيعية برزت الحاجة إلى إعادة التفكير في كيفية معالجة هذه القضايا على المستوى الدولي. أين ظهرت المقاربة الخضراء كإطار نظري جديد يهدف إلى دمج البعد البيئي في دراسة العلاقات الدولية.

1. ضبط مفهوم النظرية الخضراء Green theory في العلاقات الدولية.

تُعرّف النظرية الخضراء بأنَّها فرع من فروع حقل العلاقات الدولية التي تسهم في فهم السياسة العالمية في إطار مزيج من القضايا البيئية، فهي تدرس السياسة العالمية عن طريق تركيزها في الحفاظ على البيئة، فهي تتطلب نهجاً تحويلياً سياسياً تجاه المحافظة على البيئة وتقترح مفاهيم التحديث البيئي **"ecological modernization"**وتصاميم الحل الجماعي."**collective solution designs"**

وصفت **روبين ايكرسلي Eckersley Robyn** النظرية الخضراء: بأنَّها **أكثر راديكالية في طبيعتها مقارنة بالنظريات الأخرى في حقل العلاقات الدولية وهي مستوحاة من عوامل خارجة عن نطاق نظرية العلاقات**

[1] - علواني مبارك **مرجع سابق**، ص. 486 – 490.

الدولية وبالتالي تحاول زيادة الوعي حول العمى (الجهل) البيئي "ecological blindness" الذي تعاني منه نظريات العلاقات الدولية.

تَندرج المقاربة الخضراء ضمن تقليد النظرية النقدية، وهذا يعني أنها تسعى إلى فهم القضايا البيئية والاجتماعية والسياسية من خلال عدسة نقدية تحليلية، تسلط الضوء على العلاقات السلطوية والهيمنة والتمييز في المجتمعات.

تمثل النظرية الخضراء تطورًا مهمًا في الفكر السياسي والاجتماعي، حيث يرتبط اصطلاح "الخضراء" بالاهتمامات البيئية والاستدامة، في بداية التسعينات حظيت المقاربة الخضراء بتفاعل إيجابي واسع، حيث تم اعتبارها كنظام فكري جديد في البحث[1].

2. قضايا البيئة والحوار الرابع في العلاقات الدولية.

تُعتبر النظرية الخضراء في دراستها للتفاعلات الدولية مقاربة تعتمد على منهجية تتنافى مع التحليلات العقلانية التقليدية، مثل المدرسة الواقعية والليبرالية.

ففي سياق العلاقات الدولية، اعتبرت المدارس الواقعية والليبرالية القضايا البيئية ضمن فئة القضايا الجديدة، ولم تُعطَ أهمية كافية لها إلا إذا كانت مرتبطة بقضايا الأمن القومي أو الاقتصاد، بالمقابل تسعى المقاربة الخضراء لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل البيئة وتعتبر القضايا البيئية أموراً لها أهمية في ذاتها، وليست مجرد مكون فرعي للأمن القومي أو الاقتصادي. حيث يؤكد الواقعيون الجدد انه ليس هناك مفر من السلوك التنافسي للدول وذلك بسبب النظام الفوضوي لنظام الدول، ويؤكدون انه سيكون من الحماقة بالنسبة للدول ان تسعى الى التعاون البيئي الذي لا يمنح مكاسب مطلقة لكن مقابل ذلك الليبرالية الجديدة تسعى في الواقع إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال تعزيز دور المؤسسات الدولية والقوانين الدولية في ضبط وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ومستدام. ترى الليبرالية الجديدة أن القطاع الخاص والاقتصادية السوقية يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في تحقيق هذا الهدف،

[1] - فارس قره، النظرية الخضراء في العلاقات الدولية Green theory في: https://political-encyclopedia.org/ ، تاريخ الاطلاع:(08/04/2024).

ولكن من خلال إطار قانوني ومؤسسي ينظم العلاقة بين الاقتصاد والبيئة[1]. وبالتالي، فإن التركيز على تحقيق الاستغلال العقلاني للطبيعة يعد جزءًا من رؤية الليبرالية الجديدة في مجال البيئة.

انتقدت النظرية الخضراء خلال مطلع التسعينات الفكرين الرأسمالي والاشتراكي حيث تجد ان كل من الفكرين تكوّنا وتطورا خلال ما يسمى بقرن الوفرة اين كانت الموارد الطبيعية تدعم النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي والاستغلال المتزايد للطبيعة ومواردها دون مراعاة آثار ذلك على المدى البعيد[2].

تأثر الفكر السياسي الأخضر بالمقاربة التي جاء بها **غاريت هاردين Garett Hardin** عام 1968، وصف من خلالها هاردين حالة استنزاف الموارد المشتركة من قبل الافراد الذين يتشاركون به بصورة مستقلة وغير عقلانية وذلك وفقا للمصلحة الذاتية لكل منهم على الرغم من ادراكهم ان استنزاف الموارد يتعارض مع المصلحة المشتركة للمجموعة من خلال استخدام الموارد الطبيعية المشتركة، مثل: الأنهار، المياه، الطبيعة..، والتي تستهلك بقدر مختلف بين الدول إلا انه يشترك الكل في تحمل المخاطر والخسائر، واهم ما توصل اليه هاردين أنه هناك غياب لمؤسسات تعمل على تنظيم الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية في العالم[3].

وبناءا على تحليله انطلق اتجاه خاص من المنظرين الخضر يطلق عليهم تسمية المؤسسون البيئيون يدعون الى ضرورة إقامة مؤسسات عالمية مركزية تعمل على رعاية الشؤون البيئية بما يحقق الاستدامة[4].

3. الحاجة الى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية.

تمثل المقاربة الخضراء تحولًا جذريًا في دراسة العلاقات الدولية، حيث تركز على قضايا البيئة والتغير المناخي والتلوث بشكل رئيسي بدلاً من التركيز التقليدي على الحروب والصراعات السياسية. هذا النهج يسعى إلى تحليل التفاعلات الدولية من خلال عدسة بيئية، مما يعني أنه يضع التحديات البيئية في مركز الاهتمام. ومن أجل فهم هذه التحديات بشكل أفضل، تسعى المقاربة الخضراء إلى إعادة تفكيك المفاهيم الكلاسيكية في

[1] - تيم دان وآخرون، **"نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع"**، ترجمة ديما الخضرا، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016)، ص. 623.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.611.

[3] - ماثيو باترسون واخرون، **"نظريات العلاقات الدولية"**، ترجمة محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط.1، 2014)، ص. 392،393.

[4] - **المرجع نفسه**، ص. 398.

السياسة الدولية، مثل مفهوم الأمن والسلطة، وتضمن النظر إلى مسائل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كجزء لا يتجزأ من الأمن العالمي[1].

في السنوات الأخيرة، أصبحت القضايا البيئية والموارد أحد المحاور الرئيسية في الساحة الدولية يعود هذا التحول إلى الاهتمام المتزايد بقضايا مثل تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية مثل المياه ومع تعقيدات هذه القضايا وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد والسياسة والأمن، بدأت الدراسات الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية تركز بشكل متزايد على هذه القضايا.

من خلال تطور المقاربة الخضراء تم توسيع نطاق البحث والتحليل ليشمل القضايا البيئية وتأثيرها على السلام والأمن والتعاون الدولي. وقدمت هذه المقاربة مفاهيم وأدوات جديدة لفهم التحديات البيئية على الصعيدين الوطني والدولي، مما يسهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات العالمية للتعامل مع هذه القضايا الملحة[2]. تم تقديم المقاربة الخضراء على مراحل مختلفة، لتعكس هذه التحديات المتغيرة والمتنوعة:

- **الجيل الأول**: يهتم بانتقاد اللاعقلانية البيئية للمؤسسات الاجتماعية، مثل السوق والدولة.
- **الجيل الثاني**: اهتم بالمفاهيم ذات الطابع العالمي مثل الامن الأخضر، الدولة الخضراء، الاقتصاد الأخضر، العدالة البيئية [3]..... الخ وهي تعتبر المفاهيم المركزية للنظرية الخضراء.

4. المفاهيم المركزية للنظرية الخضراء.

تُقدِم النظرية الخضراء منظورًا مختلفًا ومبتكرًا على العلاقات الدولية، وتتعارض في العديد من النواحي مع النظريات التقليدية في هذا المجال. ومن بين المفاهيم التي تثير الجدل والتحليلات في سياق النظرية الخضراء:

الأمن الأخضر "Green Security": تتمتع النظرية الخضراء برؤية متمركزة حول البيئة في رؤيتها للعالم، ولا تعطي الأولوية للإنسان أو البنى القائمة على الإنسان للعالم غير الإنساني، والمنظور الأخضر للأمن يشمل أمن الطبيعة كلها، لذلك يفضل الخُضُرْ **greens**- مصطلح الكرة الأرضية بدلا من الأرض **(لأن مصطلح "الكرة الأرضية" يُعبر عن كوكب الأرض بأكمله، بما في ذلك جميع النظم البيئية والموارد الطبيعية والأنواع الحية**

[1] - زنودة منى، "قضايا البيئة والحاجة الى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية"، **مجلة المفكر**، م.14، ع.2، (جوان2019) ص.135-148.

[2] -Robyn Eckersley, **"Environmentalism and Political Theory: Toward an Ecocentric Approach"**, (New York: state university press,1992),p. 252.

[3]- زنودة منى، **مرجع سابق**، ص. 144.

التي تعيش عليه. في المقابل، قد يوحي مصطلح "الأرض" فقط باليابسة، مما قد يهمش البيئات المائية التي تشكل جزءًا كبيرًا من كوكبنا)، وقد تحدى مُنظِّري النَّظرية الخضراء النظرية الواقعية في تفسيرها للأمن القومي وذلك من خلال إطار عمل أكثر شمولا لفهم الأمن، والذي يأخذ رفاهية الفرد وسلامة النظام البيئي كنقطة مرجعية أخلاقية وتحليلية .

-**الدولة الخضراء "Green State"**: لقد أصبح الدور المتحول للدولة في العلاقات الدولية خاصة في ظل وجود فواعل أخرى مسألة نقاش بخصوص استجابتها للمشاكل البيئية الناشئة، بالنظر إلى أنَّ الدول فشلت في الاستجابة للاحتباس الحراري والمشاكل البيئية الأخرى التي بدأت في ستينيات القرن الماضي، علاوة على ذلك يرى أنصار النظرية الخضراء أن جشع الدول هو المصدر الرئيسي للمشاكل البيئية، نظرا لأنَّ الدول تتصرف وفقًا لمنظور المكاسب النسبية**relative gains perspective** ، فهي أكثر حرصا على حل المشكلات البيئية التي تهمها أكثر، لكنها مترددة في حل المشكلات المتعلقة بالموارد المشتركة (مثل الماء والهواء والمحيطات).

-**الاقتصاد الأخضر "Green Economy"**: منذ سبعينيات القرن الماضي، أصبحت العلاقة بين المشكلات البيئية والاقتصاد الدولي أكثر وضوحًا، وخلال الخمسين عامًا الماضية، نوقشت القضايا البيئية في العديد من المؤتمرات الدولية وقمم القادة. هذا الاهتمام المتزايد يعكس الاعتراف الواسع بأن التدهور البيئي والتلوث، سواء كان محليًا أو عابرًا للحدود القومية أو عالميًا، يؤثر على الدول جميعها. ومع ذلك، غالبًا ما تعرقل المخاوف الاقتصادية التوصل إلى قرارات مشتركة فعالة. وفقًا لوجهة نظر الاقتصاد الأخضر والسياسات البيئية الدولية، فإن الوعي العالمي مهم للغاية، لكن الإجراءات الفعالة يجب أن تبدأ على المستوى المحلي. مبدأ "فكر عالميًا، ونفذ محليًا (**Think globally, act locally**) يجب أن يكون الأساس لحل المشكلات البيئية، حيث يشدد على أهمية الوعي بالقضايا البيئية العالمية وتنفيذ الحلول على مستوى المجتمعات المحلية لتحقيق تأثيرات ملموسة وسريعة[1].

-**مفهوم العدالة البيئية Environmental justice**: يركز على ضرورة اتخاذ إجراءات قانونية لحماية البيئة وتجنب التلوث والتدمير البيئي دون إحداث ضرر للمناطق الطبيعية والطبقات الاجتماعية المستضعفة، وفي السياق العالمي يشير المنظرون إلى العدالة البيئية كمفهوم ينبغي أن يكون هناك توزيع عادل للأعباء

[1] - فارس قره، مرجع سابق.

والمسؤوليات بين الدول، حيث يتعين على الدول الثرية والمتقدمة تحمل مسؤولياتها في مجال حماية البيئة وتقديم الدعم للدول النامية والفقيرة للمساعدة في التكيف مع التحديات البيئية وتخفيف الضرر الناتج عنها[1].

بشكل عام، فإن العدالة البيئية تتطلب وجود شروط وضوابط محددة، وهذا يشمل:

- ضمان توزيع الفوائد والأعباء البيئية بشكل عادل بين الفئات المختلفة من المجتمع مع التركيز على الحماية الكاملة للمجموعات الأكثر ضعفًا وضعفًا.
- تحقيق المسؤولية والحسابية للأفراد والمؤسسات عن الآثار البيئية السلبية لأنشطتهم وقراراتهم.
- إيجاد آليات لتوفير الوصول العادل والمتساوي للموارد الطبيعية والبيئية لجميع أفراد المجتمع.
- تشجيع التعاون الدولي للتصدي للتحديات البيئية العالمية بما في ذلك دعم الدول الأقل نموًا والأكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية.

تحقيق العدالة البيئية يعتبر جزءًا أساسيًا من النهج الشامل للتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

[1] -Robin Ekersley," **green theory**"، in ed: Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith, **International Relations Theories Discipline and Diversity**، (united kingdom: OXFORD university press, 3rd ed 2013) , p. 253.

المبحث الثالث: المقاربة المعرفية والمفاهيمية للأمن البيئي.

يشير مفهوم الأمن البيئي إلى حماية البيئة واستدامتها كجزء من الأمن الوطني والدولي يركز على تأثير التغيرات المناخية والتدهور البيئي على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، بعد نهاية الحرب الباردة زادت أهمية هذا المفهوم مما أدى إلى تبني تدابير دولية للتعامل مع التحديات البيئية يُعزز فهم الأمن البيئي من خلال الأبحاث الأكاديمية وجهود الباحثين في فهم التأثيرات البيئية على الأمن والسلام الدوليين[1].

المطلب الأول: مفهوم الأمن البيئي

برز مصطلح "**الأمن البيئي**" كحقل دراسي مع منتصف ثمانينيات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياتهم الضغوط والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها وتعمل على استنزاف مواردها الطبيعية ومن هذه الضغوط: التلوث بكافة أشكاله، إنتاج الوقود الحيوي من محاصيل الغذاء، التغيرات المناخية، نقص الإمدادات المائية، التصحر، الاستهلاك المفرط وغيرها[2].

وفقًا **لباري وبوزان** فإن مفهوم الأمن البيئي يتمثل في الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري، ما يعني أن الأمن البيئي ليس فقط حماية البيئة نفسها، بل يتعلق أيضًا بالحفاظ على الظروف التي تسمح للنشاط البشري بالازدهار والتطور، وفقًا لهذا المفهوم فإن المقاربة الأمنية في مجال البيئة ترتبط بالقلق من فقدان الشروط الأساسية التي تحتاجها البشرية لضمان جودة الحياة واستدامتها[3].

يعرّف **نيلز بيتر غليديتش Nils Peter Gleditsch** من معهد البحوث الدولية في أوسلو، الأمن البيئي بأنه: **"التحرّي والوقاية من التهديدات التي قد تؤثر على البيئة، وبالتالي تهدد الاستقرار الإيكولوجي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات"[4].**

---

[1] - Edward Page, **''What's the Point of Environmental Security''**, Working Paper for the SGIR 7th Pan-European International Relations Conference, Stockholm, 9-11 September 2010, Accessed: 02/11/2013, in: **https://www.academia.edu/**

[2] - خالد محمد غانم، مشكلات "الأمن البيئي" في مراحل ما بعد الثورات العربية، في: **https://www.siyassa.org.eg/** ، تاريخ الاطلاع (08/04/2024).

[3] - أمينة دير، **مرجع سابق**، ص. 26.

[4] -Eric Van de Giessen, **"Horn of Africa: Environmental Security Assessment "**(The Hague, The Netherlands: Institute for Environmental Security,2011), P. 21.

حسب **إليزابيث شالسكي Elizabeth Chalecki**، فالأمن البيئي يعكس "**قدرة دولة أو مجتمع على مواجهة نقص الموارد البيئية، والتحديات البيئية، والتغيرات المناخية المعاكسة، والتوترات أو الصراعات المتعلقة بالبيئة**"[1].

وفقًا **لجون بارنيت Jon Barnett** ، يتضمن جدول أعمال الأمن البيئي سبع مجالات رئيسية[2]:

1. **إعادة تعريف الأمن:** يشير إلى جهود لإعادة تحديد مفهوم الأمن ليشمل الجوانب البيئية.
2. **بحث العوامل البيئية والصراعات:** يتعلق بدراسة العلاقة بين البيئة والصراعات العنيفة.
3. **الأمن البيئي للدولة:** يتناول كيفية تأثير العوامل البيئية على أمن الدولة.
4. **العلاقة بين القوات المسلحة والبيئة:** يدرس كيفية تأثير الأنشطة العسكرية على البيئة والتوازن البيئي.
5. **الأمن الإيكولوجي:** يركز على الحفاظ على التوازن البيئي وتحقيق الاستدامة.
6. **الأمن البيئي للأفراد:** يتعلق بحماية الأفراد وحقوقهم في مواجهة التهديدات البيئية.
7. **مسألة الأمانة:** يتناول مفهوم المسؤولية والاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه نقدم التعريف الاجرائي التالي: الأمن البيئي يمثل الجهود والتدابير التي تهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية من التهديدات والمخاطر المحتملة، سواء كانت من التلوث، أو النضوب أو التغيرات المناخية، أو أي أنشطة تؤثر سلبًا على التوازن البيئي وتهدد استدامة النظم البيئية، كما يتضمن الأمن البيئي تطوير السياسات والتشريعات، وتنفيذ البرامج البيئية، وتشجيع الممارسات المستدامة، وتعزيز الوعي البيئي، بهدف الحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية وضمان استدامة الموارد الطبيعية للإنسان والكائنات الحية.

المطلب الثاني: تطور النقاش حول الامن البيئي.

تطوُر النِّقاش حول الأمن البيئي يمثل تحولًا مهمًا في مجال الدراسات الدولية، حيث أصبحت القضايا البيئية تلقي بظلالها على الأمن الدولي وتُؤثر على السلم والاستقرار العالميين. في السابق، كان التركيز على الأمن

[1] -Elizabeth L. Chalecki, '' Environmental Security: A case study of climate change , Politic Institute for studies in Devlopment, Environment, and security ،in: https://www.researchgate.netChange P.2, Assessed: (2024/04/08).

[2] -Peter Martinovosky, ''Environmental Security and Classical Typology of Security studies'', in http://www.population-protection. Accessed (2024/04/08).

يتمحور حول القضايا العسكرية والسياسية فقط، ولكن مع تفاقم التحديات البيئية مثل تغير المناخ ونقص الموارد الطبيعية، أدرك المجتمع الدولي أن هذه القضايا تشكل تهديدًا مباشرًا على الأمن الدولي.

1.الجيل الأول للأمن البيئي.

ظهرت قضايا البيئة في سنوات السبعينات بشكل ملحوظ وأثرت بشكل كبير في الأوساط الأكاديمية، في عام 1977 نشر **لستر براون Lester Brown** من معهد **World Watch** ورقة بحثية تحث على إعادة تعريف الأمن القومي ليشمل الاهتمامات البيئية. وأشار إلى ضرورة عدم التركيز فقط على الجوانب العسكرية للأمن بل أيضًا على التحديات البيئية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت كتابات **ريتشارد أولمان Richard Ollman** في عام 1983 على أهمية التركيز على التهديدات غير العسكرية مثل التهديدات البيئية، الكوارث الطبيعية واستنزاف الموارد الأولية. وفي عام 1987 أدرجت لجنة بروتلاند فصلاً حول الأمن البيئي في تقريرها النهائي، مشيرة إلى أن المشاكل البيئية للفقراء تؤثر سلبًا على الأغنياء وتسبب عدم الاستقرار السياسي في المستقبل[1]، بعد هذا المؤتمر بدأت العديد من المقالات في محاولة تطوير مفهوم قوي للربط بين البيئة والأمن على سبيل المثال، في مقال **جيسيكا توتشمان ماثيوس Jessica Tuchman Mathews** بعنوان **"إعادة تعريف الأمن"** الذي نُشر في عام 1989، ركزت فيه على أهمية تضمين النظريات البيئية في السياسات الأمنية الخارجية وشددت على دور الدولة كفاعل رئيسي في التعامل مع قضايا البيئة[2].

2.الجيل الثاني للأمن البيئي.

بدأت تظهر في هذه المرحلة تفسيرات جديدة حول مقاربة الأمن البيئي، حيث تم التركيز في النقاش على النظر إلى نقص الموارد الطبيعية وعدم المساواة في الوصول إليها كمصدر محتمل للأزمات التي تهدد الأمن القومي كما يعتبر أن الندرة في الحصول على الموارد الأولية، أو عدم المساواة في الوصول إليها، قد يكون السبب الرئيسي لاشتعال الصراعات بين الدول أو داخل الدول بحد ذاتها.

من بين الأعمال التي توضح ذلك، أجرى فريق من جامعة تورنتو بإشراف **"توماس هومر ديكسون" "Thomas Homer Dixon"** دراسة استندوا فيها إلى افتراض أن ندرة المياه أو الموارد المتجددة ستكون عاملاً مهمًا في تحفيز النزاعات بين الدول، يعود السبب في هذا لزيادة استهلاك هذه الموارد من جهة والانخفاض الحاد

[1] - أمينة دير **مرجع سابق**، ص. 33.

[2] - Roland Paris،''Human security: Paradigm shift or hot air?, **International security**, Vol 26, N°:2 ,(Fall 2001), P.99.

في احتياطات المياه من جهة ثانية ومن بين أسباب تنقل وتسرب مئات الآلاف أو الملايين من الأشخاص فإنّه يعود إلى الحرمان الاقتصادي والاجتماعي ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأوضاع إلى أزمات شرعية بالنسبة للدول المتأثرة والتي لا تنجح في إدارة عواقب التدهور البيئي[1].

ميز **توماس هومر ديكسون** بين ثلاثة أنواع من الندرة البيئية وهي:

1. **ندرة ناتجة عن التدهور البيئي واستنزاف الموارد البيئية:** تشمل هذه النوعية من الندرة التأثيرات السلبية لعمليات التدهور البيئي مثل تدهور الأراضي الزراعية.
2. **ندرة ناتجة عن النمو السكاني الواسع** :وتتضمن هذه النوعية من الندرة الزيادة الكبيرة في السكان مما يؤدي إلى استهلاك موارد الفرد بشكل واسع.
3. **ندرة هيكلية** :وتنشأ هذه النوعية من الندرة نتيجة لعدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للموارد، حيث تتراكم الموارد في أيدي عدد قليل من الأفراد، بينما يعاني الآخرون من نقص في هذه الموارد بشكل خطير[2].

أشار **"روبرت كابلان" Robert Kaplan** في مقاله الذي كتب في مجلة أتلانتيك الشهيرة في عام 1994 حول مستقبل السياسة العالمية، الى توقع وجود "**فوضى قادمة**" بسبب الصراعات المتزايدة نتيجة للتدهور البيئي. وقد كان لهذا المقال تأثير كبير على السياسة الأمريكية في فترة حكم الرئيس **بيل كلينتون**، حيث أكد **كابلان** أن البيئة تمثل قضية أمن قومي في القرن الواحد والعشرين.

أكد كذلك على أن النزاعات المستقبلية التي قد تهدد استمرارية المجتمعات في كثير من الحالات ستكون ناتجة عن الندرة البيئية، وغالباً ما تكون هذه النزاعات داخلية في الدول. وهذا يعني أن الدول والحكومات المحلية ستواجه صعوبة في حماية مواطنيها من العنف وقد تقلل من قدرتها على مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع[3].

[1] - أمينة دير، **مرجع سابق**، ص.34.

[2] -Val Percival & Thomas Homer-Dixon, '' Environmental Scarcity and Violent: The case of South Africa ''، **Journal of Peace Research,** Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998 ,P. 280.

[3] -Marc Hufty, ''La sécurité environnementale: un concept à la recherche de sa définition '',en: **https://docplayer.fr** Accessed (2024/04/09).

3.الجيل الثالث للأمن البيئي.

ركزت نقاشات الأمن البيئي في هذه المرحلة بشكل متزايد على قضايا التغير المناخي، حيث أصبحت هذه القضية تلقى اهتمامًا كبيرًا من الجهات السياسية والأكاديمية، وتصنف على أنها تهديد للسلام والأمن الدوليين في القرن الواحد والعشرين. من بين الباحثين الذين ركزوا على هذه الجوانب الجديدة للأمن البيئي نجد: "**جون بارنت John Barnett**"و "**سيمون دابلي Simon Dalby**" اللذان عملا على تطوير مفهوم الأمن البيئي في التسعينات وأعطيا أهمية كبيرة للترابط بين تغير المناخ والأمن.

من جانبها، تشير **ريتا فلويد "Rita Floyd"** إلى أن هناك بحوثًا يمكن تسميتها بـ: "الأمن المناخي"، وهي تمثل جزءًا لا يمكن إنكاره من الأطر النظرية لمناقشات الأمن البيئي.

وفيما يلي بعض الدراسات التي أثارت الانتباه للآثار الأمنية المترتبة على قضية تغير المناخ وتشمل:

- دراسة المجلس الاستشاري الألماني لتغير المناخ (WBGU) في عام 2007.
- دراسة من Alter International للباحثين سميث وفيفكانادا Vivekanand and Smith) في عام 2007).
- دراسة من مؤسسة CNA للباحث سوليفان (Sullivan) وآخرين في عام 2007.
- دراسة من مركز الأمن الأمريكي الجديد (American New Security Center) للباحث كامبل وآخرين في عام 2007 .وتشمل الدراسات الأخرى التي ساهمت في تسليط الضوء على أمن المناخ وزيادة الإنتباه إليها:
- دراسة من براوخ (Brauch) في عام 2009.
- دراسة من براون (Brown) في عام 2009.

- دراسة من سكارفن (Scheffran) في عامي 2008 و2009 .تشابهت هذه الدراسات في تحديد المخاطر الرئيسية لتغير المناخ والعواقب السلبية المتوقعة، مثل زيادة النزاعات العنيفة، والتدخلات العسكرية والهجرة الكبيرة، وتدهور العلاقات الدولية بسبب قضايا تغير المناخ وغيرها[1].

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي.

التيارات التقليدية، كالواقعية، تخشى من توسيع مفهوم الأمن ليشمل تهديدات جديدة مثل التهديدات البيئية. يرى **ستيفن والت** أن توسيع نطاق الدراسات الأمنية لتشمل قضايا غير عسكرية مثل البيئة والفقر والاقتصاد قد يؤدي إلى تشتت الجهود التحليلية ويعقّد عملية إيجاد حلول للمشاكل ويقر بأن "قلب الدراسات الأمنية يتمركز حول دراسات الحرب[2].

يعتبر الباحث "**دانيال دودني Daniel Deudney**" أن هناك خطرًا في توسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات غير العسكرية، مثل قضايا البيئة والتلوث. يشير دودني إلى أن هذا التوسيع قد يؤدي إلى تغيير جوهر الأمن الدولي بشكل غير مرغوب فيه، معتبرًا أنه من غير الضروري تضمين هذه المشاكل في نطاق الأمن الدولي الحالي. من ناحية أخرى يدعم التوجه الموسع نحو مفهوم الأمن العديد من الباحثين من بينهم العالم السياسي "**ستيفن والت Stephen Walt** " الذي يرى ضرورة إدخال مكونات جديدة لمفهوم الأمن بما يعكس التحولات الحديثة في العالم ويعتقد والت بأن تحديد الأمن بشكل أوسع من التهديدات العسكرية فقط يمكن أن يعزز فهمنا للتحديات الحالية التي تواجه الدول والمجتمعات[3]. هذه الصياغة تسلط الضوء على وجهات نظر الباحثين دودني ووالت بشكل واضح، مع توضيح لدور كل منهما في تعريف وفهم مفهوم الأمن وتحدياته المعاصرة. إلى مدرسة كوبنهاغن في مجال الأمن البيئي دورٌ هام في تطوير مفهوم الأمن ليشمل الأمان البيئي. يركز هؤلاء الباحثون من بينهم بوزان، ويفر، ودي وايلد، على توسيع نطاق الأمان ليشمل مجموعة متنوعة من المسائل البيئية. أهمها[4]:

---

[1] -Brzoska, Michael، "**The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security**", Paper prepared for the International Studies Association Convention 2008 San Francisco, March 26-29, in https://www.semanticscholar.org , Accessed: (2024/04/09).

[2] - أمينة دير، **مرجع سابق**، ص.38.

[3] -Nicole Detraz and Michele M. Betsill, '' Climate Change and Environmental Security: For Whom the Discourse Shifts '' **International Studies Perspectives**, Vol.10, (2009), P.306.

[4] -Peter Martinovosky, ''Environmental Security and Classical Typology of Security studies'', in : http://www.population-protection, Accessed (2024/04/08).

- اضطراب النظم البيئية مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية.
- القضايا الحيوية مثل استغلال الموارد وحوادث التلوث.
- المشكلات المتعلقة بالسكان مثل الأوبئة والهجرة.
- قضايا الغذاء مثل الجوع والفقر.
- الجوانب الاقتصادية مثل التوزيع غير المتساوي للثروة وعدم الاستدامة الاقتصادية.
- النزاعات المدنية مثل الإرهاب البيئي والتدهور الناتج عن الحروب.

تُقدم هذه المدرسة رؤية شاملة للأمن البيئي فهي تبرز مجموعة متنوعة من التحديات البيئية وتأثيراتها على الأمن والاستقرار الدوليين.

في أواخر التسعينيات، بعض الباحثين مثل باري بوزان، وأولي ويفر، ودي وايلد، قادوا تطورًا نحو فهم مفهوم "الأمننة"، حيث قاموا بتحويل قضايا بيئية مثل التغير المناخي إلى قضايا أمنية تتطلب تدخلاً عاجلاً ورفيع المستوى من قبل صناع القرار. وقد أظهرت المناقشات في مجلس الأمن بداية القرن الواحد والعشرين أن تغير المناخ يشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين، مما أدى إلى زيادة الاهتمام الدولي ودعم الجهود المشتركة للتعامل مع هذه المشكلة[1].

العامل الرئيسي في تبلور "أمننة" قضية تغير المناخ كان تسليط الضوء عليها في جداول أعمال المنظمات الدولية الرئيسية مثل الأمم المتحدة، وكذلك في السياسات العامة للدول. تجلى ذلك من خلال طريقة تناول الخطاب السياسي قضايا التدهور البيئي وتغير المناخ كمواضيع أمنية، نظرًا لتأثيرها السلبي على جوانب مختلفة من حياة الإنسان والبيئة. فهذه الآثار تمتد إلى مجالات متعددة من الأمن الإنساني.

بسبب هشاشة البنية الاجتماعية، يتزايد التوتر الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لعدم الأمن الغذائي والمائي والمشاكل الصحية والهجرة والتدهور الاقتصادي وضعف المؤسسات وتفكك المجتمعات. وتتجلى هذه التأثيرات في عدم الاستقرار الاجتماعي والذي قد يتجلى في أعمال الشغب والتمرد والعنف في المناطق الحضرية. وبناءً على هذه الدورة الراجعة، يمكن للمجتمعات التكيف مع هذه الظروف وتخفيف الضغوط الناتجة عن التغير المناخي

[1] - Nicole Detraz and Michele M. Betsill, '' **Climate Change and Environmental Security: For Whom the Discourse Shifts** '' **International Studies Perspectives**, Vol.10, (2009),pp. 303,310.

من خلال اتباع استراتيجيات وتنفيذ تقنيات وتخصيص الموارد المالية اللازمة لضبط الاقتصاد ونظم الطاقة وفقًا للمعايير المحددة[1].

ومنه يمكن القول أن الأمن البيئي يُعتبر مفهومًا حيويًا يتداخل مع استقرار المجتمعات وصحتها، حيث يشمل الحفاظ على النظم البيئية واستدامة الموارد الطبيعية والتصدي لتحديات التغير المناخي والتلوث. تطور هذا المفهوم ليجمع بين حماية البيئة والتنمية المستدامة، مما يستدعي استراتيجيات تجمع بين الأمن الوطني والسياسات البيئية، حيث يتطلب الأمن البيئي جهودًا محلية لتعزيز السياسات البيئية وإدارة الموارد بفعالية وكذلك تعاونًا دوليًا من خلال الاتفاقيات والبرامج العالمية. تكمن أهمية الأمن البيئي في تحسين صحة الإنسان وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وحماية الأمن الوطني، مما يجعله ضروريًا لتحقيق مستقبل مستدام وآمن للأجيال القادمة.

.

[1] -Jürgen Scheffran and others, '' **Theories and Models of the Climate Security Link''**, Working Paper Clisec-3, Research Group Climate Change and Security, University of Hamburg, in: https://www.clisec.uni-hamburg.de/pdf/working-paper-clisec-3.pdf Accessed,(10/04/2024), PP. 2,3.

استنتاجات الفصل:

من خلال كل ما تم عرضه سابقا نستنتج انه:

- يعتبر مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية أكثر توسعًا من التقدير التقليدي الذي كان يرتبط بالدفاع العسكري والأمن القومي بالدرجة الأولى.
- يشمل الأمن حاليا مجموعة أوسع من التحديات التي تؤثر على سلامة واستقرار المجتمعات والدول ويتضمن هذا التوسع تقديرًا للأمن البيئي كجزء أساسي من مفهوم الأمن الشامل.
- يشير الأمن البيئي إلى الحاجة لحماية البيئة والموارد الطبيعية كجزء من استراتيجية الأمن الوطني والعالمي، وكذا التهديدات البيئية المحتملة مثل التغير المناخي، والتلوث البيئي، ونضوب الموارد الطبيعية، وتأثيراتها السلبية على الأمن الغذائي والمائي والصحي.
- من خلال تضمين الأمن البيئي في الدراسات الأمنية، يمكن للدول والمنظمات الدولية تطوير سياسات واستراتيجيات تعزز الاستدامة البيئية وتقلل من تأثيرات التهديدات البيئية على السلامة والاستقرار العالميين.
- يبرز هذا التوسع في مفهوم الأمن البيئي أهمية حماية البيئة كمورد استراتيجي وأمني للدول والمجتمعات على الصعيدين الوطني والدولي.

الفصل الثاني
و اقع الأمن البيئي في
منطقة جنوب
المتوسط

تمهيد:

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب المتوسط ذات أهمية جغرافية واستراتيجية كبرى، حيث تربط بين ثلاث قارات: أوروبا، آسيا، وأفريقيا.

تضم المنطقة دولاً مثل مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب، وتشكل محوراً رئيسياً للتجارة الدولية والتبادل الثقافي. يتميز مناخ المنطقة بصيف حار وجاف وشتاء معتدل وممطر مما يجعلها عرضة للتحديات المناخية والبيئية.

تشكل التحديات البيئية في هذه المنطقة تهديداً مباشراً للأمن البيئي، حيث تؤدي التغيرات المناخية إلى تصحر الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، مما يؤثر على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية. هذا بدوره يزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدول في المنطقة.

علاوة على ذلك، تواجه المنطقة تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب التي تتفاقم بفعل الأزمات البيئية. لذا، فإن الربط بين الأمن البيئي والاستقرار الإقليمي يصبح ضرورة ملحة حيث يتطلب الأمر حلولاً متكاملة ومستدامة تعالج القضايا البيئية وتعزز الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط وجنوبه. هذه العوامل مجتمعة تجعل من المنطقة محور اهتمام دولي يتطلب تعاوناً متعدد الأطراف لضمان استدامتها البيئية وأمنها الشامل.

المبحث الأول: التهديدات البيئية في منطقة المتوسط.

تشهد البيئة في العصر الحالي، عددًا متزايدًا من التحديات والتهديدات التي تهدد النظم البيئية وتؤثر على صحة الإنسان واستقرار الكوكب بشكل عام. يشمل ذلك التلوث البيئي من مصادر مختلفة مثل الصناعة والزراعة والنقل، وتغير المناخ الناجم عن انبعاثات الغازات الدفيئة، وفقدان التنوع البيولوجي نتيجة لتدهور البيئة وتدمير المواطن للطبيعية. تلك التهديدات تتطلب جهوداً مشتركة من الحكومات والمجتمعات والمؤسسات الدولية للتصدي لها وحماية البيئة لتحقيق استدامة الحياة على كوكب الأرض.

المطلب الأول: مفهوم التهديدات البيئية.

في ظل التغيرات البيئية المتسارعة والتحديات العالمية المتزايدة، أصبحت التهديدات البيئية قضية ملحة تستدعي اهتمامًا فوريًا وجهودًا جماعية للحد من آثارها الضارة على الكوكب وحياة الكائنات الحية. تعد هذه التهديدات من أبرز القضايا التي تتطلب بحثًا وتحليلاً دقيقين لفهمها ومواجهتها بفعالية.

1.تعريف التهديد.

يتنوع تعريف التهديد بين اللغات والثقافات المختلفة، حيث يشير إلى مفهوم الخطر أو الضرر المحتمل في العديد من اللغات. في اللغة الإنجليزية، مصطلح "Threat" يشير إلى تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء أو تدمير أو معاقبة. وفي اللغة الفرنسية، "Menace"تعني الخطر أو التهديد. وفي اللغة اللاتينية، "Trudere"يعني الدفع.

في الدراسات الأمنية، يُستخدم مصطلح "التهديد" لوصف العوامل أو الأحداث التي قد تشكل خطرًا على الأمن الوطني أو الدولي. وهذا المفهوم العلمي يشمل التحليل الاستراتيجي للتهديدات المحتملة والتحضير لمواجهتها بوسائل مختلفة، بما في ذلك السياسات العامة والتدابير الأمنية .

على الرغم من أن مصطلح "**التهديد**" قد يكون معروفًا في مجالات السياسة والأمن، إلا أنه قد يظل غير معروف في بعض القواميس الاجتماعية العامة، نظرًا لطبيعته المتخصصة. لذلك، يتم تعريفه بوضوح في سياقات مثل الدراسات الأمنية والسياسة العامة لفهم أهميته وتأثيراته على المجتمع والدولة[1].

[1] - Hans Günter Brauch, '' **Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks''**، in: Hans Günter Brauch and others, Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security: Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks , Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, **Springer Berlin Heidelberg** ,Vol .5 , (2011),P. 62.

خلال فترة الحرب الباردة، كان التركيز الرئيسي على التهديدات الخارجية، حيث كانت المنافسة السياسية والاقتصادية بين القوى العظمى الرئيسية هي الأساس. ومع نهاية هذه المرحلة، شهد مفهوم التهديد تغيرًا جذريًا، حيث أشار العديد من الباحثين والمفكرين، بما في ذلك **ستاينر Steiner** ، إلى التحديات الجديدة التي تهدد الأمن الدولي منذ عام 1990.

تبيّن أن التهديدات الجديدة تشمل مخاطر الحروب المحلية العنيفة وانعدام فاعلية نظم الرقابة على الأسلحة، مما زاد من حالة عدم الاستقرار والتوتر في العديد من المناطق حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، شهد مفهوم الأمن توسعًا ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما أدّى إلى توسيع نطاق التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات. وبموجب هذا التوسع، تم تطبيق مفهوم التهديد على مجموعة متنوعة من التحديات الجديدة التي لا تقتصر على الدولة فقط، بل تؤثر أيضًا على مرجعيات الأمن الدولية، مثل التغيّر المناخي والفقر والإرهاب الدولي وتفشي الأمراض الوبائية وغيرها، هذه التهديدات تتطلب استراتيجيات جديدة وتعاون دولي متزايد لمواجهتها بنجاح ولضمان الأمن والاستقرار العالميين[1].

العلاقة بين مفهومي "**الأمن**" و**التهديد** هي علاقة تأثير متبادل، حيث ينبغي لأي مفهوم للأمن أن يبدأ بتحديد مصادر التهديد التي قد تشكّل خطرًا على الكيان المعني. يمثل التهديد في السياق الاستراتيجي تعارضًا بين المصالح والأهداف القومية، حيث قد يتعذّر الوصول إلى حلول سلمية توفر الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للدول ونتيجة لهذا التعارض، قد تضطر الأطراف المتصارعة إلى استخدام القوة العسكرية، مما يعرض الأمن القومي للخطر.

هناك تشابه بين مفهومي "**التهديد**" و"**الخطر**"، حيث يمثل كلّ منهما انعدام الأمن سواء كانت دولة أو فردًا أو جماعة. والفارق بينهما يكمن في أن الخطر معروف المصدر ويمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه إلى حد ما، بينما يكون التهديد مجهول المصدر ولا يمكن التنبؤ بوقوعه مما يجعل من الصعب التصدي له بشكل فعّال. تواجه الدول والمجتمعات تهديدات متنوعة تتأتى من مصادر مختلفة منها التهديدات العسكرية والإجرامية والتهديدات التي تهدد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل الجوع والأمراض المميتة والتدهور البيئي. تلك التهديدات تستلزم استراتيجيات متعددة لحماية الأمن القومي والإنساني، وضمان استدامة الحياة على المدى الطويل[2].

[1] - Hans Günter Brauch**, Op. Cit**, p. 63.

[2] - أمينة دير، **مرجع سابق**، ص ص. 30،29 .

جدول رقم01: يبين أبرز أوجه الاختلاف بين التهديد والتحدي والخطر.

المفهوم مؤشر التمييز	التهديد Threat	التحدي Challenge	الخطر Risk
من حيث مضمون كل مفهوم	محاولة الحاق الضرر بفاعل معين: دولة جماعة، افراد.....	مشاكل وصعوبات يقتضي للدولة مجابهتها.	فعل مُهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان.
من حيث البعد الزمني	يكون آني نتيجة لإدراك وجود خطر يهدد الفاعل.	مشاكل ننتجها في الواقع والمستقبل.	تهديد يكون على وشك الحدوث، أو حدث فعلاً.
من حيث الهدف	عادة ما يحمل اهداف سياسية.	اختبار مدى قدرة الدولة على المنافسة والمواجهة	محاولة إلحاق الضرر المعنوي أو المادي.

المصدر: عادل جارش، مُقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة، في: https://democraticac.de/?p=43831 تاريخ الاطلاع على الموقع (26/04/2024).

❖ **تتنوع درجة وأشكال التهديدات، حيث يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع[1]:**

1. **التهديدات الفعلية** :تتعرض الدولة لخطر فعلي نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.
2. **التهديدات المحتملة** :وجود أسباب حقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
3. **التهديدات الكامنة** :وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.
4. **التهديدات المتصورة** :التهديدات التي لا يوجد لها أي مظاهر في المرحلة الحالية.

كما يتحكم في تحديد التَّهديدات التي تواجه الأمن عدة عوامل، بما في ذلك:

- **طبيعة التهديد** :نوعية وأبعاد التهديد، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو جغرافية.

[1]- سليمان عبد الله حربي، **مرجع سابق** ص ص. 29،30.

- **مكان التهديد** :تحديد موقعه ومدى قربه أو بعده الجغرافي، ومدى انتشاره أو انحصاره في مكان معين.
- **زمان التهديد** :تأثيره الآني أو المستقبلي، ومدى استمراره، سواء كان مؤقتًا أم مستمرًا، وهل هو ثابت أم متغير.
- **درجة التهديد** :قوته وخطورته، مما يتطلب التعبئة الشاملة للحد من تأثيره.
- **تعبئة الموارد** :ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته، وتتطلب التعبئة المناسبة للحد من تأثيره[1].

2.المدلول الاصطلاحي للتهديد البيئي.

أشارت بروندتلاند، عام 1993، إلى تحديات جديدة تواجه الأمن، حيث ألمحت إلى أن هذه التحديات قد تنشأ نتيجة للاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن الفقر وعدم المساواة وتدهور البيئة على سبيل المثال، الضغط المتزايد على البيئة من جانب السكان المتزايد بسرعة في العالم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي، مما يزيد من احتمالات حدوث نزاعات جديدة. واستنزاف موارد المياه العذبة وتلوث التربة وإزالة الغابات هي أيضًا عوامل تزيد من التوتر البيئي والاقتصادي، وبالتالي تزيد من احتمال وقوع صراعات[2] .

في عام 1988، أشار الرئيس غورباتشوف إلى التهديدات المتنامية التي تواجه الإنسانية والكوكب بأسره، حيث أبرز أن الخطر الرئيسي لم يعد ينبعث من صواريخ نووية محتملة، بل من التغيرات البيئية الجسيمة مثل انخفاض طبقة الأوزون وارتفاع درجات الحرارة العالمية[3]. وهذه التغيرات لها عواقب وخيمة على الحياة البشرية والنظم البيئية، بما في ذلك انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية. بهذه الطريقة فإن تصريح الرئيس غورباتشوف يسلط الضوء على الضرورة الملحة للتصدي لتلك التحديات البيئية العالمية والتي تتطلب تعاوناً دولياً وجهوداً مشتركة للحفاظ على البيئة وضمان استدامة الحياة على كوكب الأرض.

يعكس تقرير الفريق الرفيع المستوى (وهو "فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتهديدات والتحديات والتغيير"، والذي تم تشكيله من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، كوفي عنان. تم إنشاء هذا الفريق

[1] - سليمان عبد الله حربي، **مرجع سابق** ص ص. 29،30.

[2]- Hans Günter Brauch , **Op. Cit**, p. 64.

[3]- أمينة دير **مرجع سابق**، ص. 31.

لمراجعة وتحليل التهديدات العالمية المستجدة وتقديم توصيات لتحسين قدرة الأمم المتحدة على التعامل معها). أصدر الفريق تقريره في ديسمبر 2004 بعنوان "عالم أكثر أمانًا: مسؤوليتنا المشتركة"، والذي ركز على ضرورة التَّكاتف الدولي لمواجهة التهديدات المعقدة والمتداخلة التي يواجهها العالم الحديث. يشير التقرير إلى أن هذه التهديدات لم تعد تنحصر في الحدود الوطنية فحسب، بل أصبحت مترابطة وتتجاوز الحدود الجغرافية، مما يتطلب استجابة شاملة على مستوى الدولي والإقليمي والوطني.

تميز التقرير بتصنيف عدة مجموعات رئيسية من التهديدات، بدءًا من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي. كما شمل التقرير التحديات الأمنية مثل الصراعات الداخلية بين الدول، والتهديدات المتعلقة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وكذلك التهديدات الجديدة المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة.

ما يبرز بشكل خاص في هذا التقرير هو تصنيف "التدهور البيئي" ضمن التهديدات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. فهذا يعكس الاعتراف المتزايد بأهمية القضايا البيئية في تهديد الأمن العالمي مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، ونضوب الموارد الطبيعية، وتلوث المياه والهواء، وغيرها من التحديات البيئية التي تشكل تهديدًا لاستدامة الحياة على الكوكب[1].

بناءً على هذا التقرير، يتبنى المجتمع الدولي مقاربة شاملة ومتكاملة لمواجهة هذه التحديات، تتضمن الجهود العالمية والإقليمية والوطنية للتصدي للتهديدات البيئية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل ومنسق.

استخدم الباحثون مصطلح "التهديد البيئي" للدلالة على التحديات التي تنشأ نتيجة للتغيرات والتدهور في البيئة، والتي تؤثر مباشرة على الحياة البشرية وظروفها. يعتبر الدكتور **ألكسندرا كنايت Alexandra Knight** واحدًا من الباحثين الذين استخدموا هذا المصطلح بشكل متكرر في دراساتهم حيث أكدوا على الارتباط الوثيق بين البيئة والإنسان[2].

[1] - Paul D. Williams, **Op.Cit**., P.8.

[2] - Alexandra Knight,'' Global Environmental Threats: Can The Security Council Protect Our Earth ?''، **New York University Law Review**, Vol.80,N°:5, (November 2005), P.1550.

يَعتبر **كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة** أن الاهتمام بالتهديدات البيئية يجب أن يكون جزءًا من الأولويات العالمية في مجال الأمن، وهو يؤمن بأنّه يجب معالجتها بشكل جماعي عبر نظام الأمن الدولي. فهو يجد أن التدهور البيئي له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن، حيث يمكن أن يُؤدي إلى نتائج كارثية على الحياة الإنسانية بشكل عام.

بشكل آخر يشير كوفي عنان إلى أن التغيرات البيئية مثل ارتفاع درجات الحرارة وتدهور طبقة الأوزون وانخفاض تنوع الأنواع الحيوية لها تأثيرات على الحياة اليومية للبشر. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة وشدة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والعواصف العنيفة، مما يؤدي إلى خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات ويهدد الأمن الغذائي والمائي. علاوة على ذلك، يؤكد عنان أن هذه التغيرات البيئية يمكن أن تزيد من التوترات والصراعات بين الدول والمجتمعات، حيث قد تتنافس الدول على الموارد المحدودة مثل المياه والغذاء نتيجة لتأثيرات التغير المناخي. هذه المنافسات يمكن أن تؤدي إلى زيادة التوترات السياسية والصراعات المسلحة وبالتالي تهديد الأمن الإنساني والسلم الدولي[1].

المطلب الثاني: أنواع التهديدات البيئية.

مع بداية عام 2024، مازال يواجه كوكب الأرض تحديات بيئية متنوعة ومتزايدة تتطلب انتباهًا فوريًا، حيث أضحت هذه التحديات كتغير المناخ وتفاقم فقدان التنوع البيولوجي على سبيل الذكر لا الحصر، لا تهدد النظم البيئية الطبيعية فحسب، بل تهدد أيضًا نسيج المجتمع البشري ذاته.

مع وجود الأدلة العلمية التي تشير إلى تضييق نافذة العمل، فإن فهم هذه التهديدات البيئية الكبرى أمر بالغ الأهمية. ومن هذا المنطلق، يسلط الضوء على أكبر عشر تهديدات بيئية متوقعة في عام 2024، بهدف إثارة الوعي وتحفيز الجهود الجماعية نحو حلول مستدامة ويمكن حصر هذه التهديدات البيئية فيما يلي:[2]

1.تفاقم أزمة المناخ

يشكل التأثير المتزايد لتغير المناخ تهديدا بيئيا هائلا، يتسم بارتفاع متوقع في الظواهر الجوية المتطرفة مثل موجات الحر والفيضانات والجفاف وحرائق الغابات. تشكل هذه الأزمة مخاطر على المجتمعات ولها عواقب

[1] - Alexandra Knight, **Op. Cit**, P.1551.

[2]- املي غرينفيلد، اكبر عشر تهديدات بيئية متوقعة سنة 2024، في: https://sigmaearth.com/ ، تاريخ الاطلاع (16/04/2024).

بعيدة المدى على النظم البيئية. المتوقعة **كارتفاع مستوى سطح البحر** ويضيف طبقة أخرى إلى التحدي، حيث تواجه المجتمعات الساحلية احتمال النزوح. اعتبارًا من عام 2023، ***وشهدت القارة القطبية الجنوبية خسارة نحو 7.5 تريليون طن من الجليد منذ عام 1997***، بحسب البيانات. من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة، مع التركيز على الانتقال إلى **مصادرالطاقة المتجددة** وتنفيذ استراتيجيات تخفيف فعالة للتخفيف من التهديدات المتصاعدة التي يشكلها تغير المناخ.

.2ندرة المياه والتلوث

تشكل أزمة المياه المتزايدة تهديدا بيئيا كبيرا، تتأثر بتغير المناخ، والنمو السكاني، والممارسات المائية غير المستدامة. ويتفاقم هذا التحدي البيئي بسبب تلوث المياه الناجم عن التصريف الصناعي، والجريان السطحي الزراعي، وعدم كفاية الصرف الصحي. ويتطلب التعامل مع هذه التهديدات وفق مناهج شاملة، بما في ذلك تدابير الحفاظ على المياه، وتحسين البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي، وضمان الوصول العادل إلى المياه لمعالجة المخاوف المتصاعدة المتمثلة في ندرة المياه والتلوث.

.3 تلوث الهواء

يعد تلوث الهواء تهديدًا بيئيًا بارزًا يؤثر سلبًا على الصحة العامة. اذ تساهم الانبعاثات الصناعية وعوادم المركبات والحرق الزراعي في الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب والأوعية الدموية والوفيات المبكرة. وكشفت دراسة أجريت عام 2023، أن تلوث الهواء في جنوب آسيا، إحدى أكثر المناطق تلوثا على مستوى العالم، يقلل من متوسط العمر المتوقع بنحو 5 سنوات.

لمواجهة هذا التهديد البيئي بشكل مباشر فمن الأهمية اعتماد لوائح صارمة بشأن الانبعاثات، والانتقال إلى مصادر طاقة أنظف، وتعزيز بدائل النقل الخضراء. وتعتبر هذه التدابير ضرورية لحماية الصحة العامة والتخفيف من التهديدات البيئية الناجمة عن تلوث الهواء[1].

[1] - ايميلي غرينفيلد، **مرجع سابق.**

.4التلوث البلاستيكي والإدارة غير السليمة للنفايات

لا يزال التلوث البلاستيكي يمثل تهديدًا بيئيًا واسع النطاق، حيث يلوث المحيطات ومدافن النفايات والسلسلة الغذائية. وتزيد الحاجة إلى البنية التحتية لإدارة النفايات من تفاقم المشكلة. بحسب مجلة ناشيونال جيوغرافيك .**فإن نسبة مذهلة تبلغ حوالي 91% من إجمالي البلاستيك الذي تم إنتاجه على الإطلاق لا تخضع لإعادة التدوير** .وتتطلب معالجة هذه التهديدات حلولاً مبتكرة، بما في ذلك الحد من استهلاك البلاستيك، وتعزيز ممارسات إعادة التدوير والتسميد الفعالة، وتبني نماذج الاقتصاد الدائري. وتلعب هذه المبادرات دورًا أساسيًا في إدارة النفايات بشكل مسؤول والتصدي للتحديات المستمرة للتلوث البلاستيكي.

.5**إزالة الغابات وتدهور الأراضي**

تمثل إزالة الغابات تهديدًا بيئيًا كبيرًا حيث تساهم في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتآكل التربة وتؤدي ممارسات استخدام الأراضي غير المستدامة، مثل الزراعة المكثفة والرعي الجائر، إلى تسريع تدهور النظم البيئية الحيوية إذا استمرت إزالة الغابات **قد لا يتبقى على الأرض سوى 10% من غاباتها بحلول عام 2030** وهناك خطر النضوب الكامل في غضون أقل من قرن.

إن تحقيق التوازن بين الحلول لمواجهة هذه التهديدات البيئية ينطوي على تعزيز ممارسات الغابات المستدامة والبدء في مشاريع استعادة الأراضي، والدعوة إلى الأساليب الزراعية المسؤولة. ولهذه التدابير أهمية حاسمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي ومنع المزيد من تدهور الأراضي.

. 6 ارتفاع نسبة حموضة المحيطات واضطراب النظام البيئي البحري[1]

يشكّل تَحمُض المحيطات، الناجم عن امتصاص ثاني أكسيد الكربون، تهديدا خطيرا للحياة البحرية ويعطل النظم البيئية الحيوية. وتمتد العواقب إلى مصايد الأسماك والشعاب المرجانية والكائنات البحرية الأخرى. ويتوقع بعض الباحثين أن الشعاب المرجانية قد تواجه الانقراض الكامل بحلول عام 2050. ويتطلب التخفيف من هذه التهديدات بذل جهود متضافرة، بما في ذلك الحد من انبعاثات الكربون، وحماية الموائل (الكائنات) البحرية المعرضة للخطر، وتعزيز الصيد المستدام الممارسات. ولهذه التدابير أهمية محورية في ضمان صحة المحيطات ومرونتها وسط التهديدات البيئية التي يشكلها التحمض.

[1] - ايميلي غرينفيلد، **مرجع سابق.**

.7الأمن الغذائي وتغير المناخ

إن الارتباط المعقد بين تغير المناخ، والظواهر الجوية المتطرفة، والأمن الغذائي العالمي يسلط الضوء على تهديد بيئي بالغ الخطورة. وتواجه المناطق الضعيفة تحديات في مجال إنتاج الغذاء وتوزيعه والوصول إليه، والتي تتفاقم بسبب الاضطرابات الناجمة عن المناخ. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة بحلول منتصف القرن **وتقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) زيادة محتملة بنسبة 70٪ في الطلب العالمي على الغذاء بحلول عام 2050** .يتطلب مواجهة هذه التهديدات التركيز على التَّنمية المستدامة وأساليب الزراعة المقاومة للمناخ والجهود المتضافرة للحد من هدر الأغذية. وهذه التدابير ضرورية لمعالجة التفاعل المعقد بين تغير المناخ والأمن الغذائي العالمي[1].

في ظل ما تم طرحه تقول **اميلي غرينفيلد Emily Greenfield** أنه" **يتردد صدى الدعوة إلى العمل بينما نتعامل مع تعقيدات التهديدات البيئية في عام 2024. ومن الضروري الانتقال نحو الممارسات المستدامة و ابتكار إدارة النفايات والدعوة إلى العدالة. ولا يمكننا إلا أن نمهّد الطريق لتعايش أكثر مرونة وتوازنا وعدلا مع كوكبنا من خلال الجهود الجماعية والقرارات المستنيرة".**

❖ **مما سبق نستنتج أن هناك نوعين من التهديدات البيئية:**

1. **التهديدات الطبيعية**: تتضمن هذه التهديدات الظواهر الطبيعية مثل الأعاصير، الزلازل البراكين الفيضانات، والجفاف. على الرغم من أن هذه الظواهر الطبيعية لا تنشأ بسبب النشاط البشري، إلا أنها قد تسبب تأثيرات كارثية على البيئة والإنسان مثل تدمير الممتلكات وفقدان الأرواح وتشكيل تهديدات للسلامة العامة.

2. **التهديدات الناتجة عن النشاط البشري**: تشمل هذه التهديدات الأنشطة البشرية التي تؤثر على البيئة بشكل سلبي، مثل انبعاث الغازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحراري، والتلوث البيئي الناتج عن صناعات البترول والكيماويات، وتخزين النفايات السامة. تلك التهديدات تهدد بقاء الإنسان على المدى البعيد بسبب تداعياتها السلبية على الصحة العامة والتوازن البيئي.

[1] - ايميلي غرينفيلد، **مرجع سابق.**

المطلب الثالث: التهديدات البيئية في أجندة الامن والسلم الدوليين.

تلعب التهديدات البيئية دورًا متزايد الأهمية في أجندة الأمن والسلم الدوليين، حيث يتزايد الاعتراف بأنها تشكل تحديات جسيمة للاستقرار الدولي والسلم العالمي. يعتبر الاضطراب البيئي والتغير المناخي تهديدات رئيسية تؤثر على الأمن البشري والسياسي، ويمكن أن تؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات بين الدول.

تم التعامل مع هذه التحديات من خلال عدة اتفاقيات دولية ومبادرات للتعاون الدولي، من بينها[1]:

1.اتفاق باريس.

تم اعتماد اتفاق باريس في عام 2015، وهو اتفاق مهم يهدف إلى إبقاء ظاهرة الانحباس الحراري* العالمي أقل بكثير من درجتين مئويتين، مع بذل الجهود لتحقيق هدف أكثر طموحا وهو الوُصول الى 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة. وتلتزم الدول الموقعة بتنفيذ خطط عملها الوطنية المتعلقة بالمناخ، والمعروفة باسم **الاشتراكات المقررة على الصعيد الوطني**(NDCs) ، لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ **آثار تغير المناخ** .وتؤكد الاتفاقية على الشفافية والمساءلة والتعاون الدولي في تحقيق أهدافها، مع وجود آليات مراجعة منتظمة لتقييم التقدم.

2.اتفاقية التنوع البيولوجي(CBD)

تركز اتفاقية التنوع البيولوجي، التي صادقت عليها 196 دولة، على الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته، وضمان التوزيع المتساوي والمنصف للمزايا المستمدة من الموارد الجينية وهو حجر الزاوية للجهود العالمية الرامية إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي، وتعزيز مرونة النظام البيئي وتعزيز التنمية المستدامة. الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك **أهداف أيشي للتنوع**

[1] - فرحان خان، الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية لعام 2024، **في:** https://sigmaearth.com/ar/international-environmental-agreements-and-treaties-in-2024/ ، تاريخ الاطلاع: (16/04/2024).

*- **ظاهرة الانحباس الحراري:** تحدث هذه الظاهرة عند حبس أو احتباس حرارة الشمس في الغلاف الجوي للأرض بعد دخولها إليه، ممّا يرفع درجة حرارة الأرض ويجعلها أكثر دفئاً، ويتم ذلك من خلال امتصاص غازات الغلاف الجوي كثاني أكسيد الكربون لطاقة الشمس وحبسها بالقرب من الأرض ممّا يساهم في ارتفاع حرارة الأرض.

البيولوجي(2011-2020) ، يوفر إطارًا للعمل، مع الجهود المستمرة لوضع أهداف جديدة للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

.3اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(UNFCCC)

تعدّ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي صدقت عليها 197 دولة، المعاهدة الدولية الأساسية لتغير المناخ فهو يحدّد الإطار الشامل للعمل المناخي العالمي، بما في ذلك مبادئ مثل المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة بكل منها. تعمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تسهيل المفاوضات والتعاون وتبادل المعرفة بين الدول لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتقليل الانبعاثات وتعبئة التمويل المناخي.

.4بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

صادقت مائة وثمانية وتسعون دولة على بروتوكول مونتريال، الذي يعتبر أحد أكثر الاتفاقيات البيئية فعالية. وهدفها هو التخلص التدريجي من استخدام وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية (HCFCs) ومركبات الكربون الكلورية فلورية .(CFCs) ومن خلال التعاون الدولي والتقييمات العلمية، أدى البروتوكول إلى تخفيضات كبيرة في المواد المستنفدة للأوزون، مما ساهم في انتعاش طبقة الأوزون والتخفيف من تغير المناخ[1].

إلى جانب الاتفاقيات المذكورة أعلاه، هناك العديد من المعاهدات البيئية الدولية الأخرى التي تلعب دوراً مهماً في حماية البيئة والتنمية المستدامة وهي:

.1اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

وتهدف هذه الاتفاقية، المعتمدة في عام 1989، إلى تنظيم نقل النفايات الخطرة عبر الحدود وضمان إدارتها بطريقة سليمة بيئيا. وهي تسعى إلى تقليل توليد النفايات الخطرة إلى الحد الأدنى، وتعزيز أساليب التخلص السليمة بيئياً، ومنع شحن النفايات التي يحتمل أن تكون ضارة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

[1] - فرحان خان، مرجع سابق.

.2اتفاقية روتردام:

تسعى اتفاقية روتردام، التي تم التصديق عليها في عام 1998، لحماية البيئة وصحة الإنسان الى تشجيع المساءلة المشتركة والتعاون في التجارة العالمية للمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية الخطرة فهي تقدم موافقة مسبقة مستنيرة يتم من خلالها تزويد الدول بمعلومات حول المخاطر المرتبطة بالمواد الخطرة، حيث يمكنها السماح باستيرادها أو حظرها كما تعمل الاتفاقية على تعزيز الشفافية وتبادل المعرفة، وتمكين البلدان من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق باستيراد المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية الخطرة.

.3اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة(POPs)

تأسست في عام 2001 ومن خلال حظر إنتاج واستخدام وتصريف الملوثات العضوية الثابتة (POPs) أو الحد منها بشدة، تسعى هذه الاتفاقية إلى حماية البيئة وصحة الإنسان. الملوثات العضوية الثابتة هي مواد شديدة الخطورة تبقى في البيئة، وتتراكم في السلسلة الغذائية أين تعرض النظم البيئية وصحة الإنسان للخطر الشديد. تحدد اتفاقية ستوكهولم وتنظم بعض الملوثات العضوية الثابتة (POPs) مثل الديوكسينات ومركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والـ دي.دي. تي من خلال استراتيجيات مثل التقييد والإزالة والإدارة السليمة بيئياً[1].

في عام 2024، تتعرّض البيئة العالمية لتحديات لم تسبق لها مثيل، بدءًا من تغير المناخ وتدهور النظام البيئي إلى التلوث واستنزاف الموارد. في هذا السياق، تلعب الاتفاقيات البيئية الدولية والمعاهدات دورًا حاسمًا في تعزيز التعاون وتحديد الأهداف وتوجيه الجهود الجماعية لحماية الكوكب للأجيال القادمة. وبينما تسعى الدول بكل جهد لمعالجة هذه القضايا الملحّة، فإن الاتفاقيات والمؤتمرات والبروتوكولات المتنوعة، تشكل المشهد البيئي الدولي ومن خلال هذا الطرح نقدم نظرة عامة على الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية الرئيسية لعام 2024، مع التركيز على أهميتها وأهدافها والجهود المستمرة لمعالجة المخاوف البيئية الأكثر إلحاحًا في العالم:

[1] - فرحان خان، **مرجع سابق.**

مؤتمر الأطراف إلى اتفاقية التنوع البيولوجي(CBD) :

من المقرر عقد هذا المؤتمر **من أكتوبر إلى نوفمبر 2024** ومع تهديد أزمة التنوع البيولوجي الحالية للنظم البيئية والأنواع في جميع أنحاء العالم، يهدف مؤتمر الأطراف إلى وضع أهداف عالمية جديدة للتنوع البيولوجي لفترة ما بعد عام 2024. ومن خلال تحديد أهداف طموحة، يسعى مؤتمر الأطراف إلى حشد الجهود الدولية نحو وقف وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي، وهو أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة ومرونة النظام البيئي.

.2 بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون:

من المقرر أيضا عقد هذا المؤتمر **من أكتوبر إلى نوفمبر 2024**، يعتبر اجتماع الأطراف العامل الحاسم في تقييم التقدم المحرز في التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون. ونظراً لنجاح بروتوكول مونتريال في تخفيف المواد المستنفدة للأوزون وحماية طبقة الأوزون، سيقوم هذا الاجتماع بتقييم الجهود الجارية ومناقشة الخطوات الإضافية لضمان استمرار تعافي طبقة الأوزون. تعتبر قرارات MOP ضرورية لحماية صحة الإنسان والنظم البيئية والبيئة من الآثار الضارة للأشعة فوق البنفسجية.

.3 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:

من المزمع عقدها في **نوفمبر 2024**، يوفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP29) منصة مهمة للدول لمراجعة التقدم المحرز بموجب اتفاق باريس. مع تزايد خطورة عواقب تغير المناخ، يمثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP29) فرصة للدول لتقييم التزاماتها وتعزيز طموحها في الحد من تغير المناخ وانبعاثات الغازات الدفيئة واعتماد الطاقة المتجددة. مع الإلحاح للحد العالمي من انبعاثات الغازات الدَّفيئة، وستركز مناقشات COP29 على تعزيز العمل المناخي، وتعزيز تدابير التكيف وحشد الدعم المالي للمجتمعات الضعيفة.

توحد هذه الأحداث صناع السياسات والعلماء والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم للتعاون والتفاوض وصياغة استراتيجيات لمواجهة التحديات البيئية. وسيكون لنتائج هذه الاجتماعات آثارا بعيدة المدى على صحة الكوكب والأجيال القادمة[1].

[1] - فرحان خان، **مرجع سابق.**

وما نطرحه من تساؤل "**هل فعلا يمكن تطبيق هذه الاتفاقيات وتحقيق التعاون الدولي للحفاظ على النِّظام الايكولوجي العالمي من التهديدات البيئية**"؟

قد لا تتمكن الدول من تحقيق ذلك وهو يرجع لعدة أسباب نذكر من بينها:

1. **قلة الالتزام**: قد تواجه بعض الدول صعوبات في تحقيق الالتزام الكامل بأهداف الاتفاقيات البيئية في الوقت المناسب، نظرًا لاختلاف الأولويات الوطنية والقيود المالية والتقنية.
2. **ضعف آليات التنفيذ:** قد تكون بعض الاتفاقيات البيئية غير فعالة بسبب ضعف آليات التنفيذ والرقابة، مما يعرضها للتجاوز والتقاعس من بعض الدول.
3. **نقص التمويل:** قد تفتقر بعض الاتفاقيات إلى التمويل الكافي لتحقيق أهدافها، مما يقلل من فعالية الإجراءات المتخذة ويقيد إمكانية تنفيذها.
4. **التحديات التقنية:** قد تواجه بعض البلدان صعوبات في تطبيق بعض الحلول التكنولوجية المتقدمة المطلوبة لتحقيق أهداف الاتفاقيات، سواء بسبب نقص القدرات التقنية أو تكلفتها العالية.
5. **نقص الالتزام الدولي:** قد تتعثر جهود تطبيق الاتفاقيات بسبب عدم الالتزام الدولي الكافي حيث قد تتجاوز بعض الدول الالتزامات المتفق عليها أو تتجاهلها تمامًا.
6. **الضغوط السياسية:** قد تتأثر بعض الاتفاقيات بالتدخلات السياسية والضغوط الدولية، ممّا يؤثر في قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل فعال.

على الرغم من هذه الانتقادات، فإن تنفيذ الاتفاقيات البيئية يمكن أن يكون ممكنًا بتعاون دولي فعّال والتزام حقيقي من الحكومات والمجتمع الدولي بأسره. لكن من المهم أن يتم توجيه الانتقادات بناءً وتفصيلًا، مع الاعتراف بالتحديات الموجودة والعمل على تحقيق التقدم المستدام.

المبحث الثاني: الأهمية الجيو استر اتيجية لمنطقة المتوسط وجنوب المتوسط.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب المتوسط واحدة من أهم المناطق الجيواستراتيجية في العالم نظراً لموقعها الجغرافي الفريد الذي يربط بين ثلاث قارات: أوروبا، آسيا، وإفريقيا. يشكل هذا الموقع محوراً حيوياً للتجارة العالمية، والهجرة، والسياسة، والثقافة، والأمن.

المطلب الأول: جغر افية منطقة المتوسط وجنوب المتوسط

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب المتوسط ذات أهمية جغرافية واستراتيجية كبيرة، حيث تربط بين ثلاث قارات: أوروبا، آسيا، وأفريقيا. تتميز بتنوع طبيعي يشمل سواحل طويلة، جبالاً شاهقة، سهولاً خصبة، ومناخًا معتدلًا، مما يجعلها مركزًا زراعيًا وتجاريًا حيويًا. كما تضم مجموعة من الدول ذات التأثير السياسي والثقافي الكبير، وتحتوي على موانئ ومدن كبرى تساهم في حركة التجارة العالمية. هذا التنوع الجغرافي والسياسي يعزز من أهمية المنطقة على الساحة الدولية، ما يجعلها محط اهتمام القوى العالمية والإقليمية.

1- الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط.

البحر الأبيض المتوسط يشكل مساحة مائية تقع في وسط ثلاث قارات: أوروبا، وآسيا، وإفريقيا. يمتد من خطي عرض 46 درجة شمالًا إلى خطي طول 50.5 درجة غربًا و36 درجة شرقًا، وتبلغ مساحته حوالي 2،510،000 كيلومتر مربع. يبلغ طوله من الشرق إلى الغرب، أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق، حوالي 3540 كيلومترًا. أما عرضه من الشمال إلى الجنوب، أي من السواحل اليوغسلافية السابقة إلى ليبيا، فيبلغ حوالي 970 كيلومترًا. يتصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عبر مضيق جبل طارق، وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عبر مضيقي البوسفور والدردنيل، وبحر مرمرة بينهما. ومن الجنوب، يتصل بالبحر الأحمر عبر قناة السويس[1].

يتصل البحر المتوسط بمجموعة من البحار أو الأذرع التي تنبع منه وتتفرع عنه، وفقًا لفرناند بروديل **Fernand Braudel (يعتبر فرناند بروديل (1902 - 1985) : أحد كبار المؤرخين الفرنسيين بل والعالميين في القرن**

[1] - مستاوي سعدية، "**الامن البيئي في البحر الأبيض المتوسط**،" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص.49.

العشرين. وقد اشتهر بمؤلفاته التي أصبحت مراجع لجميع الباحثين الأكاديميين في شتى أنحاء العالم. نذكر من بينها: البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد الملك فيليب الثاني في عدة أجزاء)

يمكن تفصيل هذه البحار كالتالي:

1. **البحر التراني**: يشمل الجزء الشمالي الشرقي من البحر المتوسط.
2. البحر الأدرياتيكي: يقع في الغرب من البحر المتوسط.
3. البحر الأيوني: يقع في الشمال الغربي للبحر المتوسط.
4. **بحر إيجة: يقع شمال البحر المتوسط.**
5. **البحر الأسود: يقع شمال البحر المتوسط، ويفصل بينهما مضيق البوسفور والدردنيل**.[1].

يتميز قاع البحر الأبيض المتوسط بوجود سلسلة جبلية تحت الماء تمتد بين صقلية وتونس وتقسم القاع إلى حوضين، حيث يعتبر الحوض الشرقي أعمق من الحوض الغربي. يبلغ متوسط عمق البحر الأبيض المتوسط حوالي 1500 متر، وأقصى عمق له يصل إلى 5093 متر، ويتم ذلك في المنخفض "الهيليني" الذي يقع بين اليونان وإيطاليا.

يخترق العديد من الخلجان الصغيرة خط ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما يؤدي إلى وجود العديد من أشباه الجزر مثل إيطاليا والبلقان. وتتميز التلال بالارتفاع الحاد في المياه على طول معظم السواحل، بينما تتميز مصر وليبيا بمناطق ساحلية أقل تعرجاً، حيث تقع السهول على طول البحر، تعتبر صقلية أكبر جزر البحر المتوسط من حيث المساحة، حيث تقدر بحوالي 25708 كيلومتر مربع[2].

للبحر المتوسط العديد من التسميات القديمة التي تعكس أهميته الاستراتيجية والثقافية عبر التاريخ، عرف البحر المتوسط في العصور القديمة بتسمية "البحر الرومي" نسبةً إلى الرومان الذين كانوا يسيطرون على المنطقة ويعتبرونه بحرهم الخاص حيث كانوا يطلقون عليه تسمية " **ماري نوستروم**" وتجدر الإشارة إلى أن التسمية الدارجة التي تعرف بها المنطقة، هي مشتق من كلمتين لاتينيتين هما **ميدياس Medius** أي المتوسط

[1] - مستاوي سعدية، **مرجع سابق**، ص. 49.

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص. 49، 50.

و **تيرا Terra** أي الأرض، بمعنى متوسط الأرض، كما عُرف أيضًا بتسميات أخرى مثل "البحر الشامي" و "البحر العربي" من قبل العرب نظرًا لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية وكونه محور صراع وتبادل ثقافي عبر مختلف الفترات التاريخية[1]. تلك التسميات تعكس الدور الحيوي الذي لعبه البحر المتوسط في تاريخ الإنسانية وتأثيره الكبير على المجتمعات والثقافات المحيطة به.

وقد أطلق الأوروبيون في الفترة الفاصلة بين القرن 18 والقرن 19 تسمية **la Méditerranée** باللغة الفرنسية، و **The Mediterranean**باللغة الإنجليزية، على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم **La Mer Méditerranée**، وهذا التحول في التسمية جاء بعد اكتشاف أوروبا من جديد الأهمية التي أصبح يكتسبها البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد شق قناة السويس سنة 1869[2]. والخريطة التالية توضح الموقع الجغرافي لمنطقة المتوسط.

الخريطة رقم (01): تُوضّح الموقع الجغرافي للمتوسط.

المصدر: https://www.google.com

من خلال ما تم طرحه وبخصوص طبيعة البحر الأبيض المتوسط يمكن القول انه يعتبر بحرًا قاريًا بسبب وضعه الجغرافي حيث يحاط باليابسة من جميع الجهات، ولا يتصل مباشرة بالمحيطات الكبيرة. هذا الوضع القاري يؤدي إلى عزله عن تأثيرات التيارات البحرية العميقة التي تحدث في المحيطات الكبيرة.

تأثير هذه الطبيعة القارية يظهر بوضوح في خصائص المياه والمناخ في البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال، نظرًا لانعزاله عن المحيطات الكبيرة فإن البحر الأبيض المتوسط يتأثر بدرجات الحرارة المحلية بشكل

[1] - ليندة عكروم، "**تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط**"، (عمان: دار ابن بطوطة، 2011) ص. 24.

[2] - حيماز سمير، "دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط- دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، م.7، ع.1 (2022)، ص ص. 1076-1097.

أكبر. كما أن نسبة الملوحة في مياهه تختلف، حيث يكون أقل ملوحة في المناطق التي تتدفق إليها مياه الأنهار وأكثر ملوحة في المناطق البعيدة عن تأثير الأنهار.

إضافة إلى أن تأثيرات التيارات البحرية في البحر الأبيض المتوسط تختلف عن تأثيرها في المحيطات الكبيرة حيث تكون تياراته أقل قوة وتأثيرًا نظرًا لعدم التواجد الكبير للمياه العميقة المتدفقة. هذا يجعله أقل تعرضًا للتغيرات السريعة في درجات الحرارة والملوحة مقارنة بالمحيطات الكبيرة.

بشكل عام، فإن الطبيعة القارية للبحر الأبيض المتوسط تؤدي إلى تشكيل بيئة فريدة، بها خصائص بيئية ومناخية مميزة، مما يؤثر على الحياة البحرية والنظم البيئية في المنطقة بطرق متعددة.

2 - الموقع الجغرافي لمنطقة جنوب المتوسط:

تقع منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط على حدود البحر الأبيض المتوسط من الشمال، وتشمل دول شمال إفريقيا مثل مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب. يتميز هذا الموقع الجغرافي بمناخ متوسطي يتسم بصيف حار وجاف وشتاء معتدل وممطر. هذه الخصائص المناخية تجعل المنطقة عرضة لتغيرات مناخية حادة تؤثر بشكل مباشر على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية.

يشكل الموقع الجغرافي لجنوب المتوسط منطقة انتقالية بين الصحراء الكبرى من الجنوب والبحر الأبيض المتوسط من الشمال مما يزيد من تعقيد التحديات البيئية. تكون هذه المنطقة حساسة بشكل خاص للتغيرات في نمط الأمطار ودرجات الحرارة، مما يجعلها عرضة للتصحر وفقدان التنوع البيولوجي[1].

[1] - Council of Europe, "Study concerning the extension of the Bern convention to the countries of Africa", paper of convention on the conservation of European Wildlife and natural Habitat,Strasbourg,31october 1991,in: https://rm.coe.int/09000016809dac93.

الخريطة رقم (02): توضح الموقع الجغرافي لمنطقة جنوب المتوسط.

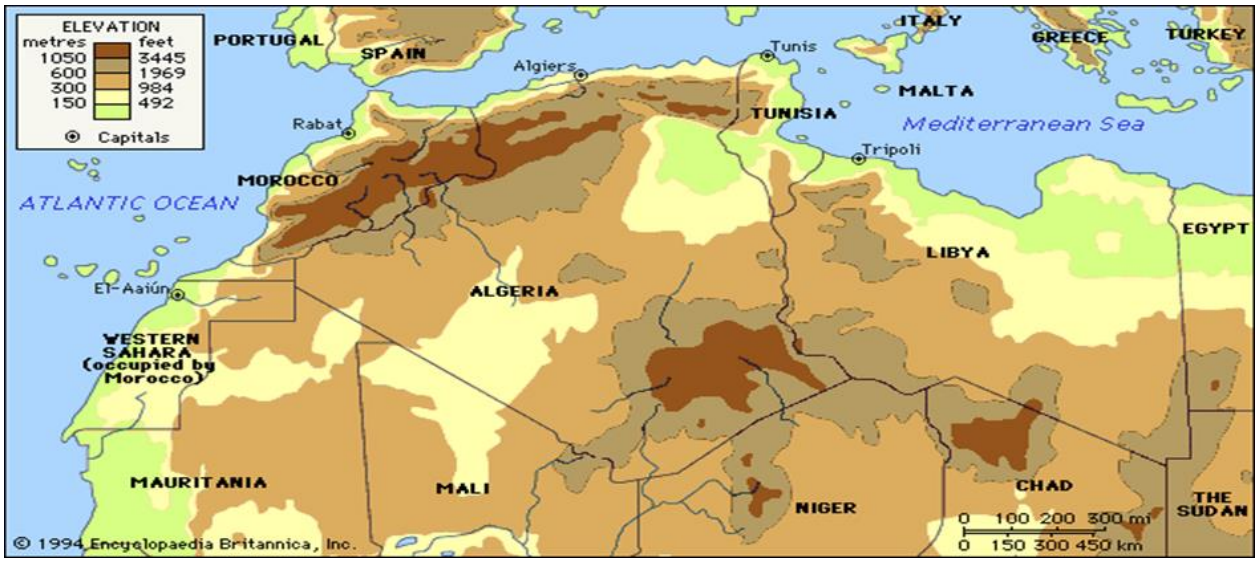

المصدر: https://cdn.britannica.com/ .

الخريطة توفر رؤية جغرافية لمنطقة جنوب المتوسط، وتسلط الضوء على البلدان الواقعة في شمال أفريقيا. من الناحية السياسية، يمكن ملاحظة الحدود السياسية بين الدول والمناطق المتنازع عليها مثل الصحراء الغربية كما يمكن رؤية العواصم الرئيسية لبلدان جنوب المتوسط والتي تمثل مراكز السلطة السياسية والإدارية.

من الناحية الجغرافية، يمكن ملاحظة التضاريس المختلفة في المنطقة، بما في ذلك الجبال والسهول والصحاري بالإضافة الى المسطحات المائية (البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي)، والتي تمثل الممرات المائية الرئيسية في المنطقة.

من الناحية الاستراتيجية، تعتبر منطقة جنوب المتوسط ذات أهمية كبيرة بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين أوروبا وآسيا وأفريقيا فهي تمثل ممرًا رئيسيًا للتجارة البحرية والنفط والغاز الطبيعي. كما تواجه المنطقة تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب والتغير المناخي.

المطلب الثاني: البعد القدراتي لمنطقة المتوسط وجنوب المتوسط

تمتلك منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب المتوسط مجموعة متنوعة من القدرات التي تجعلها ذات أهمية استراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. هذه المنطقة تتميز بموارد طبيعية غنية، بالإضافة إلى تنوع سكاني وثقافي كبير. في هذا المطلب سنتناول القدرات الاقتصادية والبشرية والأمنية التي تميز منطقة المتوسط

وجنوب المتوسط، مسلطين الضوء على كيفية استغلال هذه القدرات لتعزيز التنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة.

1.الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط وجنوب المتوسط.

❖ منطقة المتوسط:

وصفت الباحثة الأمريكية **إيلين ليبسون Elen Lipson** البحر الأبيض المتوسط بأنه "**كتلة من الماء تفصل بين مساحات شاسعة من الأرض تشمل أوروبا، و إفريقيا، وآسيا، كما أشارت إلى أنه حان الوقت لبدء التفكير في البحر الأبيض المتوسط كمنطقة ذات وضع خاص، وكوحدة جغرافية تربط الدول بمتماثلات مشتركة ومنطقة تنافس على الموارد، وتقديم حلول لتحديات مشتركة تتزايد تعقيداً**"[1]. من خلال ما تطرقت اليه الباحثة فهي تبرز أهمية البحر الأبيض المتوسط كمنطقة ذات وضع خاص، حيث تتبادل الدول المحاذية له موارد وتأثيرات سياسية واقتصادية، ويشكل مركزًا للتنافس والتعاون في نفس الوقت. كما تشير إلى أن البحر الأبيض المتوسط يوفر بيئة للتعاون والتنمية المشتركة بين الدول الساحلية

لذلك يمكن القول البحر الأبيض المتوسط يمثل منطقة استراتيجية بالنسبة لأوروبا والدول المحيطة به. ليس فقط بسبب قربه الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية، ولكن أيضًا بسبب التحديات والتهديدات التي تواجهها حكومات الدول الساحلية ومن بين هذه التحديات يمكن ذكر (الإرهاب وتهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة)، بالإضافة إلى ذلك هناك تحديات بيئية مثل التلوث البحري ونقص الموارد الطبيعية، واقتصادية مثل ضعف التنمية وارتفاع معدلات البطالة[2].

بالتالي، يجب على حكومات الدول الساحلية للبحر الأبيض المتوسط التعاون معًا وتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة هذه التحديات والتهديدات، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

يستعرض الباحثون، مثل **مورتن كابلان Morton Kaplan** وفريدريك راتزل **Friedrich Ratzel** وماكيندر **Mackinder** وألفريد ماهان **Alfred Mahan**، أهمية البحر الأبيض المتوسط كمنطقة

[1] - ايمان مختاري، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر"، **مجلة دفاتر المتوسط**، ع.6، ص. 276.

[2] - Joao Mira Gomas, "**la présidence Portugaise de l'UE et la sécurité en Méditerranée",** 21 -ème séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée, p15.

جيوبوليتيكية حيوية تؤثر على مستقبل السياسة العالمية. حيث يشير **كابلان** إلى أن تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط سيكون أحد العوامل المؤثرة في السياسة العالمية في العقد القادم، تُساهم المناطق الاستراتيجية في البحر المتوسط، مثل مضيق جبل طارق ومضيق البوسفور والدردنيل وقناة السويس، في عمليات المراقبة والهجوم والتنصت، بالإضافة إلى تسيير عمليات الانتقال والاتصال في المنطقة ويُعتبر إغلاق هذه المضايق عن طريق القوة وسيلة لإيقاف الملاحة إلى البحر المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى[1] .

من جانبه، يُقسم ماكيندر العالم إلى تقسيمات جيوبوليتيكية رئيسية، ويُعتبر البحر الأبيض المتوسط وسطًا لقلب الأرض والجزيرة العالمية، ويشمل الهلال الخارجي للدول التي تحيط بالجزيرة العالمية بينما يشير الهلال الداخلي إلى دول مثل ألمانيا وتركيا والهند والصين، والتي تقع بين قلب الأرض والهلال الخارجي. يبرز هذا التقسيم أهمية المنطقة المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط كمحور جيوبوليتيكي مؤثر يجمع بين القلب الأرض والجزيرة العالمية مما يجعلها مركزًا للتفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم.

من جهة أخرى، يعكس التاريخ الطويل للمنطقة المتوسطية تداخل الحضارات والثقافات والصراعات حيث كانت هذه المنطقة مركزًا للصراعات السياسية والعسكرية والاقتصادية عبر العصور. وبالتالي يظهر أن التأثير الجيوسياسي للبحر الأبيض المتوسط قائم منذ آلاف السنين، وهو يعكس تداخل القوى العالمية والمصالح الإقليمية في هذه المنطقة. حيث وصف الجغرافي **ايف لاكوست Yve Lacoste** في كتابه **(Géopolitique de la Méditerranée) ان منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية".**[2] تصور إيف لاكوست يبرز أهمية المنطقة المتوسطية كمنطقة جيوبوليتيكية ذات أهمية كبيرة، حيث يصفها بأنها مجموعة جيوبوليتيكية صراعية يُشير من خلال ذلك إلى أن المنطقة تعتبر مركزًا للصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث تتقاطع فيها مصالح القوى العالمية والإقليمية. ويعكس هذا الوصف الفهم العميق لدور المتوسط في تاريخ وسياسة المنطقة، حيث يمثل البحر الأبيض المتوسط محورًا للتفاعلات الثقافية والتجارية والسياسية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

[1] - تباني وهيبة، "المقاربة الأمنية لحلف الشمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة"، **مجلة السِّياسة العالمية**، م.6، ع.1،(2022)، ص ص 52،53.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.53.

❖ منطقة جنوب المتوسط:

منطقة جنوب المتوسط هي منطقة ذات أهمية استراتيجية في التَّوازنات الدولية بحيث تُشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسِّياسي لبلدان المنطقة فهي ذات ابعاد جيواستراتيجية بالنِّسبة للدول الإقليمية نظراً لموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية والبشرية المتنوعة، وتتجلى أهميتها الجيو إستراتيجية من خلال:

- **الموقع الجغرافي المحوري:**

تقع منطقة جنوب المتوسط في موقع استراتيجي حيوي يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، ويشمل حوض النيل ومضيق جبل طارق وقناة السويس. هذه المواقع تعتبر نقاط عبور حيوية للتجارة الدولية والهجرة والاتصالات. على سبيل المثال، يعد مضيق جبل طارق بوابة هامة بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، فيما تربط قناة السويس البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها شريانًا رئيسيًا للتجارة بين أوروبا وآسيا.

- **الموارد الطبيعية الغنية:**

تضم دول جنوب المتوسط احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط، مثل الجزائر وليبيا اللتين تعتبران من أكبر مصدري الغاز إلى أوروبا. كما تحتوي المنطقة على موارد طبيعية مهمة مثل الفوسفات في المغرب واليورانيوم في النيجر. هذه الموارد تجعل المنطقة هدفًا للاستثمارات الأجنبية والتنافس الدولي على النفوذ.

- **التنوع الثقافي والديموغرافي:**

تتميز المنطقة بتنوع سكاني وثقافي كبير، مما يعزز من دورها في الحوار بين الحضارات ويزيد من إمكانياتها في تحقيق التكامل الإقليمي. هذا التنوع يساهم في بناء مجتمعات مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات السياسية والاقتصادية. على سبيل المثال، العلاقات الثقافية والاقتصادية بين دول شمال إفريقيا ودول جنوب أوروبا تعزز التعاون الإقليمي وتساهم في التنمية المستدامة[1].

[1] - الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا والساحل و الصحراء و صراع الأقطاب العالمية، في : https://strategianews.net/ تاريخ الإطلاع: (2024/06/08).

- **البنية التحتية الاستر اتيجية:**

تحتوي المنطقة على موانئ رئيسية ومرافق نقل بحري وجوي متطورة، مما يعزز من دورها كمركز للنقل والتجارة. هذه البنية التحتية تدعم حركة البضائع والأفراد وتساهم في التكامل الاقتصادي مع الأسواق العالمية. على سبيل المثال، ميناء طنجة المتوسط في المغرب يُعَدُّ من أكبر موانئ الشحن في إفريقيا ويشكل نقطة وصل رئيسية بين أوروبا وأفريقيا[1].

ومنه يمكن القول إن منطقة جنوب المتوسط تكتسب أهمية جيو استراتيجية كبيرة بفضل موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية والبشرية إذ تمثل هذه المنطقة نقطة محورية للتجارة الدولية والأمن الإقليمي كما تلعب دوراً مهماً في استقرار الأسواق العالمية للطاقة. وهذا ما يجعلها محل أطماع القوى العُظمى.

1. الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط وجنوب المتوسط.

❖ **<u>منطقة المتوسط.</u>**

تعدّ المياه البحرية للبحر الأبيض المتوسط مسارًا أساسيًا وحيويًا لسفن التجارة نحو الأسواق العالمية حيث تسهل عمليات الاستيراد والتصدير وتصريف البضائع بشكل فعال. تعود هذه الأهمية التجارية للبحر المتوسط إلى العصور التاريخية القديمة، حيث كان ممرًا بحريًا رئيسيًا وسهلًا لنقل البضائع والمسافرين بين الشرق والغرب.

بالإضافة إلى دوره التجاري، يعتبر البحر الأبيض المتوسط مسارًا حيويًا لنقل النفط من المناطق المنتجة شرقًا إلى المناطق المستوردة غربًا. فهو يضمن نقل ملايين الأطنان من النفط يوميًا عبر سفن النفط، بالإضافة إلى حركة كثيفة من السفن التجارية وسفن الصيد بين شواطئه الشمالية والجنوبية، هذه الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط تجعله محط أنظار القوى العالمية، حيث تسعى الدول والمنظمات الدولية إلى الاستفادة من موقعه الاستراتيجي وثرواته الطبيعية لتعزيز تواجدها وتأثيرها في المنطقة[2].

[1] - الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء و صراع الأقطاب العالمية، **مرجع سابق.**

[2] - محمود مرسي، " **دراسات الجغر افيا السياسية**" ، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص .453.

تحتل البحار والمحيطات مساحة كبيرة جدًا من سطح الأرض، وعلى الرغم من أن البحر الأبيض المتوسط يمثل نسبة صغيرة من هذه المساحة، إلا أنه يتمتع بأهمية استراتيجية هائلة نظرًا لدوره الحيوي في عمليات الملاحة والتجارة البحرية العالمية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

1. **ممرًا للملاحة العالمية:**

- يُعتبر البحر الأبيض المتوسط واحدًا من أهم الممرات البحرية في العالم، حيث يسمح بالمرور السلس والآمن للسفن التجارية والعسكرية بين القارات.
- تجاوز الممرات البحرية في البحر الأبيض المتوسط يسهل ويختصر عمليات النقل البحري بشكل كبير، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من تكاليف الشحن.

2. **أهمية البحر الأبيض المتوسط للتجارة الدولية:**

- يمثل البحر الأبيض المتوسط نقطة التقاء بين العديد من الدول الأوروبية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يجعله مركزًا هامًا للتجارة الدولية.
- تنقل كميات ضخمة من البضائع عبر البحر الأبيض المتوسط سنويًا، بما في ذلك النفط والفحم والمواد الغذائية والسلع الأخرى حيث تصل نسبة حمولتها حوالي24% قادمة من إفريقيا، الخليج العربي، والبحر الأسود وإلى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور، اضافة الى صادرات النفط الآتية من الخليج العربي التي تمر عبر قناة سويس ثم البحر المتوسط لتنقل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مما يدل على دوره الرئيسي في تحقيق التجارة العالمية وتلبية احتياجات الأسواق الدولية[2] . مما سبق. يمكن القول أيضا أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر محوراً اقتصادياً مهماً بفضل تنوع القطاعات التي يضمها. فهو يشكل معبراً رئيسياً لممرات النفط ومصدراً هاماً للغاز بالإضافة إلى كونه وجهة سياحية مميزة. لكن هذه المكانة الجغرافية لم تكن دائماً نعمة بل تحولت في الكثير من الأحيان إلى نقمة بسبب التهديدات اللاتماثلية في مقدمتها التهديدات البيئية التي أثرت عليه مثل: التلوث البحري والاحتباس الحراري وتغير المناخ مما أثر على التنوع البيولوجي فيه وأضر بالبيئة البحرية. هذا التدهور البيئي له أيضا تأثيرات سلبية على الحياة

[1] - مستاوي سعدية، **مرجع سابق**، ص. 54.

[2] -Plan bleu, "**Les transports maritimes de marchandises en méditerranée: perspective2025"**, (Paris: centre d'activités régionales du PNUE/PAM, Valbonne, 2010), p .15.

البشرية في المنطقة بما في ذلك سكان السواحل والمجتمعات الساحلية التي تعتمد بشكل كبير على الموارد البحرية.

❖ **منطقة جنوب المتوسط.**

تعتبر منطقة جنوب المتوسط بوابة للتجارة بين ثلاث قارات: أوروبا، آسيا، وأفريقيا. هذا الموقع الفريد يعزز من دور المنطقة كمحور للتجارة العالمية والنقل البحري. فقناة السويس، على سبيل المثال، هي ممر حيوي يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، مما يجعلها نقطة عبور استراتيجية للتجارة بين أوروبا وآسيا. حيث يشير تقرير البنك الدولي يشير إلى "مرور أكثر من 10% من التجارة البحرية العالمية عبر قناة السويس [1]، وما يعزز من مكانتها الاقتصادية نذكر:

- **الموارد الطبيعية:**

تمتلك دول جنوب المتوسط ثروات طبيعية هائلة، خاصة في مجالي النفط والغاز، إذ تعتبر الجزائر وليبيا من أكبر منتجي ومصدري النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، فالجزائر، على سبيل المثال، تصدّر حوالي 50 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا، معظمها إلى أوروبا. وليبيا تمتلك احتياطات ضخمة من النفط تقدر بحوالي 48 مليار برميل، مما يجعلها أكبر احتياطي في أفريقيا. وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، "تعتبر الجزائر وليبيا موردين أساسيين للطاقة في الأسواق العالمية"[2].

- **السياحة:**

تعد السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في دول جنوب المتوسط وخاصة: مصر، المغرب، وتونس، فهي تستقطب ملايين السياح سنويًا بفضل معالمها التاريخية والثقافية والطبيعية. مصر، على سبيل المثال، تعتبر وجهة رئيسية للسياح الراغبين في زيارة الأهرامات والمعابد الفرعونية، والمغرب يشتهر بمدنه التاريخية مثل مراكش وفاس، وتونس تجذب السياح بشواطئها المتوسطية وآثارها الرومانية. كما أنَّ تقرير منظمة السياحة العالمية يوضح أن "السياحة تشكل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر و10% في المغرب[3]"

[1] - World Bank**, Middle East and North Africa Economic Monitor**, April 2019, p. 15.

[2]- U.S. **Energy Information Administration, International Energy Outlook** ,2019, p. 28.

[3] **-** UNWTO, **Tourism Highlights**, 2020, p. 34.

- **الزراعة:**

الزراعة تلعب دورًا حيويًا في اقتصادات دول جنوب المتوسط، فالمنطقة مشهورة بزراعة الزيتون، التمور، والحمضيات حيث تعد تونس من أكبر منتجي زيت الزيتون في العالم، وتصدر حوالي 70% من إنتاجها، ويُعرف المغرب ي بإنتاج الفواكه والخضروات التي تُصدر إلى أوروبا. كما ان تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يوضح أن "الزراعة تمثل حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب وهي تشغل حوالي 40% من القوى العاملة"[1].

- **التكامل الاقتصادي والتجارة:**

دول جنوب المتوسط تسعى لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها ومع الاتحاد الأوروبي. حيث يتم ابرام اتفاقيات التجارة الحرة مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري وجذب الاستثمارات. هذه الاتفاقيات تسهل حركة السلع والخدمات وتخلق فرص عمل جديدة. حيث يوضح تقرير الاتحاد الأوروبي أن "الاتفاقيات التجارية تهدف إلى تحسين الوصول إلى الأسواق الأوروبية وزيادة حجم التبادل التجاري[2].

[1] - FAO, **Regional Overview of Food Security and Nutrition**, 2020, p. 47.

[2] **-** European Union, **EU Trade Policy Review**, 2021,p. 55.

المبحث الثالث: مصادر التهديدات البيئية في منطقة المتوسط.

يواجه البحر الأبيض المتوسط تهديدات بيئية كبيرة نتيجة لتداخل عدة عوامل تتراوح بين التلوث البحري وتغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية. هذه التحديات تشكل تهديداً للبيئة المتوسطية والأنظمة الإيكولوجية، مما يؤثر على الحياة البحرية والمجتمعات الساحلية التي تعتمد على المحيط كمورد أساسي للعيش والاقتصاد.

المطلب الأول: المصادر الجغرافية المهددة للأمن البيئي في منطقة المتوسط.

يُعدّ البحر المتوسط من أهم المناطق البحرية في العالم، ولكنه يواجه تهديدات بيئية متزايدة من مصادر متنوعة، أرضية وبحرية وجوية.

1- المصادر البرية.

تعد المصادر البرّية الملوثة للبيئة البحرية* من أقدم الاخطار التي ساهمت في تدهور المياه بشتى أنواعها، ولقد تأثر البحر الأبيض المتوسط بمثل هذه المصادر والتي يمكن عرض أهمها فيما يلي:

- **الملوثات المنزلية:** يمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين: الملوثات المرئية الضخمة والملوثات المجهرية الجرثومية.
- **الملوثات المرئية الضخمة**: تشمل هذه الملوثات المواد الكبيرة الحجم مثل البلاستيك الورق، والكرتون التي تلقى بطريقة مباشرة من الإنسان في مياه الأنهار والبحار والمحيطات.
- **الملوثات المجهرية الجرثومية**: تتألف هذه الملوثات من الكائنات الدقيقة مثل البكتيريا والفيروسات التي قد تسبب خطرًا صحيًا كبيرًا. تتكاثر هذه الملوثات بشكل كبير بسبب وجود مواد عضوية بمياه الصرف الصحي والتي قد تزداد نتيجة لتزايد عدد السكان[1].

وبما أن دول البحر الأبيض المتوسط تعرف انفجارا ديمغرافيا اذ ان عدد سكان دوله يتجاوز 370 مليون نسمة، ويتوقع الخبراء ان يصل الى ما يزيد عن 570 مليون نسمة في حدود 2025 وفي الغالب فإن جل سكانه منتشرين على السواحل[2] والجدول التالي يوضح تعداد السكان لدول حوض المتوسط.

---

*- **البيئة البحرية** هي: من أكبر الأنظمة البيئية المائية في العالم .وهو يغطي 70% من سطح الأرض وموطن كائنات من العوالق التي تشكل قاعدة الشبكة الغذائية البحرية إلى الثدييات البحرية الكبيرة بالإضافة إلى مجموعة البرمائيات، ومن أمثلته المستنقعات الملحية ومناطق المد والجزر ومصبات الأنهار وقاع البحار وغيرها. أنظر: https://mawdoo3.com

1- داود الأزهر، "**الأمن البيئي من منظور القانون الدولي**". رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر1 قسم الحقوق، 2016)، ص. 65.

2 - **المرجع نفسه**، ص.56.

الجدول رقم (02): يمثل التعداد السكاني لدول حوض المتوسط لسنة2023.

الدولة	التعداد السكاني / مليون نسمة
الجز ائر	45.26
تونس	12. 00
المغرب	37.10
ليبيا	6,888,388
مصر	105.00
إيطاليا	58,8
اسبانيا	47,222,613
فرنسا	64,692,714
البوسنة والهرسك	3,196,207
موناكو	36,377
سلوفينيا	2,119,899
كرو اتيا	4,019,544
الجبل الأسود	626,653
مالطا	534,197
اليونان	10,341,277
تركيا	85,279,553
سوريا	26.7
قبرص	1,255,897
لبنان	5,425,542
فلسطين	14.63
ألبانيا	2,836,789

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على مجموعة من المو اقع أهمها موقع: https://populationtoday.com/ar/i و https://almashhad.com/article/773112298002792-News

تُظهر البيانات الديمغرافية في الجدول أعلاه ارتفاعاً مستمراً في التعداد السكاني في دول البحر الأبيض المتوسط، وهذا يعكس نمطاً ديمغرافياً معقداً يمزج بين التحديات الاقتصادية والسياسية والبيئية. يرجع هذا

النمو إلى عوامل متعددة بما في ذلك النمو الطبيعي، الهجرة الداخلية والخارجية، سياسات التخطيط العائلي والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إذ تتزايد التحديات البيئية نتيجة لزيادة السكان مما يؤدي إلى تدهور متزايد في جودة المياه والهواء.

تُعد عملية تصريف مياه الصرف الصحي في المدن الساحلية تحدياً بيئياً هاماً أين تؤثر بشكل كبير على البيئة البحرية الساحلية وصحة الإنسان ويرجع ذلك لاحتوائها على ملوثات عضوية وكيميائية وتتعقد هذه المشكلة بفعل عدم التوازن في توزيع وتطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث يُلاحظ أن معظم دول الضفة الجنوبية للمتوسط تعاني من نقص كبير في محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وزيادة في مستويات التلوث فتتفاقم هذه التحديات بسبب نقص الاستثمار في البنية التحتية وضعف تنفيذ السياسات البيئية[1].

سواحل البحر الأبيض المتوسط يُلقى فيها ما يقارب 12.5 مليار متر مكعب من مياه المصارف سنويًا، وتشير الإحصائيات إلى أن 249 منشأة سياحية في مصر تلقي نفاياتها على هذه السواحل بالرغم من أن حوالي 90% من مياه الصرف الملقاة تُعالج من خلال 83 محطة تنقية، إلا أن الباقي يُلقى دون معالجة مما يؤثّر على البيئة الساحلية على مسافة تزيد عن ست كيلومترات. بالإضافة إلى ذلك تُصب حوالي 80% من مياه الصرف الزراعي في هذا البحر ممّا يفاقم التلوث البيئي وتنبئ الدراسات بأنه قد يحتاج ما يصل إلى 50 عامًا ليتمكن البحر من الانتعاش بالكامل مرة أخرى شريطة عدم إلقاء أي مواد عضوية إضافية فيه. وعلى الرغم من أن التحسينات في عمليات معالجة المياه قد تكون حلًا جزئيًا، إلا أن الضرر البيئي يبقى مستمرًا، حيث انخفض معدل صيد الأسماك في البحر المتوسط بنسبة 70%، وتحتوي الأسماك على مستويات عالية من الملوثات السامة وهذا يشير إلى التأثير البيئي المدمر هذه المنطقة[2].

[1] - تقرير وكالة البيئة الأوروبية (EEA)، "**القضايا البيئة ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط. لكسمبورغ**": مكتب 1 الإصدارات الرسمية لدول الإتحاد الأوروبي، 2006. ص 16. متحصل عليه:https://www.eea.europa.eu/ar/publications-ar/eea_report_2006_4/file .

[2] - محمد مرسي؛ **الإسلام والبيئة**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص 76.

الخريطة رقم (03): معالجة مياه الصرف الصحي في المدن الو اقعة على ساحل المتوسط.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP/UNEP) "**حالة البيئة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط**". 2012 ص .43، تاريخ الاطلاع 2024/05/18 على الموقع:

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/364/sommcer_ara.pdf?sequence=6&isAllowed=y

تُظهر الخريطة مناطق التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط. وقد تم تمثيل المناطق الملوثة برموز ملونة مختلفة، اذ تشير الرموز الحمراء إلى مناطق التلوث الكيميائي، والرموز الصفراء إلى مناطق التلوث بالنفايات الصلبة، والرموز البرتقالية إلى مناطق التلوث بالنفايات السائلة كما يوجد مخطط دائري في الزاوية السفلية اليسرى يوضح نسبة كل نوع من أنواع التلوث إلى إجمالي المناطق الملوثة في البحر الأبيض المتوسط.

كما تبيّن الخريطة أن مناطق التلوث الكيميائي متواجدة بشكل رئيسي في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، بالقرب من دول مثل سوريا ولبنان ومصر. كما توجد بعض المناطق الملوثة بالنفايات الصلبة والسائلة في السواحل الجنوبية والغربية للبحر الأبيض المتوسط، بالقرب من دول مثل تونس وليبيا والجزائر والمغرب.

تشير الدراسات التي أجريت على التلوث بالبلاستيك انه يشكل تهديدًا مباشرًا على النظم البيئية للمحيطات والغابات، ويؤثر حتى على الأشخاص الذين يعتمدون على الموارد البحرية والزراعية لتأمين الغذاء والدخل المادي. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخرًا أن الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يطرح في

المتوسط أكثر من 6 كيلو غرامات من النفايات البلاستيكية في كل عام، مما يجعل البحر الأبيض المتوسط أحد أكثر المناطق تلوثًا بالنفايات البلاستيكية في العالم.

يرتبط التلوث البلاستيكي بتغير المناخ بشكل وثيق، حيث يمكن أن يغير العمليات الطبيعية ويؤثر على قدرة النظم البيئية على التكيف مع تغير المناخ، ويمكن للتلوث البلاستيكي أيضًا التأثير سلبًا على سبل عيش الملايين من البشر وعلى فرص إنتاج الغذاء والتمتع بالرفاهية الاجتماعية.

تشير هيئة الأمم المتحدة إلى أن التلوث البلاستيكي يكلّف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط كل عام. وتتزايد وتيرة التلوث البلاستيكي في منطقة جنوب المتوسط بشكل كبير، مما يشير إلى ضرورة تبني جهود مشتركة لمواجهة هذا التحدي البيئي[1].

- **الملوثات الصناعية:** يتلقى البحر الأبيض المتوسط نسبة ملوثات صناعية تعادل نصف ما تتلقاه باقي المسطحات المائية في نفس المنطقة، وهو مؤشر على الضغط البيئي الكبير الذي يتعرّض له هذا البحر. يعزى هذا التلوث الصناعي بشكل أساسي إلى وجود مجموعة كبيرة من المدن الصناعية على طول سواحله، مثل اللاذقية، بيروت، الإسكندرية، بنغازي، أثينا، مرسيليا، وبرشلونة، التي تعتبر مراكزاً رئيسية للنشاط الصناعي. وتقدر الدراسات أن هناك حوالي 150 ألف منشأة صناعية في المنطقة، تصب مياهها الملوثة في البحر المتوسط[2].

أظهرت بعض الدراسات البيئية التي أُجريت أن معدلات التلوث بفعل الأنشطة الصناعية قد ارتفعت بشكل ملحوظ في البحر الأبيض المتوسط حيث أكّدت منظمة Green Peace أن أكثر من 21027 طنًا من المخلفات الصناعية تُلقى سنويًا في مياه البحر الأبيض المتوسط من قبل دول الحوض، ومعظم هذه المخلفات غير معالجة بنسبة تصل إلى 85%، كما تشير الدراسات إلى أن معدلات التلوث على السواحل الفرنسية والإيطالية والإسبانية تعد أكبر وأشد من سواحل الدول الأخرى ويرجع ذلك جزئياً إلى وجود أكثر من 200 ألف مصنع على

[1] - ربيع الحمامصة، **التلوث البيئي**: النفايات البلاستيكية تهدد النظم البيئية في المنطقة العربية، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65911125 ، تاريخ الاطلاع على الموقع (14/05/2024).

[2] - محمد شلوف، سائر صليبة؛ " التلوث البحري بالنفط في البحر الأبيض المتوسط ". **مجلة جامعة تشرين للبحوث 2 والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الهندسية**، م.33، ع.1. سوريا: جامعة تشرين، 2011. ص .150.

ضفاف المتوسط والتي تشمل الصناعات الرئيسية مثل: صناعة الجلود، والنسيج، والمنتجات الكيميائية، والمناجم، ومصافي النفط.

على الرغم من وجود قدرات مادية وعلمية وتقنية في هذه الدول لتطبيق التدابير لمكافحة التلوث، إلا أنها مساهمة بثلاثة أرباع إجمالي التلوث الذي يحدث في البحر المتوسط. بشكل خاص، ينبغي توجيه الضوء نحو دور الكيان الصهيوني، الذي يمارس سياسة غير مسؤولة من خلال تفضيل الربح السريع على حساب البيئة والمجتمعات الساحلية حيث يُسمح بطرح روتيني للنفايات الصناعية في عرض البحر قبالة حيفا اللبنانية، مما يتسبب في تلوث الشواطئ السورية والقبرصية والساحل الجنوبي لتركيا. هذه التجاوزات تنقل الملوثات شمالًا بفعل تيار شرق المتوسط الجنوبي، ممّا يؤدي إلى تلوث المياه البحرية والشواطئ بمركبات ضارة مثل الزئبق والكادميوم*[1].

- **الملوثات الإشعاعية بفعل النشاط النووي المقام في عرض البحر:** تعكس التطورات الصناعية والتكنولوجية بما في ذلك التنافس والسباق نحو التسلح، تأثيرًا سلبيًا على البيئة خاصة فيما يتعلق بالصِّناعة النووية حيث يعاني البحر الأبيض المتوسط من تداعيات النشاط النووي، أين يتواجد أكثر من أربعة عشر مصنعًا نوويًا وسبعة مشاريع لإنتاج الطاقة النووية في هذه المنطقة ونتيجة للبحث عن بدائل للنفط والاعتماد على الطاقة النووية تم بناء محطات لتوليد هذه الطاقة على سواحل البحر الأبيض المتوسط وضفاف نهر الرون*. وبلغت كميات التلوث النووي السنوي عام 1978 حوالي 2500 طن من المواد المشعة و40 طن من مادة التريتيوم*.

يصاحب تشغيل المفاعلات النووية مشكلة خطيرة، وهي التخلص من النفايات الناتجة عنها، والتي تزداد مع زيادة إنتاج الكهرباء بواسطة المفاعلات. وتُقدر هذه النفايات المشعة بنحو 100 مليون طن من الفضلات

[1] - مستاوي سعدية، **مرجع سابق**، ص ص. 46- 65.

*- **الكاديوم:** هو عنصر طبيعي موجود في القشرة الأرضية ويوجد عادة كمعدن مدمج مع عناصر أخرى مثل: الأكسجين) أكسد الكاديوم) ويتسرب إلى التربة، الهواء والماء من التعدين وأعمال الصناعة والفحم المحترق والنفايات المنزلية، يسبب الكاديوم أثار سامة على الكلية والهيكل العظمي والجهاز التنفسي. المرجع: منظمة الصحة العالمية؛ البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية. تاريخ الإطلاع: 2024/05/14 /متحصل عليه : www.who.int،

*- **التريتيوم:** هو نظير للهيدروجين يحتوي على بروتون واثنين من النيوترونات. يعتبر التريتيوم مادة نووية مشعة وهو أحد العناصر الأساسية المستخدمة في تكنولوجيا الطاقة النووية، حيث يتم استخدامه في عمليات الاندماج النووي التي تُستخدم لاستخراج الطاقة النووية.

الصلبة والسائلة لكل طن واحد من الوقود النووي. يعود مصدر هذا التلوث في الغالب إلى الكيان الصهيوني ودول أوروبية، نظرًا لعدم وجود صناعة نووية في الدول العربية[1].

2- **المصادر البحرية.**

التلوث من حركة الملاحة البحرية والناقلات النفطية: تلوث السفن يمثل مشكلة بيئية كبيرة في البحار والمحيطات، سواء كان التلوث ناتجًا عن حركة الملاحة البحرية العادية أو المخصصة لنقل النفط والزيت اذ يعتبر النفط والزيت من الموارد الطبيعية المستدامة، ولكن طرق إنتاجه وتداوله ونقله تؤثر على البيئة البحرية بطريقة غير مباشرة.

إن عمليات الإنتاج والتصنيع والنقل للنفط والزيت تُعَد من أهم مسببات تلوث البيئة البحرية حيث يتم إنتاج هذه المواد في مناطق محددة ثم يتم نقلها عبر البحار والمحيطات باستخدام السفن العملاقة. ونتيجة لذلك، تتأثر البيئة المائية بالزيوت المتسربة من الناقلات، إضافة إلى التلوث الناتج عن مواقع التحميل والاستخراج، والانبعاثات الناتجة عن تكرير النفط، وتسويق المشتقات النفطية.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل حوادث غرق السفن العملاقة على السواحل البحرية خطرًا كبيرًا على البيئة البحرية، حيث يمكن أن تؤدي هذه الحوادث إلى تسرب كميات كبيرة من النفط والمواد الكيميائية الضارة في المياه، مما يؤثر على التنوع البيولوجي ويعرّض الحياة البحرية للخطر[2].

تُظهر عدة دراسات أن الدول الصناعية الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتصدر قائمة العمل في مجال النفط، حيث تحتل إيطاليا المرتبة الأولى بنسبة 26.2%، تليها فرنسا بنسبة 21.7%. كما توجد احتياطيات كبيرة من النفط والغاز في العديد من البلدان في المنطقة مثل الجزائر، قبرص، مصر، الكيان الصهيوني وغيرها مما دفعها إلى إقامة أكثر من 40 مصفاة ومنشأة بتروكيميائية حول المتوسط.

[1] - لبنى نعيم؛ " تلوث البحر الأبيض المتوسط وأثاره السلبية على الكائنات البحرية " في:
http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/32120 ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/16.

[2] - مستاوي سعدية، **مرجع سابق**، ص. 66.

مع ذلك، يبقى التلوث بالنفط ناجمًا عن حوادث الناقلات في البحر المتوسط يشكل نسبة 10%، وعند تحليل الأسباب، يظهر أن 64% منها ناتجة عن أخطاء بشرية، و16% عن أعطال ميكانيكية، و10% بسبب مشاكل في صناعة وتركيب السفن[1].

- **التلوث الناجم عن غمروإغراق النفايات في البحر:** البحر الأبيض المتوسط يعاني من نوع من التلوث يتمثل في استخدام بعض الدول لطرق التخلص من النفايات السامة عبر غمرها في المحيطات والبحار، وذلك من خلال عمليات التفتيت والتشتيت. اذ تعتقد هذه الدول أن البيئة البحرية واسعة بما يكفي لاستيعاب هذه النفايات، وفي هذا السياق، قامت فرنسا بإنشاء خط أنابيب تحت سطح البحر بعمق 2 كيلومتر، بهدف تصريف بعض النفايات في البحر الأبيض المتوسط عن طريق إغراقها. ومع ذلك، قد حذّرت الدول المطلة على البحر من هذه الممارسة، مشيرة إلى الآثار السلبية المحتملة التي قد تنجم عنها على البيئة البحرية والتي قد تكون كارثية على المدى الطويل[2].

- **التأثيرات البيولوجية:** تعد التهديدات البيئية من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في تدهور البيئة البحرية وانخفاض التنوع البيولوجي حيث يحدث اضطرابا في توزيع المخزون السمكي والحياة البحرية على السواحل نتيجة للصيد غير المنظم وغير القانوني، مما يؤثر بشكل سلبي على السلاحف والثدييات وغيرها من الكائنات البحرية.

من جانب آخر، يشمل التلوث البيولوجي إدخال أنواع جديدة من الكائنات الحية إلى البيئة البحرية، مما قد يؤدي إلى تغيير في التوازن البيولوجي للمحيط وتحتوي البيئة البحرية على مجموعة متنوعة من العوامل البيئية مثل درجة الحرارة، والملوحة، والضوء، وهذا يجعلها عرضة للتلوث بشكل خاص بالإضافة إلى ذلك، تساهم السفن التجارية في نقل الكائنات الضارة وانتشارها في المحيطات، سواء من خلال تثبيتها على هياكل السفن أو من خلال نقلها في مياه البحر.

[1] - نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، متحصل عليه في: https://www.univ-saida.dz/dsp/wp-content/uploads/2015/06/.pdf ، ص. 21.

[2] - مستاوي سعدية، **مرجع سابق**، ص. 68.

من بين الأنواع الضارة التي يمكن أن تؤثر على البيئة البحرية، الطحلب"Caulerpa taxifolia" ، الذي يُعتبر سامًا حيث وجد في البحر الأبيض المتوسط عام 1984. هذا الطحلب الأخضر يُعد من الأنواع الضارة التي تشكل تهديدًا جديًا للتنوع البيولوجي في البحار والمحيطات[1].

تؤدي التغيرات المناخية بالإضافة إلى النظم البيئية المتدهورة في المناطق القريبة من الموانئ والبحيرات إلى تغييرات كبيرة في التنوع البيولوجي إذ أصبحت تنتشر أنواع غريبة في حوض المتوسط اين تم تسجيل أكثر من 600 نوع في عام 2004 وحتى في هذه السنوات الأخيرة 2024/2023 بالإضافة إلى ذلك، أدى انتشار الطحلب الضار بشكل متزايد في البحر الأبيض المتوسط إلى تغييرات كبيرة في النظام البيئي، مما أصبح يشكل تهديدًا للبيئة البحرية وتوازنها[2] ، والخريطة التالية توضح تزايد عدد الأنواع الغريبة التي تجتاح البحر الأبيض المتوسط كما توضح مصادر ومناطق انتشارها:

الخريطة رقم (04): توضح مناطق انتشار الأنواع الغريبة في البحر الأبيض المتوسط

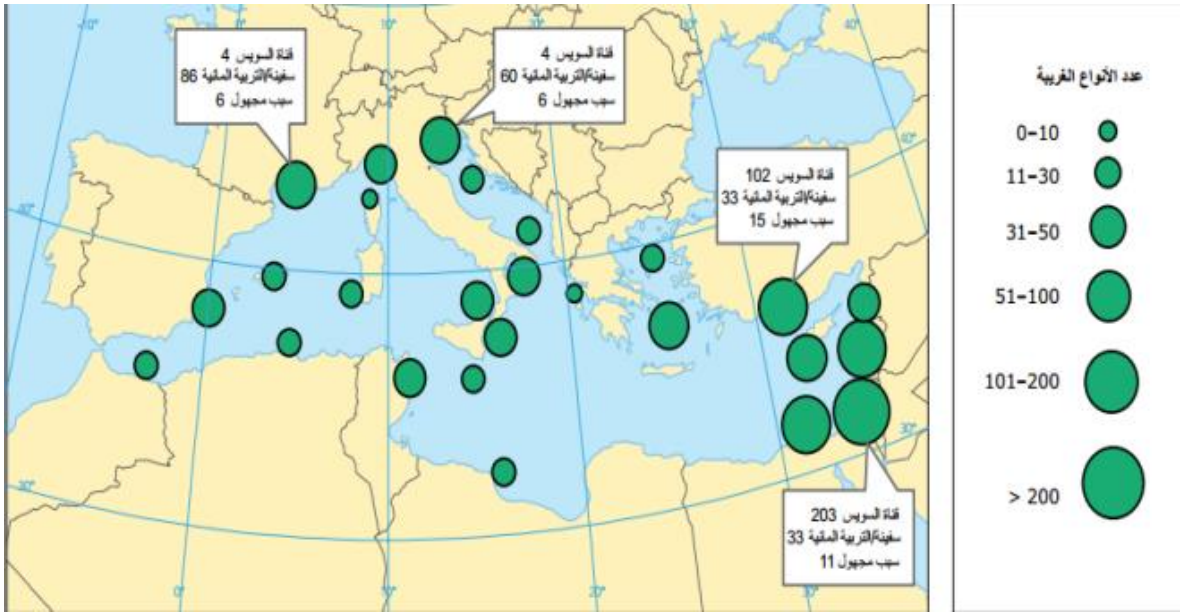

المصدر: تقرير وكالة البيئة الأوروبيةEEA ، **مرجع سابق**. ص. 48.

يتضح من الخريطة أن قناة السويس تعد أحد أكبر مصادر جلب الأنواع الغريبة إلى البحر المتوسط بحكم ان القناة تعرف توافدًا كبيرًا للسفن مما يزيد من احتمالية نقل الكائنات الغريبة والطحالب السامة إلى المحيط

[1] - نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، **مرجع سابق**، ص.23.

[2] - تقرير وكالة البيئة الأوروبيةEEA ، **مرجع سابق**، ص ص -8 .15.

المتوسط. ومن المؤكد أن توسيع القناة سيزيد من هذا الانتشار وقد يؤدي إلى زيادة نقل الطحالب السامة عبر هياكل السفن.

- الاستزراع المائي: وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن خطة عمل البحر المتوسط تشير إلى أن الاستزراع المائي بشكل مكثف أصبحت قضية مثيرة للقلق فقد شهد حجم الاستزراع المائي ارتفاعًا كبيرًا، حيث ارتفع من 19997 طن في عام 1970 إلى 339185 طن في عام 2000 وتعتبر التغيرات التي طرأت على التنوع البيولوجي، مثل انخفاض الثروة السمكية وانخفاض درجة التنوع والكتلة الحيوية، من النتائج السلبية التي نتجت عن الاستزراع المائي فهو يتم بشكل أساسي في المناطق الساحلية التي تتميز بتنوع حيوي كبير، والتي تتعرض لضغوط بشرية متزايدة مثل السياحة والنمو الحضري والنقل والزراعة، مما يؤدي إلى آثار خطيرة مثل تدهور المواطن البحرية القريبة من الأقفاص. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر هذه الأسماك على باقي الكائنات البحرية بشكل عام[1].

3- **المصادر الجوية.**

يمكن للهواء أن يطرح بعض الملوثات في البحر مثل: الجزيئات العالقة، البخار، المركبات الغازية حيث ينتج التلوث البحري عن طريق الجو بسبب الأنشطة التي يمارسها الإنسان على اليابس وتعتبر ظاهرة الأمطار الحمضية ناجمة عن انبعاث ثاني أكسيد الكبريت و أكسيد النتروجين الذي يصدر من المنشآت الصناعية ومحطات إحراق الفحم والسيارات، التي تطلق ملوثاتها في الجو وتتساقط نسبة من هذه الملوثات على الأرض ملوثة المياه العذبة ومياه البحيرات التي تعمل على زيادة تركيز المعادن الثقيلة في مياه البحر، إذ تتحرر هذه المعادن من الصخور بسبب عملية الحت والتعرية التي تسببها الأمطار الحمضية وتجرفها السيول إلى البحر أين تتسرب في القاع مع زيادة حموضة مياه البحر والبحيرات. كما يمكن للهواء الجوي أن ينقل جزيئات المعادن وبقايا المبيدات المستعملة من اليابس إلى البحر لتسقط فيه بفعل الأمطار مسببة تلوث كميائي خطير على البيئة البحرية[2].

[1] - تقرير وكالة البيئة الأوروبيةEEA ، **مرجع سابق**، ص ص. 9_ 14.

[2] - نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص. 25،26.

المطلب الثاني: و اقع التهديدات البيئية في جنوب المتوسط.

تُعَد منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق تأثراً بالتغيرات المناخية والتهديدات البيئية بسبب موقعها الجغرافي الفريد الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى. هذه التهديدات تتفاقم بفعل التغيرات المناخية العالمية التي تؤثر على البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، مما يزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية والنظم البيئية في جنوب المتوسط.

1-تهديدات الامن البيئي في جنوب المتوسط:

تشكل التهديدات البيئية في منطقة جنوب المتوسط تحديات متعددة الأبعاد لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى يمكن تحليل هذه التهديدات من خلال التأثيرات على الأمن المائي، الغذائي، الطاقي، والاستقرار السياسي في المنطقة:[1]

1. ندرة المياه

تعتبر ندرة المياه في منطقة جنوب المتوسط تهديداً رئيسياً للأمن القومي، حيث تتسبب التغيرات المناخية في تغيير أنماط هطول الأمطار وتسريع التبخر، مما يؤدي إلى انخفاض توفر المياه. هذا الأمر يؤدي إلى توترات بين الدول المتشاركة في مصادر المياه العابرة للحدود مثل نهر النيل ونهر الفرات، ويكون من نتائجها:

- **التأثير على الزراعة والأمن الغذائي**

تمثل الزراعة أحد القطاعات الأكثر تأثراً بندرة المياه، خاصة في دول تعتمد بشكل كبير على الزراعة للغذاء والتصدير مثل مصر والمغرب. يؤدي انخفاض توفر المياه إلى تراجع الإنتاج الزراعي، مما يؤثر على الأمن الغذائي ويزيد من الاعتماد على الواردات الغذائية. هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة معدلات الفقر والجوع، مما يفاقم من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

- **النزاعات على مصادر المياه العابرة للحدود**

[1] - المبادرة الإقليمية لندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا"، في: https://www.fao.org/neareast/action-areas/wsi/ar ، تاريخ الإطلاع على الموقع: (2024/05/15).

تعد مصادر المياه العابرة للحدود مثل نهر النيل ونهر الفرات مصادر رئيسية للنزاعات بين الدول المتشاركة في هذه الموارد. على سبيل المثال، تشهد العلاقات بين مصر والسودان وإثيوبيا توترات متزايدة بسبب مشروع سد النهضة الإثيوبي. وترى مصر في السد تهديداً لحصتها التاريخية من مياه النيل، والتي تعتمد عليها بشكل كبير لتلبية احتياجاتها المائية. على الجانب الآخر، تعتبر إثيوبيا السد مشروعاً حيوياً للتنمية الاقتصادية وتوليد الطاقة الكهرومائية. هذا الخلاف يهدد باندلاع نزاعات قد تتطور إلى صراعات مسلحة، مما يزعزع الاستقرار الإقليمي ويزيد من التوترات السياسية، بالإضافة إلى نزاع سد النهضة، تشهد منطقة جنوب المتوسط نزاعات أخرى تتعلق بالمياه. في سوريا والعراق، يعتبر نهر الفرات شريان الحياة للبلدين، وقد أدت السياسات المائية التركية لبناء السدود إلى تقليل تدفق المياه نحو سوريا والعراق، مما تسبب في توترات سياسية واقتصادية بين الدول الثلاث إذ تعتمد هذه الدُّول بشكل كبير على الفرات لري الأراضي الزراعية وتوفير مياه الشرب، وأي تقليص في إمدادات المياه يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية فيها.

- **التحديات البيئية والإيكولوجية**

تعاني منطقة جنوب المتوسط أيضاً من تدهور البيئة والإيكولوجيا نتيجة ندرة المياه، حيث يؤدي الاستخدام المفرط للمياه الجوفية إلى تملح التربة، مما يقلل من خصوبتها ويؤثر على الإنتاج الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، يتسبب نقص المياه في تراجع الأنظمة البيئية الطبيعية مثل الأهوار والمستنقعات، مما يهدد التنوع البيولوجي ويؤثر على سبل العيش للسكان الذين يعتمدون على هذه الأنظمة.

ومنه يمكن القول أن ندرة المياه في منطقة جنوب المتوسط تشكل تهديداً معقداً ومتشابكاً للأمن القومي والاستقرار الإقليمي. يتطلب مواجهة هذا التحدي تبني مقاربات شاملة ومستدامة تشمل التعاون الإقليمي وتعزيز السياسات المائية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لضمان توفير المياه للأجيال القادمة. كما أن معالجة هذه القضية ليست فقط مسألة بقاء ورفاهية، بل هي أيضاً ضرورة لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة[1]

[1] - "المبادرة الإقليمية لندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا"، **مرجع سابق.**

2. ارتفاع درجات الحرارة

تشهد منطقة جنوب المتوسط ارتفاعاً متزايداً في درجات الحرارة، مما يؤدي إلى تفاقم موجات الحر والجفاف. هذه الظواهر لها تأثيرات عميقة ومتعددة الأبعاد تمتد إلى صحة الإنسان والزراعة والنظم البيئية كما تخلق ضغوطاً اجتماعية وسياسية تستدعي استجابات حكومية فعالة، ومن نتائجها:

- **التأثيرات الصحية**

ارتفاع درجات الحرارة يزيد من مخاطر الإصابة بأمراض مرتبطة بالحرارة مثل الإجهاد الحراري، والسكتة القلبية، وأمراض الجهاز التنفسي، فكبار السن والأطفال والذين يعانون من أمراض مزمنة هم الأكثر عرضة لهذه المخاطر وموجات الحر المتكررة تؤدي إلى زيادة في عدد حالات دخول المستشفيات والوفيات، مما يشكل عبئاً كبيراً على نُظُم الرعاية الصحية.

- **التأثيرات على الزراعة**

تعتبر الزراعة في جنوب المتوسط من الأنشطة الاقتصادية الحيوية، إلا أنها تتعرض لضغوط شديدة بسبب ارتفاع درجات الحرارة. يؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل وزيادة احتياجات الري. التربة الجافة والتغيرات في نمط هطول الأمطار تجعل الزراعة أكثر صعوبة وأقل إنتاجية، مما يؤثر على الأمن الغذائي في المنطقة. الفلاحون والمزارعون يواجهون تحديات في الحفاظ على محاصيلهم، مما يدفع بعضهم إلى ترك الزراعة والهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص عمل بديلة.

- **التأثيرات البيئية**

تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تدهور النظم البيئية، بما في ذلك الغابات والمراعي. التصحر وتناقص التنوع البيولوجي يصبحان واقعين ملموسين، مما يؤثر على الحياة البرية والنباتية. الأنهار والبحيرات تتقلص، والمياه الجوفية تنضب بسرعة، مما يزيد من حدة مشكلة ندرة المياه[1].

[1] - قمة المناخ بشرم الشيخ: حول أثر التغيّر المناخي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، في: https://orientxxi.info/magazine/article6001 ، تاريخ الإطلاع: (05/06/2024).

3. الأبعاد السياسية والاجتماعية

من الناحية السياسية، يزيد ارتفاع درجات الحرارة من الضغط على الحكومات لتوفير خدمات صحية وبيئية فعالة وفشل الحكومات في التعامل مع هذه التحديات يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وزيادة التوترات السياسية. فالسكان الذين يعانون من آثار موجات الحر والجفاف قد يطالبون بإصلاحات وسياسات أكثر فعالية، مما قد يؤدي إلى احتجاجات واضطرابات إذا لم تتم تلبية مطالبهم.

4. ارتفاع مستوى سطح البحر

تواجه المدن الساحلية في منطقة جنوب المتوسط مخاطر كبيرة نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يتسبب في تأثيرات تتطلب استجابة شاملة من قبل الحكومات والمجتمعات المحلية. من بين هذه التأثيرات تدمير البنية التحتية الساحلية، حيث يؤدي ارتفاع مستوى البحر إلى تآكل الشواطئ وتدمير الطرق والموانئ والمباني السكنية والتجارية، مما يستلزم استثمارات ضخمة لإصلاح أو إعادة بناء هذه البنية التحتية. كما يزيد ارتفاع مستوى البحر من تواتر وشدة الفيضانات الساحلية، التي تؤدي إلى تلف الممتلكات، نزوح السكان، وتلوث مصادر المياه العذبة، مهددةً المدن الساحلية مثل الإسكندرية في مصر، بنغازي في ليبيا، وطنجة في المغرب. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تملح الأراضي الزراعية الساحلية نتيجة تسرب مياه البحر إلى التربة الزراعية إلى تقليل خصوبة التربة، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي ويهدد الأمن الغذائي في المنطقة.

من الناحية الاقتصادية، تتطلب حماية السواحل من تأثيرات ارتفاع مستوى البحر استثمارات ضخمة في بناء الحواجز البحرية والجدران الواقية ونظم الصرف الصحي المتقدمة، بالإضافة إلى تكاليف إعادة توطين السكان المتضررين وتوفير مساكن وخدمات بديلة، مما يزيد من الأعباء المالية على الحكومات. كما يتأثر قطاع السياحة، الذي يُعدّ مهماً لاقتصادات دول جنوب المتوسط، بتدمير الشواطئ والفنادق والمرافق السياحية، مما يقلل من إيرادات السياحة ويؤثر على الاقتصادات المحلية[1].

[1] - سامي عوده، التصحر في الجزائر، ارتفاع منسوب مياه البحر واختفاء الزراعة، الجزائر، 2022، فلم وثائقي قصير، المدة: 6 دقائق، في: https://lb.boell.org/ar/altshr-fy-aljzayr-artfa-mnswb-myah-albhr-wakhtfa-alzrat .

اجتماعياً وسياسياً، يؤدي النزوح الناجم عن الفيضانات وتدمير المنازل إلى زيادة الضغط على المناطق الحضرية الداخلية التي تستقبل النازحين، مما يزيد من البطالة، الضغط على الخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدلات الجريمة. التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ارتفاع مستوى البحر يمكن أن تؤدي إلى توترات سياسية داخل الدول المتضررة، حيث قد تواجه الحكومات التي تفشل في تلبية احتياجات المواطنين المتضررين احتجاجات واضطرابات سياسية.

5. التصحر

يشكل التصحر تحدياً كبيراً في منطقة جنوب المتوسط، حيث يتسبب في تدهور الأراضي الزراعية وتقلص مساحتها بشكل مستمر، مما يؤثر على الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي والسياسي في دول المنطقة. يعتمد العديد من هذه الدول على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل والغذاء، لذا فإن تأثيرات التصحر تكون وخيمة ومن الناحية الاقتصادية، يؤدي تقلص الأراضي الزراعية إلى زيادة البطالة والفقر بسبب فقدان فرص العمل في القطاع الزراعي، مما يزيد من معدلات البطالة وانخفاض دخل الأسر الريفية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تدهور الأراضي الزراعية إلى تراجع الإنتاج الزراعي، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الزراعي ويقلل من الصادرات الزراعية، ويزيد من الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية، وبالتالي يزيد الضغط على الموارد النقدية للدول المتأثرة.

6. فقدان التنوع البيولوجي

يشكل فقدان التنوع البيولوجي تهديدًا للنظم البيئية وقدرتها على تقديم خدمات بيئية ضرورية. يؤثر ذلك على الاقتصاد المعتمد على السياحة البيئية والزراعة، ويزيد من هشاشة النظام البيئي. على سبيل المثال، تعاني بعض المناطق في المغرب من تدهور التنوع البيولوجي، مما يؤثر سلباً على السياحة البيئية والاقتصاد المحلي.[1].

من خلال ما تم طرحه سابقا يمكن القول ان هذه التهديدات البيئية تتطلب اهتمامًا فوريًا وجهودًا منسقة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ حيث يعتمد التقدم في السياسات المناخية الذكية والخضراء بشكل كبير على فعالية المؤسسات العامة، وخاصة الأنظمة المالية والإدارية أين تلعب وزارات

[1] - Climate-smart Public Financial Management Middle East and North Africa (MENA) Conference, Cairo, Egypt, https://www.worldbank.org/en/events/2024/02/26/climate-smart-public-financial-management-middle-east-and-north-africa-mena-conference :in,February 26-29, 2024 .

المالية في دول جنوب المتوسط دورًا حيويًا في مواجهة هذه القضايا من خلال دمج الاعتبارات المناخية في السياسات المالية والتخطيط الاقتصادي، وتعزيز التعاون الدولي.

يؤدي دمج الاعتبارات المناخية في الموازنات والتخطيط الاقتصادي إلى ضمان استثمار الموارد بشكل فعال لمواجهة التغيرات المناخية كما أن تعزيز التعاون الدولي يمكن أن يسهم في تبادل المعرفة والتكنولوجيا الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هذا النهج يساهم في تأمين مستقبل أكثر استدامة لمنطقة جنوب المتوسط، حيث يتم تقليل التأثيرات السلبية لتغير المناخ على المجتمعات والاقتصادات المحلية. على سبيل المثال، من خلال تطوير سياسات طاقة مستدامة يمكن تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يخفف من التغيرات المناخية ويعزز الأمن البيئي في المنطقة.

لذلك، فإن الجهود المشتركة والتخطيط الفعال والتعاون الدولي تشكل العناصر الأساسية لضمان أن منطقة جنوب المتوسط قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية والمضي قدمًا نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا.

استنتاجات الفصل:

من خلال كل ما تم عرضه سابقا نستنتج انه:

- منطقة جنوب المتوسط تواجه تحديات بيئية متعددة تشمل التصحر، وارتفاع مستوى سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة، وندرة المياه. هذه التحديات تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.
- يتأثر الأمن الغذائي في المنطقة بشكل كبير بسبب تأثير التغير المناخي على الزراعة والموارد الطبيعية، مما يزيد من الضغط على الأمن الغذائي ويزيد من احتمالات اندلاع النزاعات والاضطرابات الاجتماعية.
- الاقتصاد والتنمية: تتسبب التحديات البيئية في تأثير سلبي على الاقتصاد الزراعي والسياحي في المنطقة، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والفقر، ويعيق فرص التنمية المستدامة.
- يشير واقع الأمن البيئي في جنوب المتوسط إلى أهمية التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية المشتركة، وتطوير الاستراتيجيات المشتركة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة.
- يلزم تطوير استراتيجيات متكاملة للتكيف مع التغير المناخي ومواجهة التحديات البيئية، بما في ذلك حماية السواحل، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- بشكل عام، يتبنى فهم أمن البيئة في منطقة جنوب المتوسط نهجًا شاملاً يشمل التحديات البيئية المتعددة والتعاون الدولي وتطوير الاستراتيجيات المشتركة للتعامل معها، وذلك لتعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة.

الفصل الثالث:
تداعيات الأمن البيئي على دول جنوب المتوسط وآليات المواجهة

الفصل الثالث: تداعيات الأمن البيئي على دول جنوب المتوسط وآليات المواجهة

تمهيد:

تواجه الدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط تحديات بيئية جسيمة تتنوع بين التلوث البحري وتدهور الأراضي والتصحر إضافة إلى التغيرات المناخية المتسارعة. هذه التهديدات لا تؤثر فقط على النظام البيئي بل تمتد لتشمل الأمن الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول حيث تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على الموارد الطبيعية والزراعية والبحرية إذ يعتبر تلوث المياه والتصحر وتراجع المخزون السمكي من أبرز المشاكل البيئية التي تهدد استقرار المنطقة، كما أن التغيرات المناخية تزيد من حدة هذه التحديات، مما يعزز من تدهور الموارد الطبيعية ويؤثر سلبًا على سبل العيش للسكان المحليين.

تؤدي هذه التحديات البيئية إلى زيادة الضغوط على الحكومات لاتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على الأمن البيئي. في هذا الفصل، سنستعرض أثر التهديدات البيئية على أمن دول جنوب المتوسط وتحليل الاستراتيجيات التي تعتمدها هذه الدول للتصدي لهذه التحديات.

الفصل الثالث: تداعيات الأمن البيئي على دول جنوب المتوسط وآليات المواجهة

المبحث الأول: تداعيات التهديدات البيئية على امن الدول الو اقعة جنوب المتوسط.

تواجه دول جنوب المتوسط مجموعة من التهديدات البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على أمنها واستقرارها. تساهم هذه التهديدات في تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية مما يعكس تأثيرها العميق على حياة السكان المحليين. في هذا السياق يُعد فهم العلاقة بين التدهور البيئي والأمن ضرورة ملحة لتحليل الوضع الراهن في المنطقة حيث يتمثل التهديد البيئي في جنوب المتوسط بمجموعة من المشاكل مثل التصحر، وتلوث المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، والتغيرات المناخية كلها عوامل تؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية وزيادة معدلات الفقر والبطالة والهجرة غير النظامية. يعتبر هذا المبحث مدخلاً لفهم الأبعاد المختلفة لهذه التهديدات وتأثيراتها المتعددة على الأمن في جنوب المتوسط مع التركيز على دراسة الأسباب والجوانب المختلفة لهذه القضايا البيئية وتأثيرها على الاستقرار الأمني والاجتماعي في المنطقة.

المطلب الأول: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية على أمن الدُّول الو اقعة جنوب المتوسط.

تعاني منطقة جنوب المتوسط من تداعيات خطيرة نتيجة التهديدات البيئية، مما ينعكس بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول. اذ تؤدي التغيرات المناخية والتحديات البيئية إلى مشاكل متعددة تشمل تدهور الزراعة، وزيادة البطالة، ونقص الموارد المائية، مما يفرض ضغوطًا كبيرة على المجتمعات ويزيد من معدلات الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تُساهم هذه التحديات في زيادة الأعباء الاقتصادية على الحكومات، حيث تُضطر إلى تخصيص موارد كبيرة لمواجهة الأزمات البيئية والتكيف مع آثارها على المدى الطويل.

1_ تدهور الأسس الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة جنوب المتوسط: [1]

أدت الثورة الصناعية والاستخدام المكثف لمصادر الطاقة المنتجة للغازات الدفيئة إلى اختلال النظام البيئي وإحداث تغيرات كبيرة في المناخ. لاحظ علماء المناخ والباحثون هذه التغيرات واستمرارها ومن هنا حاولوا التعريف بهذه الظاهرة وتبيان أسبابها وأخطارها. فحسب اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ، فإن التغيرات

[1] - 2023عام الأرقام القياسية في الكوارث الطبيعية... وضحايا حرائق وأعاصير وفيضانات وزلازل على مساحة الكرة الأرضية، **الشرق الوسط صحيفة العرب الأولى**، سبتمبر2023، في: https://aawsat.com/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/4550626-2023- .

المناخية هي "**تلك التغيرات التي يتسبب فيها النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة.**"

هذه التغيرات أثرت وما زالت تؤثر على الكرة الأرضية ولكن هذا التأثير نسبي ويختلف من منطقة إلى أخرى حيث تعد منطقة جنوب المتوسط الأكثر تضرراً بسبب موقعها الجغرافي ومناخها فعلى الرغم من أنها لا تساهم بدرجة كبيرة في التلوث أو التغير المناخي، إلا أنها مجبرة على التخفيف من وطأة التغيرات المناخية عليها، ففي المغرب مثلا وبسبب هذه التغيرات أصبحت البنى التحتية في المنطقة هشة وقابلة للانهيار حيث أودى الزلزال في منطقة جبال الأطلس الكبير2023 الذي بلغت قوته سبع درجات بحياة ما يقارب من ثلاثة آلاف ضحية وأوقع أكثر من 5500 مصاب وأطاح بالبنية التحتية للقرى النائية في المنطقة الجبلية الوعرة، ودمر المنازل وتسبب في انقطاع الكهرباء تاركاً سكان هذه القرى في معاناة، وتسبب في انهيار جزئي أو كلي لنحو 50 ألف منزل وفي سبتمبر الفارط، كذلك شهِدت بلدان جنوب المتوسط هطولات مطرية مبكرة، كان أخطرها في ليبيا2023 حيث أدى إلى وفاة ما يصل إلى عشرين ألف شخص نتيجة الفيضانات والسيول التي خلّفها إعصار "دانيال" في شرق البلاد[1]، وفي جنوب مصر، فقد 1100 شخص بيوتهم في الفيضانات وأصيب المئات بسبب لدغات العقارب التي خرجت من الأرض بسبب الظروف المناخية المتطرفة.

كما أن زيادة درجات الحرارة عما كانت عليه سابقاً أدت إلى انخفاض مستوى التساقط وأثرت في الموسم الزراعي فقد قدرت الزيادة الحالية في المتوسط السنوي لدرجة حرارة الهواء في منطقة المتوسط بحوالي 1.5 درجة مئوية، وذلك مقارنة بالمستويات التي كانت عليها خلال الفترة التي سبقت الثورة الصناعية، والتي تتجاوز المعدلات العالمية لارتفاع درجات الحرارة(+1.1)[2] حيث أحدثت هذه الأخيرة حرائق أودت الى القضاء على المساحات الخضراء في كل من الجزائر وتونس مخلفة بذلك العديد من الخسائر المادية والبشرية وحتى البيولوجية، هذه الحرائق تعكس تحديات الإدارة البيئية والحاجة إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الحرائق والتكيف مع التغيرات المناخية.

[1] - 2023عام الأرقام القياسية في الكوارث الطبيعية... وضحايا حرائق وأعاصير وفيضانات وزلازل على مساحة الكرة الأرضية، **صحيفة العرب الأولى، مرجع سابق.**

[2] - ليندة سباش، "تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية في شمال افريقيا وسياسات التكيف معها"، **مجلة السياسة العالمية**، م.5، ع.3، (2021) ص ص. 170-182.

من جهة أخرى، خبراء المناخ وجدوا أن السبب الرئيسي لفيضانات ليبيا يرجع إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية، إذ أنه مع زيادة الحرارة على سطح الأرض تتزايد فرص تشكل العواصف الجوية القوية وهي الحالات شبه المدارية أي عواصف البحر المتوسط. وتعد هذه الظواهر من التحديات المناخية. ناهيك عن تأثيرات ظاهرة "**النينو**"* التي لطالما حذر منها الخبراء والتي تؤثر على الضغط الجوي العالمي وتتلاعب بدرجات الحرارة.

سبب آخر للحرائق هو الاحتراز الذي يدفع بالهواء الساخن نحو الشمال في اتجاه أوروبا من البحر المتوسط، فضلا عن تأثيراته على دول الجنوب التي لم تعهد سابقا التعرض لهذا الكم من الكوارث الطبيعية في وقت واحد[1].

من خلال ما تم طرحه يمكن القول أن تأثير هذه الكوارث البيئية يتعدى الأضرار المباشرة ليشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية فمن الناحية السياسية تتعرض الحكومات لضغوطات متزايدة لتطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع التغيرات المناخية، وتحسين البنية التحتية، وتقديم الدعم الكافي للمتضررين وعدم القدرة على التعامل مع هذه التحديات يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي وزيادة السخط الشعبي.

على سبيل المثال، في المغرب يعكس الدمار الناتج عن الزلزال التحديات التي تواجه الحكومة في توفير الإغاثة الفورية وإعادة البناء حيث تتطلب هذه الكوارث استجابة سريعة وفعالة، وهو ما يضع ضغوطاً كبيرة على القدرات الحكومية والبنية التحتية. كذلك في ليبيا، أظهرت الفيضانات الناتجة عن إعصار "دانيال" ضعف الإدارة البيئية والاستعداد لمثل هذه الكوارث، ممّا أثار انتقادات واسعة للحكومة.

علاوة على ذلك، فإن هذه الكوارث تزيد من أهمية التعاون الإقليمي والدولي أين تحتاج دول جنوب المتوسط إلى تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والمؤسسات الدولية للحصول على الدعم المالي والتقني اللازم لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة، بدون هذا التعاون ستظل المنطقة عرضة للمزيد من الكوارث التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على استقرارها وأمنها.

---

[1] - منطقة شمال إفريقيا تئن.. كوارث متتالية لم تعهدها، ***سكاي نيوز عربية – أبوظبي***، سبتمبر 2023، في: https://www.skynewsarabia.com/technology/1653041 ، تاريخ الإطلاع: (2024/05/29).

*- **ظاهرة النينو هي**: ظاهرة مناخية تحدث في المحيط الهادئ، من خلال ارتفاع درجة حرارة سطح المياه في منطقة المحيط الاستوائي الغربي وتأثيراتها تمتد إلى أنحاء واسعة من العالم. يحدث ذلك عندما يتغير اتجاه الرياح السائدة وينتقل الهواء الدافئ من الغرب إلى الشرق عبر المحيط الهادئ أنظر أكثر: **ظاهرة النينو تُنذر بـ"بداية مثيرة للقلق" للعام 2024**، في: https://www.cnbcarabia.com/117743/2023/30/12/ .

كما أشارت دراسات وكالة ناسا لعام 2023 إلى استمرار ارتفاع درجات الحرارة العالمية، مما يؤثر بشكل كبير على مناطق متعددة، بما في ذلك جنوب المتوسط. وفقًا لمعهد جودارد لدراسات الفضاء (GISS) التابع لناسا، كان عام 2023 من بين الأعوام الأكثر حرارة على الإطلاق أين ترتبط هذه الزيادة بارتفاع تركيزات الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية مثل حرق الوقود الأحفوري[1]. والخريطة التالية توضح تأثير التغير المناخي وتوزيعه الجغرافي في جميع أنحاء العالم:

الخريطة رقم (05): توضح انحراف درجة الحرارة في جويلية 2023.

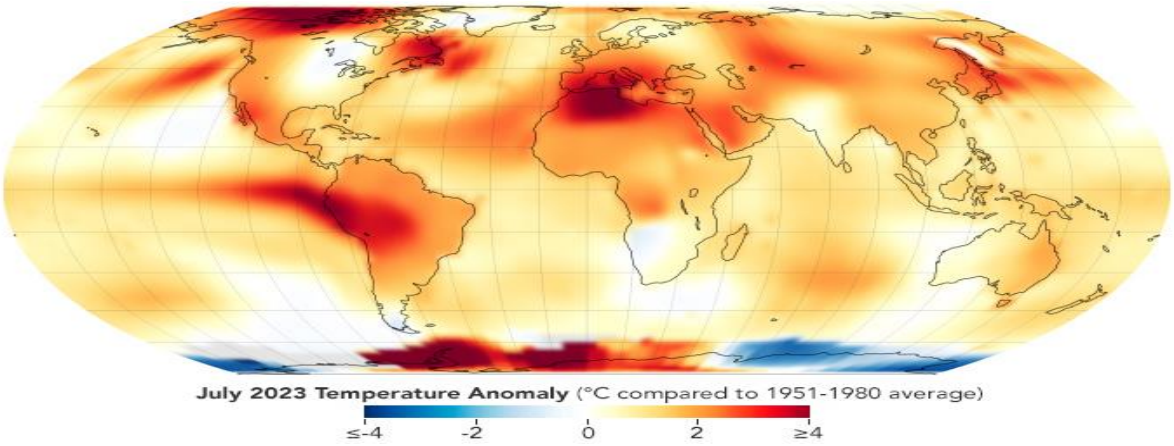

المصدر: Emily Cassidy , Op.Cit .

تُظهر الخريطة التي أصدرتها وكالة ناسا تغيرات درجات الحرارة العالمية، حيث تبرز المناطق باللون الأحمر الداكن بأنها أكثر سخونة. يمكن ملاحظة أن جنوب المتوسط يعاني من ارتفاع كبير في درجات الحرارة التي بدورها تؤثر على المناخ المحلي والزراعة والموارد المائية.

تشهد الكرة الأرضية تزايدًا في القلق حول قدرة المجتمع الدولي على مواجهة تغير المناخ وهو قلق تعززه التقارير العلمية المتزايدة حول تجاوز الكوكب لنقطة اللاعودة، وفقًا لتقرير مجلة "نيو ساينتست (New "

[1] - Emily Cassidy، July 2023 Was the Hottest Month on Record in: https://earthobservatory.nasa.gov/images/151699/july-2023-was-the-hottest-month-on-record , Accessed (19/05/2024).

(Scientist، يتوقع الباحثون أن يكون عام 2024 أكثر دفئًا من السنوات السابقة مع وصول ظاهرة «النينو» إلى ذروتها، مما يثير تساؤلات حول فعالية السياسات الدولية لمكافحة تغير المناخ[1].

من جانب آخر من المتوقع أن يقوض تغير المناخ تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة جنوب المتوسط بشكل واسع، مما يتسبب في اضطرابات اجتماعية واقتصادية عميقة لم تظهر بالكامل بعد. يتفق الخبراء على أن تغير المناخ يضخم أوجه عدم المساواة القائمة من حيث أنه يتحدى الأسس الاقتصادية للبلدان ويكثف المنافسة على الموارد إذ تتحمل الشرائح ذات الدخل المنخفض والأكثر ضعفًا وطأة الاضطرابات بشكل أكبر.

يفترض غالبًا أن رأس المال الاجتماعي والاقتصادي هو الدافع الرئيسي للتكيف بنجاح مع تغير المناخ مما يؤكد الحاجة إلى توفير الحماية والمساعدة للمجتمعات الأكثر تضررًا بما في ذلك التمويل المتعلق بالمناخ[2] على سبيل المثال، تحتاج دول مثل المغرب وليبيا إلى دعم دولي كبير لتطوير بنية تحتية مقاومة للمناخ ولتعزيز قدرتها على التكيف مع الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات التي تؤدي إلى خسائر بشرية واقتصادية كبيرة. كذلك تؤثر التغيرات المناخية على صغار المزارعين*، والمشتغلين بالرعي، والمزارعين، والصيادين. هذه الفئات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية المتأثرة بشدة بالتغيرات المناخية، مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات البيئية والاقتصادية[3]. حيث أن المحاصيل الزراعية في منطقة جنوب المتوسط تعاني من فشل متزايد خلال مواسم الحصاد نتيجة للتغيرات المناخية فتزايد درجات الحرارة يؤدي إلى جفاف التربة وزيادة التبخر مما يقلل من الرطوبة الضرورية لنمو المحاصيل كما أن التغيرات في أنماط هطول الأمطار تؤدي إلى تقلبات في الإنتاج

[1] - 2023عام الأرقام القياسية في الكوارث الطبيعية... وضحايا حرائق وأعاصير وفيضانات وزلازل على مساحة الكرة الأرضية، الشرق الوسط صحيفة العرب الأولى، **مرجع سابق.**

[2] - Frederik Wehery and Ninar Fawal, Cascading climat effects in the Middle East and North Africa adapting through inclusive Governance in: **https://carnegieendowment.org/research/2022/02**, Accessed (2024/05/20).

[3] -Hamouchene, H. et Minio-Paluello, M. (2015) La prochaine révolution en Afrique du Nord: la lutte pour la justice climatique [en français et arabe]. Platform London, Environmental Justice North Africa, Fondation Rosa Luxemburg, et Ritimo. Version arabe disponible sur : **https://www.rosalux.de/en/publication/id/4062/the-coming-revolution-the-fight-for-climatejustice-survival** et version française sur : **https://www.ritimo.org/La-prochainere%CC%81volution-en-Afrique-du-Nord-la-lutte-pour-la-justice** , vu le (2024/05/20).

*- **المزارعين الصغارهم**: أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يديرون محاصيلهم بنفسهم، ولكنهم يرتبطون بملكية أساسية تتمثل في مصنع معالجة أو مزرعة. في : https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/، تاريخ الإطلاع: (2024/05/29).

الزراعي[1]. فالمحاصيل الحساسة مثل القمح، الذرة، والزيتون تتأثر بشكل خاص مما يؤثر على الأمن الغذائي في المنطقة.

اهم مشكلة يمكن طرحها بخصوص تحقيق الامن الغذائي هي ندرة المياه وانتشار ظاهرة الجفاف التي أصبحت تشكل تحدي كبير على المزارعين وبالتالي التأثير على القطاع الفلاحي، ففي منطقة جنوب المتوسط تعتبر موريتانيا الدولة الأكثر أريحية حيث تُقدر حصة الفرد من الماء سنوياً بأكثر من 1700 متر مكعب ويعود ذلك لعاملين أساسيين: وجود نهر السنغال الذي يمر عبر أراضيها وقلة عدد السكان الذي بلغ حوالي 4.6 مليون نسمة في عام 2021. ومع ذلك، فإن موريتانيا تفتقر إلى بنية تحتية متطورة لتجميع المياه والمحافظة عليها وهذا يجعلها بحاجة إلى اتخاذ سياسات وتدابير للحفاظ على مواردها المائية خاصة وأن نهر السنغال مورد مائي مشترك بين عدة دول وينبع من خارج موريتانيا، يأتي المغرب في المرتبة الثانية من حيث توفر المياه إذ تقدر حصة الفرد السنوية بـ650 متر مكعب مما يضعه في وضع أفضل بقليل من باقي الدول في المنطقة. على الجانب الآخر، تعاني ليبيا وتونس والجزائر من ندرة المياه المطلقة حيث تقل حصة الفرد السنوية عن 500 متر مكعب[2]. يعكس هذا الوضع الحرج واقع الأمن المائي المتدهور في جنوب المتوسط والذي يتفاقم سنوياً بسبب الجفاف المستمر النمو السكاني السريع، وزيادة التلوث نتيجة التوسع الحضري والصناعي.

مما تم طرحه يمكن القول أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأمن المائي والأمن الغذائي، حيث تُعتبر المياه جزءاً أساسياً من رأس المال الطبيعي. في دول جنوب المتوسط مثل المغرب، الجزائر، تونس وليبيا تم الاعتماد على سياسات زراعية لزيادة الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات السوق الوطنية أين تم توسيع الأراضي الزراعية المروية، ومع أن هذه السياسات حققت نجاحات متفاوتة إلا ان التغيرات المناخية وسنوات الجفاف أثرت بشكل مباشر على القطاع الزراعي، نتيجة لذلك لجأت هذه الدول مؤخراً إلى تكنولوجيا تحلية مياه البحر لتلبية احتياجات السكان من المياه النقية[3].

---

[1] - Amouzai, A. et Kay, S. (2021) “Surmonter la crise de Covid-19 avec équité: Le combat pressant pour la souveraineté alimentaire en Afrique du Nord”. Transnational Institute et Réseau nord-africain pour la souveraineté alimentaire. Disponible sur https://www.tni.org/en/publication/towards-a-just-recovery-from-the-covid-19-crisis? Vu le (21/05/2024).

[2] - هيئة الأمم المتحدة الإسكوا (2019)، التوجه نحو الامن المائي في المنطقة العربية، في:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/moving-towards-achieving-water-security-arab-region-arabic.pdf.

[3] - فضيل براهيم مزاري، الشح المائي وانعكاساته على الامن الغذائي في شمال افريقيا، **مجلة السياسة العالمية**، م.7، ع.2 (2023)، ص.436.

وبالرغم من تحقيق دول جنوب المتوسط اكتفاءً ذاتيًا في معظم أنواع الخضر والفواكه، إلا أنها لازالت تعتمد بشكل كبير على استيراد الحبوب وخاصة الجزائر والمغرب، نظرًا للزيادة السكانية وضعف الإنتاج الزراعي المحلي بسبب ظاهرة الجفاف. في ظل الشح المائي الناتج عن التغيرات المناخية يبرز التساؤل حول جدوى السياسات الزراعية الحالية في المنطقة فهل من الحكمة مواصلة زراعة محاصيل تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه؟ وهل يجب إعادة النظر في خيارات الزراعة لتحديد المحاصيل التي يمكن زراعتها محليًا وتلك التي يمكن استيرادها؟

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأمن المائي والأمن الغذائي مرتبطان بشكل وثيق، وتزايد عدد السكان قد يزيد من تعقيد الأزمة أو يخفف منها. ورغم الجهود المبذولة في قطاع الري، لا يزال القطاع الزراعي في تونس والجزائر والمغرب يعاني من نقص حاد في المياه مما يجعل المحاصيل الزراعية غير كافية لتلبية الطلب المحلي. تبعية هذه الدول للسوق الدولية تزداد حدة كل سنة خاصة في مواسم الجفاف مما يؤثر على الأمن الغذائي للسكان، كذلك في ليبيا أزماتها العميقة والمعقدة تتطلب مسارًا لبناء الدولة واتخاذ سياسات عاجلة للنهوض بكافة القطاعات وخاصة الزراعة والري. أما في موريتانيا فرغم توفرها على موارد مائية كافية بفضل نهر السنغال إلا أن عدم وجود بنية تحتية متطورة والتحديات الاجتماعية والطبيعية تجعل من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي في الزراعة مما يؤدي إلى تبعية غذائية للسوق الدولية[1].

من هنا، يتضح أن التحديات البيئية تؤثر بشكل كبير على السياسات الزراعية والأمن الغذائي في دول جنوب المتوسط، مما يستدعي تطوير استراتيجيات مستدامة للتكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف آثارها السلبية على الأمن الغذائي والمائي.

بخصوص الأمن المائي هو لا يرتبط فقط بالندرة، بل يرتبط كذلك بأهم تحدي وهو تلوث المسطحات المائية والذي يتسبب في عدة مشاكل اقتصادية وصحية تهدد سكان الدول المشاطئة للبحار، إذ تعد مشكلة تلوث مياه ساحل جنوب المتوسط من أبرز التحديات البيئية التي تواجه المنطقة وتنعكس آثارها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هذا التلوث ينتج بشكل رئيسي عن الأنشطة البشرية بما في ذلك التصنيع، الصرف الصحي غير المعالج، والتلوث النفطي الناتج عن الشحن البحري. وفقاً لتقارير منظمة الأمم المتحدة للبيئة، فإن

[1] - فضيل إبراهيم مزاري، **مرجع سابق**، ص. 440.

حوالي 85% من التلوث البحري في البحر المتوسط يأتي من مصادر برية، مما يتسبب في تدهور جودة المياه ويؤثر سلباً على الحياة البحرية والاقتصادات الساحلية.

إن التأثيرات الاقتصادية لهذه الظاهرة تشمل قطاعي السياحة والصيد بشكل رئيسي حيث تعتبر السياحة الساحلية مصدر دخل حيوي لدول جنوب المتوسط مثل تونس، المغرب، ومصر، كما تزايدت أهميتها بسبب الإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تتمتع بها بلدان المنطقة. ويمكن النظر إلى هذا القطاع باعتباره محركا رئيسيا وبديلا طويل الأجل للاقتصاديات الإقليمية فضلا عن كونه مصدرا للعملات الأجنبية ومع ذلك، فإن هذا القطاع معرض بشكل جوهري لتأثيرات تغير المناخ ويرجع ذلك إلى ارتباطه الوثيق بالجوانب الجغرافية والبيئية للمنطقة. علاوة على ذلك، يعتبر القطاع من أكثر القطاعات استهلاكا للمياه من حيث الشرب والصرف الصحي وغيرها من الخدمات. كما سيكون للأحداث الجوية المتطرفة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفيضانات المناطق الساحلية، وتآكل السواحل، وتدهور النظم البيئية تأثير ضار كبير على قطاع السياحة، مما يقلل أو يعدل الموسم السياحي، وأعداد الزوار، والدخل السياحي. بالتالي يمكن القول ان هذه الاضطرابات تؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على السياحة[1]. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد العديد من السكان المحليين على الصيد كمصدر رئيسي للرزق وتلوث المياه يسبب انخفاض مخزون الأسماك وتدهور النظم البيئية البحرية، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية على الصيادين.

قال الخبير في شؤون البيئة من مركز ساخاروف أشرف شيباني إن تنوع البيئة المائية في منطقة جنوب المتوسط تتعرض إلى خطر كبير نتيجة مجموعة من العوامل ومنها غياب التخطيط الطويل الأمد وضعف تطبيق القوانين واللوائح والتغافل عن متابعة تطبيق السياسات البيئية على النحو اللازم. وتشمل هذه العوامل أيضًا ارتفاع درجات حرارة المحيطات نتيجة التغير المناخي، وهذا ما يُعرِّض أنواعًا كثيرة من الأحياء المائية إلى خطر الانقراض، وضرب شيباني مثلًا بالسلطعون الأزرق الذي غزا سواحل تونس منذ عام 2014 للدلالة على أن "بعض أنواع الأحياء المائية المحلية تواجه خطر الانقراض، بينما تواصل بعض الأنواع الغريبة اختراق المنطقة والانتشار فيها وهذا ما يخل بالتوازن البيئي البحري الذي كان قائمًا[2]." هذا النوع أصبح ينتشر كذلك في

[1] - المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، "**النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"، ماي 2023، ص.94.

[2] - بحار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. عالم جديد يفرض واقعًا جديدًا، في: https://fanack.com/ar/climate/features-insights/mena-seas-new-species-harbor-new-reality~263058/ ، تاريخ الإطلاع: (2024/05/28).

الجزائر وهو ما يخيف الحكومة اليوم وذلك لأنه يقوم بالقضاء على الأصناف الطبيعية الموجودة على طول الشريط الساحلي الجزائري، ويكون من نتائجه القضاء على الثروة السمكية.

كذلك من الانعكاسات السلبية للتلوث البحري أنه يدمر صحة الإنسان والمنظومات البيئية، فهي تتداخل بشكل معقد وتسبب سلسلة من المشاكل البيئية والصحية، حيث تتراكم الملوثات المختلفة مثل المواد الكيميائية السامة (كالزئبق والرصاص) واللدائن الدقيقة في الكائنات البحرية مما يؤدي إلى مشاكل صحية جسيمة للأشخاص الذين يعتمدون على هذه الكائنات في غذائهم. تؤدي عملية التراكم الحيوي إلى تركيز هذه الملوثات على طول السلسلة الغذائية، وعند تناول البشر لهذه الكائنات، تنتقل الملوثات إليهم مسببة أمراضاً خطيرة مثل السرطان، واضطرابات في الجهاز العصبي، وأمراض القلب، ومشاكل في الخصوبة والتكاثر[1] فالزئبق، على سبيل المثال يمكن أن يسبب تلفاً عصبياً خطيراً، خاصة على كبار السن والأطفال الصغار، وهذا يزيد من العبء على الأنظمة الصحية الوطنية. فزيادة حالات الأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة تؤدي إلى تكاليف صحية إضافية وتؤثر على الإنتاجية الاقتصادية للحكومة اين تضطر لتحسين البنية التحتية للصرف الصحي، وتطوير أنظمة معالجة المياه، وتعزيز التشريعات البيئية. على سبيل المثال المغرب، تونس، والجزائر اتخذت خطوات لتحسين إدارة الموارد المائية وتقليل التلوث الصناعي لكن ذلك يستلزم استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والبنية التحتية البيئية. هذا العبء المالي يؤثر بشكل كبير على الميزانيات الوطنية، حيث يتم تخصيص جزء كبير منها لمواجهة تداعيات التلوث البيئي وتحسين الظروف الصحية للسكان.

باختصار، التحديات البيئية والصحية المرتبطة بالتلوث في جنوب المتوسط تفرض على الحكومات التزامات مالية كبيرة، مما يستدعي استراتيجيات فعالة وشاملة للتخفيف من هذه الآثار وحماية الصحة العامة.

كذلك تطرح لنا التهديدات البيئية وكل ما احدثته من انعكاسات اجتماعية سلبية مشكلة الهجرة بسبب التغيرات المناخية التي أصبحت تؤثر على النمط المعيشي في منطقة جنوب المتوسط، وهناك طريقتان رئيسيتان لدراسة آثار تغير المناخ على الهجرة:

[1] - عبر عفاف كواص، التلوث البحري في تونس: حدود الانسجام ضمن السياسة البيئيّة، في: https://houloul.org/ar/2022/01/10/ ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/28).

1. **الكوارث البيئية المفاجئة**: الكوارث الطبيعية مثل العواصف والفيضانات غالبًا ما تؤدي إلى نزوح فوري للسكان وتكون هذه الهجرات قصيرة الأجل وتغطي مسافات قصيرة نسبيًا حيث يسعى السكان إلى العودة إلى مناطقهم بعد انتهاء الكارثة أو بعد تلقي المساعدات اللازمة لإعادة الإعمار.

2. **التغيرات المناخية التدريجية** :التغيرات المناخية طويلة الأجل مثل الجفاف وتآكل السواحل وارتفاع درجات الحرارة، تؤثر بشكل أكبر على بعض المجموعات السكانية مقارنة بغيرها. هذه التغيرات تجعل الظروف المعيشية غير مستقرة، مما يدفع السكان إلى الهجرة بحثًا عن مناطق أكثر استقرارًا[1].

تعتبر التهديدات البيئية البطيئة مثل التصحر وارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف من العوامل الرئيسية التي تدفع الأفراد إلى النزوح من مناطقهم الأصلية وهذا بسبب قدرتهم المحدودة على التكيف مع التغيرات البيئية حيث أنه في العديد من الدول النامية يُعَدُّ التكيف مع آثار التغير المناخي تحديًا كبيرًا بسبب نقص الموارد المالية والتقنية. فوفقًا للبنك الدولي من المتوقع أن تستضيف دول منطقة جنوب المتوسط حوالي 19 مليون "مهاجر بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ" داخل بلدانهم بحلول العام 2050.

إن الهجرة العابرة للحدود نتيجة للتغيرات المناخية تظل قضية حساسة ومعقدة. وفقًا لمبادرة التنقل من أجل المناخ في إفريقيا(ACMI) من المتوقع أن تشهد القارة الإفريقية ككل حوالي 113 مليون مهاجر داخليًا بحلول عام 2050، فالهجرة الداخلية الناجمة عن التغيرات المناخية تتسبب في ضغوط هائلة على البنية التحتية المحلية والموارد الطبيعية في الدول الواقعة جنوب المتوسط[2] مثل المغرب والجزائر وتونس أين يؤدي تدهور الأراضي الزراعية وندرة المياه إلى نزوح السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وهذه التحركات السكانية تؤدي إلى اكتظاظ المدن وتفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فالمغرب على سبيل المثال يشهد تنقلات داخلية كبيرة بسبب الجفاف المتكرر الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية، وفي الجزائر يؤدي التصحر وتدهور الأراضي إلى نزوح المزارعين نحو المدن مما يزيد من الضغط على الخدمات الأساسية مثل السكن

[1] - ألكسيس ما كلين ونسرين بن إبراهيم، "**هل تغير المناخ عامل دافع للتنقل؟ تحليل التصورات في مصر والمغرب وتونس**"، في: https://www.icmpd.org/file/download/59878/file/Climate%2520Change_AR_Final.pdf ، ص. 11.

[2] - CLIMATE **JUSTICE Africa** is a small carbon polluter, but hard hit by climate disruption, in: **https://africa.climatemobility.org/stories/climate-justice**, Accessed (2024/05/27).

والصحة والتعليم. تونس أيضًا تعاني من تداعيات التغيرات المناخية على القطاع الزراعي مما يدفع السكان إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل.

إضافة إلى ذلك، التهديدات البيئية تؤدي إلى نزوح جماعي بسبب الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والعواصف. في مصر على سبيل المثال، يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدًا كبيرًا لمناطق دلتا النيل، مما يمكن أن يؤدي إلى نزوح آلاف السكان من هذه المناطق الخصبة إلى مناطق أخرى داخل البلاد[1].

من خلال ما تم طرحه يمكن القول أنه للتعامل مع هذه التحديات، تحتاج دول جنوب المتوسط إلى تطوير استراتيجيات شاملة تشمل تعزيز البنية التحتية، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتبني تقنيات زراعية مستدامة. كما يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات تعزيز القدرات المحلية على التكيف مع التغيرات المناخية وتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للنازحين.

2_ تأثير السياسات الدولية على الأمن البيئي في جنوب المتوسط:

ان الانعكاسات الناتجة عن التهديدات البيئية هي نتيجة لاستمرار العالم في الاعتماد على الوقود الأحفوري، وهو قرار اتخذته الشركات والحكومات الغربية بالتعاون مع الطبقات الحاكمة في مختلف الدول. هذه الاستراتيجية تعززها الأنظمة السلطوية في منطقة جنوب المتوسط، حيث يتم وضع خطط الطاقة والمناخ بالتنسيق مع داعميهم في الرياض وبروكسل وواشنطن. هذا التحالف يعكس تواطؤ النخب المحلية الثرية مع الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تستغل هذه المؤسسات المالية والشركات العالمية موارد الدول النامية لتحقيق أرباحها، بينما تتجاهل العدالة المناخية وحقوق الإنسان الأساسية. فعلى الرغم من الوعود المعلنة بتحقيق التنمية المستدامة والحد من انبعاثات الكربون، تُظهر تصرفات هذه المؤسسات أنها تعمل ضد مصلحة الشعوب وبيئتهم. مثلاً، تدعم مشاريع الطاقة الضخمة التي تعتمد على الوقود الأحفوري في المناطق النامية، ما يعزز التلوث البيئي ويزيد من انبعاثات الكربون.

[1]- ألكسيس ما كلين، **"تقرير حول المجتمعات الريفية والهجرة :تقييم عوامل الهجرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط"**، في: https://www.icmpd.org/file/download/58921/file/EMM5_Rural%2520Communities%2520and%2520Migration_AR_Web.pdf.

تتجلى هذه الديناميات بوضوح في السياسات المتبعة في دول جنوب المتوسط، حيث تساهم المشاريع الكبيرة في التوسع الصناعي وزيادة الاعتماد على الطاقة الأحفورية دون اعتبار كافٍ للآثار البيئية السلبية. علاوة على ذلك تعاني هذه الدول من ضغوط اقتصادية تجعلها مضطرة للامتثال لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، ما يعوق جهودها لتحقيق العدالة المناخية والانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة.

اضافة إلى التأثير البيئي، تتسبب هذه السياسات في تفاقم الفقر وعدم المساواة الاجتماعية. فالمجتمعات الفقيرة تتحمل العبء الأكبر من آثار التغير المناخي، بما في ذلك الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والكوارث الطبيعية المتكررة. هذه الظروف تدفع بموجات هجرة داخلية ودولية، تزيد من الأعباء على الموارد والخدمات في الدول المستقبلة، وتفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية[1].

بالتالي، يمكن القول إن الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري هو قرار يحمل في طياته تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، وهو يتطلب إعادة نظر شاملة في السياسات الحالية وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق العدالة المناخية وحماية بقاء الجنس البشري.

كل عام، يجتمع قادة العالم السياسيين والمستشارين والإعلام ولوبيات الشركات في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بهدف وضع استراتيجيات لمواجهة التغير المناخي. ومع ذلك وعلى الرغم من التهديد الواضح الذي يواجه كوكب الأرض، تستمر الحكومات في السماح بزيادة الانبعاثات الكربونية مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة البيئية. بعد ثلاثة عقود من المحادثات والوعود (تشير إلى الفترة من 1995 إلى يومنا هذا تقريبا. خلال هذه الفترة كانت هناك وعود كثيرة واتفاقيات مثل بروتوكول كيوتو (1997) واتفاقية باريس (2015)، إضافة لذلك **الاستجابات الوطنية والإقليمية والتي يخطط لها مستقبلا والمتمثلة في:**

- **الاتحاد الأوروبي:** الذي يقود للجهود العالمية في مكافحة تغير المناخ من خلال سياسات الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات، مع التزام بخفض الانبعاثات بنسبة 55% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990.

[1] - Amsterdam, Les Amis de la Terre International, **rapports de la poursuite de chimères carbonées**, FÉVRIER | 2021, p.15.

- **الصين** :كأكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة، تتبنى استراتيجيات طموحة لتحويل اقتصادها نحو الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على الفحم، مع أهداف لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

- **الولايات المتحدة:** بعد العودة إلى اتفاقية باريس للمناخ تحت إدارة بايدن، تلتزم الولايات المتحدة بخفض الانبعاثات بنسبة 50-52% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2005، وتطوير بنية تحتية خضراء)

وصفت الناشطة البيئية السويدية غريتا ثونبرغ **Greta Thunberg** المؤتمرات الدولية المتعلقة بتغير المناخ بـ "بلاه بلاه بلاه"، معبرة بذلك عن فشل هذه المحادثات في تحقيق أي تقدم ملموس في مواجهة التغير المناخي. السبب وراء هذا الفشل يكمن في تضارب المصالح بين الدول، حيث تستمر الحكومات في السعي لتحقيق مصالحها الوطنية على حساب الالتزامات البيئية العالمية. هذا السلوك يعزز منطق القوة ويفاقم الوضع البيئي العالمي، حيث تظل الاتفاقيات الدولية مثل بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس وغيرها حبرًا على ورق دون تنفيذ فعلي، فكل تلك المؤتمرات والاتفاقيات تروج لحلول كاذبة تهدف فقط لجني الأرباح. ومن بين هذه الحلول تجارة الكربون* و"الصفر الصافي*" و"الحلول المستندة إلى الطبيعة"، التي تُستخدم كأدوات لتجنب اتخاذ إجراءات حقيقية لتقليل الانبعاثات الكربونية[1]. فبدلاً من إجبار الأمم الصناعية والشركات متعددة الجنسيات على تقليل الانبعاثات الكربونية وترك الوقود الأحفوري في باطن الأرض، يتم الترويج لمثل هذه الحلول التي لا تعالج جذور المشكلة.

من ناحية أخرى، تجد دول جنوب المتوسط نفسها تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات التي تواصل الاستثمار في مشاريع الوقود الأحفوري. فالدول مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا، رغم وعودها بتحقيق التنمية المستدامة، تجد نفسها في موقف ضعيف بسبب الاعتماد الكبير على الدعم المالي والتكنولوجي من الدول الغنية والشركات الكبرى التي تواصل الترويج لحلول سطحية بدلًا من اتخاذ إجراءات جذرية.

---

[1] - Amsterdam, Les Amis de la Terre International, **Op. Cit**, p.15-19.

*- **تجارة الكربون** :هذه هي آلية تتيح للشركات والدول شراء وبيع حقوق الانبعاثات الكربونية. الفكرة هي أن يتم تحديد حد أقصى للانبعاثات ومن ثم يتم منح أو بيع حقوق للانبعاثات في إطار هذا الحد. إذا كانت شركة ما تحتاج إلى تجاوز هذا الحد، يمكنها شراء حقوق إضافية من شركة أخرى لديها فائض من هذه الحقوق.

*- **الصفر الصافي** :يعني تحقيق توازن بين كمية الكربون المنبعث وكمية الكربون التي يتم إزالتها من الغلاف الجوي. بعبارة أخرى، أي كربون يُطلق في الجو يجب أن يُقابله إزالة نفس الكمية من الكربون، للوصول إلى حالة "صفر انبعاثات صافية."

إن التركيز على التجارة في الكربون ومفهوم "الصفر الصافي" يعني أنه يمكن للدول والشركات تعويض انبعاثاتها الكربونية بدلاً من تقليلها فعليًا، مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري. بالنسبة لدول جنوب المتوسط، يعني استمرار معاناتها من التأثيرات السلبية للتغير المناخي، دون الحصول على الدعم الكافي للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة أو تحسين بنيتها التحتية لمواجهة التحديات البيئية.

من جانب آخر، تعمل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ووكالات التنمية الأوروبية والأمريكية على دفع نموذج اقتصادي مستقبلي يركز بشكل متزايد على خصخصة الموارد والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والأرض والطاقة. هذا الاتجاه يشجع على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، خاصة في مجال الطاقة المتجددة، حيث تُمنح الشركات الخاصة دورًا أكبر في تطوير وإدارة هذه الموارد. في دول مثل تونس والمغرب، تترجم هذه السياسات إلى حوافز قوية للمستثمرين الأجانب لإنتاج الطاقة الخضراء، حتى وإن كان ذلك لأغراض التصدير حيث تسمح القوانين التونسية، على سبيل المثال، باستخدام الأراضي الزراعية لمشروعات الطاقة المتجددة مما يزيد من تعقيد التحديات المرتبطة بالتبعية الغذائية في بلد يعاني بالفعل من نقص في الاكتفاء الذاتي الغذائي[1].

يعتمد هذا النموذج على منطق الربح الخاص، حيث يتم دفع المزيد من الخصخصة* في كل قطاع تقريبًا، بما في ذلك قطاع الطاقات المتجددة. ورغم أن هذه السياسات يمكن أن تؤدي إلى تحسين الكفاءة وزيادة الاستثمارات الأجنبية، فإنها تثير مخاوف كبيرة بشأن العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية. الخصخصة الواسعة والهيمنة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات قد تؤدي إلى تآكل حقوق المواطنين في الوصول إلى الموارد الأساسية، مثل المياه والطاقة، مما يعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويزيد من الضغوط على المجتمعات المحلية. في هذا السياق، يبدو أن منطقة جنوب المتوسط بما فيها تونس والمغرب، تُستخدم كحقل تجارب لهذه السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية دون أن تواجه مقاومة كبيرة حتى الآن، مما يعكس ضعف البنية السياسية والمؤسساتية في مواجهة هذه التغيرات.

---

[1] - تونس، مجموعة العمل من اجل السيادة الغذائية، غذائنا، فلاحتنا، سيادتنا، **وثيقة تحليل للسياسات الفلاحية التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية**، جوان 2019، ص، ص. 60_64.

*-**خصخصة الموارد** :تشمل المياه، الأرض، والطاقة. بدلاً من أن تكون هذه الموارد تحت إدارة الحكومة، يتم نقلها إلى شركات خاصة بهدف تحسين الكفاءة وزيادة الاستثمار.

من منظور سياسي، فإن هذه الاستراتيجيات تعكس توجهًا نحو تهميش الدولة وتقليص دورها في إدارة الموارد الاستراتيجية، مما يثير قلقًا بشأن القدرة على الحفاظ على السيادة الوطنية وتأمين حقوق المواطنين. الهيمنة الاقتصادية للشركات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى زيادة التبعية الخارجية وتقليل القدرة على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. في النهاية، يشكل هذا التوجه تحديًا كبيرًا للحكومات والمجتمعات المحلية، التي يجب أن تتوازن بين الحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي، وبين ضرورة حماية حقوق المواطنين وضمان العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية.

تشهد منطقة جنوب المتوسط آثارًا وحلولًا للأزمة المناخية تختلف عن تلك الموجودة في مناطق أخرى، بسبب تاريخها السياسي والجيوفيزيائي الفريد. تاريخيًا، انخرطت دول جنوب المتوسط في الاقتصاد الرأسمالي العالمي حيث أجبرت القوى الاستعمارية دول المنطقة على بناء اقتصاداتها حول استخراج وتصدير الموارد الخام واستيراد السلع الصناعية ذات القيمة العالية، مما أدى إلى نقل واسع النطاق للثروة إلى المراكز الإمبريالية على حساب التنمية المحلية[1]. استمرار هذه العلاقات غير المتكافئة حتى اليوم يؤكد دور دول جنوب المتوسط كمصدر رئيسي للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمحاصيل الزراعية النقدية، مما يعمق التبعية الغذائية والأزمة البيئية. يُظهر هذا الوضع كيف أن النمط الاقتصادي الاستخراجي التصديري يرسخ علاقات الهيمنة الإمبريالية ويعيد إنتاج تراتبيات استعمارية جديدة، مما يعوق جهود التنمية المستدامة ويعزز من تبعية المنطقة للمصالح الاقتصادية العالمية، ويؤدي إلى تفاقم الأزمات البيئية والاجتماعية المحلية. فمثلا ما حدث في الجزائر اين ظهرت حركة المعطلين عن العمل في ورقلة عام 2013 مدافعة عن حقوق الشباب العاطلين من جميع أنحاء البلاد وخاصة من الجنوب. انطلقت الحركة من منطقة قريبة من حاسي مسعود، أحد أغنى الأقطاب البترولية في البلاد، ونجحت في حشد عشرات الآلاف في احتجاجات كبيرة، أبرزها مظاهرة 13 مارس 2013، التي تبعتها سبع عشرة مظاهرة بين فيفري2014 ومارس 2015. طالب المحتجون بوظائف لائقة واحتجوا ضد الإقصاء الاقتصادي والحيف الاجتماعي وتخلف الجهة تنموياً، كما تظاهروا في 2015 ضد استغلال الغاز الصخري حيث طرح قادة الحراك تساؤلات جوهرية حول عدم استفادة السكان المحليين من ثروات النفط وانتقدوا تورط الشركات الأجنبية في أنشطة استخراج الغاز المدمرة مثل التكسير الهيدروليكي(هو تقنية لاستخراج النفط والغاز الطبيعي من الصخور العميقة تحت سطح الأرض. تبدأ العملية بحفر بئر عمودي ثم أفقي عبر طبقة

[1] - أمستردام، المعهد الدولي- ترانس ناشيونال (TNI)، **تقرير حول النمط الاستخراجي ومقاومته في شمال افريقيا**، نوفمبر2019، ص.8.

الصخور الحاوية للموارد، حيث يتم حقن مزيج من الماء والرمل والمواد الكيميائية بضغط عالٍ لخلق شقوق في الصخور. يبقى الرمل داخل الشقوق لإبقائها مفتوحة، مما يسمح بتدفق النفط أو الغاز إلى البئر ومن ثم إلى السطح. على الرغم من أن هذه التقنية زادت من إنتاج الطاقة وخلقت فرص عمل، إلا أنها تستهلك كميات كبيرة من المياه، وتسبب تلوث المياه الجوفية، وتزيد من النشاط الزلزالي، وتؤثر سلبًا على البيئة والصحة العامة، مما يجعلها موضوعًا جدليًا بين الفوائد الاقتصادية والأضرار البيئية المحتملة)، مما عده البعض شكلاً جديداً من الاستعمار[1].

في أوائل 2018، أعلنت سوناطراك عن استعداد شركات النفط الكبرى مثل أناداركو Anadarko طوطال Total، آني ENI، وستاتويل Statoil لمساعدة الجزائر في بدء التنقيب البحري وفي 30 أكتوبر 2018، أبرمت سوناطراك أول عقد لاستغلال المحروقات غير التقليدية مع بريتش بتروليوم وإكوينور النرويجية، مما يعزز تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ويعرضه لدورات الصعود والهبوط المرتبطة بأسعار الغاز والنفط. هذه السياسات تعكس رغبة الجزائر في الحفاظ على تدفق العملات الأجنبية لسد العجز الناتج عن انخفاض أسعار النفط، مع محاولات الاتحاد الأوروبي العدوانية للاستحواذ على غاز الجزائر، مما يؤدي إلى تدهور نوعي في ظروف عيش الإنسان والكائنات الأخرى نتيجة استخدام تكنولوجيات استخراجية مدمرة[2].

اما بالنسبة لتونس وبخصوص أرخبيل قرقنة الذي يقع في خليج قابس على الساحل الشرقي لتونس يعتمد سكانه على صيد الأسماك كمصدر رئيسي للرزق نظراً لمناخه الجاف. ومع ذلك، تواجه الجزيرة تحديات بيئية واقتصادية كبيرة بسبب أنشطة شركات النفط والغاز العالمية، مثل بيتروفاك Petrofac التي تسعى لتحقيق أرباح كبيرة على حساب تنمية الجزيرة وحماية بيئتها. في مارس 2016، حدث صراع كبير بين الصيادين المحليين والشركة النفطية بتروليوم TPS بسبب تسرب نفطي في البحر، مما أدى إلى نفوق الأسماك وتدمير التنوع البيولوجي البحري، وهو ما يهدد مصدر رزق الصيادين. اشتكى الصيادون من أن الشركة تحاول التقليل من أهمية الحادث والتعتيم عليه. زار وزير البيئة التونسي السيد نجيب درويش المنطقة لطمأنة السكان بأن هناك

[1] - Naoual Belakhdar,**<< L'éveil du sud >>, ou quand la contestation vient de la marge**, une analyse du mouvement des chômeurs algériens, Article disponible en ligne à l'adresse **https://www.cairn.info/revue-politique-africaine-2015-1-page-27.htm** , p. 27,28,29.

[2] - Jason W. Moore, **Capitalism in the Web of Life Ecology and the Accumulation of Capital**, (UK: 6 Meard Street, London W1F 0EG: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 1st Edition, 2015), p. 149.

تحقيقًا جاريًا وستتخذ الحكومة الإجراءات الكافية لتنظيف التسرب، ولكن بدا أن الزيارة كانت تهدف أكثر إلى حماية مصالح صناعة النفط والغاز ومنع تصعيد الاحتجاجات[1].

في عام 2016، شهدت قرقنة احتجاجات سلمية نظمها خريجون جامعيون عاطلون عن العمل أمام مصنع الغاز ضد شركة بيتروفاك التي حصلت على امتياز التنقيب على الغاز، مما أدى إلى توقف جزئي للإنتاج وقررت بيتروفاك وقف دعمها لصندوق التنمية التونسي الذي وفر وظائف عديدة، مما زاد من البطالة واستياء الشباب. يمكن فهم هذا الغضب في سياق السياسات النيو ليبرالية التي تعزز مصالح الشركات العالمية على حساب السكان المحليين، مما يعكس التوترات بين التنمية الاقتصادية وحقوق السكان في بيئة نظيفة وتنمية مستدامة[2].

في المغرب، شهدت منطقة إميضر صراعًا ضد النهج الاستخراجي، تمثل في أكبر منجم للفضة في إفريقيا، الذي تديره "شركة التعدين بإميضر"، التابعة للعائلة الملكية. هذا المنجم، الذي يجعل المغرب من بين أكبر عشرين منتجًا للفضة في العالم، لم يفشل فقط في توفير فرص عمل للشباب المحلي، بل تسبب أيضًا في تلويث البيئة واستنزاف موارد المياه عبر حفر الآبار في أراضي السكان المحليين. هذه الممارسات أدت إلى تدمير الزراعة المحلية وشبكة القنوات التقليدية التي توفر المياه للمزارعين منذ القرن الرابع عشر. وقد ضحت الشركة بصحة وسبل عيش سكان الريف الفقراء من أجل إنتاج المجوهرات والأدوات الكهربائية للأغنياء[3].

لذلك خاض مزارعو ورعاة إميضر، ومعهم الشباب العاطلون عن العمل والعمال المهاجرون معارك عديدة ضد الشركة، مستخدمين وسائل احتجاج متنوعة مثل المظاهرات والاعتصامات. ورغم رد الدولة بالعنف والقمع وسجن الناشطين، أطلق الشباب في عام 2011 أطول اعتصام في تاريخ البلاد على جبل ألبان، مطالبين بوقف نهب المياه وتحقيق التنمية المحلية وتوفير الوظائف[4].

---

[1] - Noômène FEHRI, **"La palmeraie des Îles Kerkennah (Tunisie)، un paysage d'oasis maritime en dégradation: déterminisme naturel ou responsabilité anthropique"**?, Article disponible en ligne à l'adresse: **file:///C:/Users/pC/Downloads/4-Fehrikerkennah2011.pdf** ,p. 167.

[2] - غسان بن خليفة، اعتصام الكامور، والحركات الاجتماعيّة،" وآفاق الصراع الطبقيّ في تونس، في: https://arabic.cadtm.org/2017/10/0 تاريخ الاطلاع: (2024/05/30).

[3] - Nadir Bouhmouch and Kristian Davis Bailey, A Moroccan village's long fight for water rights, **in:** **https://www.aljazeera.com/economy/2015/12/13/a-moroccan-villages-long-fight-for-water-rights**، Accessed : (31-05-2024).

[4] - Lhoussain Azergui, Imider : une mobilisation sans précédent, Article disponible en ligne à l'adresse: **https://www.tamazgha.fr/Imider-une-mobilisation-sans.html** , Vue le :(31/05/2024).

نجحت حركة "على درب 96 – إميضر" في مواصلة المقاومة عبر نسج روابط مع حركات من بلدان مختلفة شاركت في مؤتمر مراكش حول المناخ(COP22) ، مما سمح لهم بتعريف العالم بقضيتهم. رغم ذلك، تشهد ديناميكية المقاومة جمودًا بسبب قصور في الرؤية والمطالب. وبينما لا يبدو أن هناك أي تقارب بين المحتجين وعمال المنجم، تواصل الشركة استخراج الفضة بحماية السلطات، متجاهلة المعتصمين على جبل ألبان. كما تواجه الحركة صعوبات داخلية تتمثل في عدم التجانس ونزعات ثقافية تسعى لتصوير الصراع بشكل معين، مما يعقد جهود المقاومة[1].

ومنه يمكن القول ان الأحداث في جنوب المتوسط تُظهر كيف أن السياسات الدولية تؤثر على الأمن البيئي في المنطقة بشكل كبير، اذ تعزز القوى الاستعمارية والتدخلات الاقتصادية النيو ليبرالية التبعية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد الطبيعية على حساب التنمية المحلية المستدامة. مثال إميضر في المغرب واحتجاجات قرقنة في تونس يعكسان تأثير الشركات العالمية التي تسعى لتحقيق الأرباح مع تهميش السكان المحليين وتدمير بيئتهم. هذه السياسات تؤدي إلى تفاقم الأزمات البيئية والاجتماعية، مما يزيد من التوترات المحلية ويهدد الاستقرار الإقليمي، في الوقت الذي تحاول فيه الدول الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات، مما يعمق الفجوة بين التنمية المستدامة والاستغلال الاقتصادي.

من خلال كل ما تم طرحه يمكن تلخيص اهم الانعكاسات لتدهور الامن البيئي في الضفة الجنوبية للمتوسط من خلال النقاط التالية:

أولا- التأثيرات على الأحياء البحرية والثروة السمكية:

تعيش الطفيليات المائية مثل العوالق النباتية على سطح البحر المتوسط، وتتعرض لمخاطر بسبب تركيز عالٍ من الزيوت البترولية والتي تعتبر مركبات سامة وتؤثر سلباً على نموها وتكاثرها. هذه العوالق تشكل المصدر الأساسي لدورة الحياة في البحر وتضررها بفعل المركبات السامة يمكن أن يؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة

[1] - Fayrouz Yousfi, COP22 in Morocco: Between greenwashing and environmental injustice, Available at: https://www.middleeasteye.net/opinion/cop22-morocco-between-greenwashing-and-environmental-injustice Accessed: (31/05/2024).

واختلال التوازن البيولوجي، وربما حتى انقراض بعض الأنواع الحيوانية في السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بالإضافة الى إدخال أنواع جديدة تنافسها وتؤثر على نموها وتكاثرها[1].

أظهرت دراسة لمركز الأبحاث المشترك التابع للاتحاد الأوروبي في أفريل 2017 أن عوامل التلوث والتغير المناخي والصيد الجائر أدت إلى تراجع حاد في مخزون الأسماك في البحر المتوسط وتهديد للتنوع البيولوجي فيه. ووفقًا للدراسة، فإن أكثر من 90% من الأسماك التي خضعت للدراسة تعاني من الصيد الجائر خاصة في جنوب المتوسط، واقتربت العديد من الأنواع من الانقراض، حيث فقدت سواحل الضفة الجنوبية للمتوسط 34% من إجمالي كميات الأسماك و41% من الثدييات البحرية الموجودة فيها.

في هذا السياق، أشار جان مارتينسون، مدير مجموعة أبحاث المصائد في المركز، إلى أن صيد مخزون الأسماك بكثافة لا يترك الوقت الكافي لإعادة التكاثر من أجل المحافظة على مستوياتها وقد عقد ممثلو 13 دولة تطل على البحر المتوسط اجتماعًا في أفريل 2017 في مالطا، واتفقوا على برنامج لحماية مخزون الأسماك ومنع الصيد غير القانوني. كما تدعم دول الاتحاد الأوروبي مبادرة لتوثيق التعاون من أجل حماية المحيطات، بهدف تقليل التأثير البشري على المحيطات وتحسين الأبحاث ذات الصلة[2].

ثانيا - <u>الإضرار بالصحة العامة</u> :

نتج على تلوث البحر الأبيض المتوسط أضرار كبيرة على صحة سكان مناطق الجنوب الساحلية حيث أظهرت الدراسات أن تصريف النفايات الحضرية والمياه القذرة في البحر يؤدي إلى التهاب المعدة والأمعاء بمعدل يتراوح بين 15 إلى 50 حالة في السنة من كل مئة ألف ساكن في المناطق الساحلية.

وقد لاحظ الخبراء أن عدوى التيفوئيد والتهاب الكبد الوبائي كثيرًا ما ترتبط بوجود نسبة عالية من الزحاري والعصيات في حوض البحر المتوسط[3].

[1] - نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، **مرجع سابق**. ص .30.

[2] - مركز العمل التنموي، " تراجع حاد في مخزون الأسماك في البحر المتوسط بسبب التلوث والتغير المناخي والصيد الجائر". أفاق البيئة والتنمية في:https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1492/ ، تاريخ الاطلاع: (2024/05/12).

[3] - نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، **مرجع سابق**. ص. 31.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر البيئة البحرية الملوثة تهديدًا لحياة الأفراد العاملين بها، حيث تزيد من ضريبة العناء الاجتماعي وتكاليف العلاج، خاصة بالنسبة للعاملين الدائمين في الميدان البحري وتأتي هذه الظروف البيئية الصعبة وحوادث التلوث كعوامل قد تؤدي بالبعض إلى فقدان مناصب عملهم في حالة الإصابة بالأمراض[1].

ثالثا - <u>الإضرار بالناحية الجمالية للبحر المتوسط</u>:

في الشمال والجنوب على حد سواء، تواجه سواحل البحر الأبيض المتوسط ضغطًا صناعيًا سريع الانتشار، في غضون أقل من جيل واحد اختفت مجاري مائية بأكملها تحت الخرسانة مما أدى إلى فقدان المناظر الطبيعية والبيئة الأصلية والتنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك يعاني الشريط الساحلي من تقلص وتدهور بسبب التغييرات الطبيعية وعمليات نقل الرمال من الشواطئ بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع دون دراسات التأثير البيئي الحاد[2].

تأثرت العديد من الشواطئ التي تعتبر ملاذًا للاستجمام والسباحة بالتلوث البحري وخاصة التلوث الناتج عن انسكاب النفط في عرض البحر نتيجة لعوامل متعددة مثل المد والجزر والرياح وشدة الأمواج والتي أدت الى انتقال كميات كبيرة من النفط إلى الشواطئ وأصبحت بقع النفط الخام تغطي أجساد السباحين وتتسبب في إلحاق الضرر بهم. كل هذا أدى إلى وضع يرثى له في البيئة البحرية نتيجة للخلل الكبير الذي أصاب توازنها الحيوي بفعل التلوث[3].

كذلك التهيئة العمرانية للمنشآت السياحية على السواحل لها تأثيرات متنوعة ومتناقضة. من جانب تساهم هذه المنشآت في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة وتجذب السياح وتعزز النشاط السياحي في المنطقة. ومع ذلك، قد تؤدي التهيئة العمرانية غير المنظمة والمفرطة إلى تغيير طابع المنطقة والمناظر الطبيعية، مما يؤثّر سلبًا على البيئة والمجتمع المحلي ويمكن تحديدها كالتالي:

---

[1] - بورحلي كريمة، "**التلوث البحري وتأثيره على البحارة: دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل**". مذكرة ماجستير. 3 (جامعة منتوري، قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2010). ص .130

[2] - نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط؛ **مرجع سابق**. ص .30.

[3] - محمد شلوف، سائر صليبة، **مرجع سابق**. ص .145.

1. **تغير الهوية المحلية:** تؤدي التهيئة العمرانية الكبيرة للمنشآت السياحية إلى تغيير هوية المنطقة المحلية. اذ يمكن أن تفقد المناطق الهادئة والمحافظة جوهرها المحلي وسحرها الطبيعي نتيجة للتجميل السياحي والتجاري الذي يستهوي السياح.

2. **الضوضاء والازدحام:** قد تؤدي المنشآت السياحية الكبيرة إلى زيادة الضوضاء والازدحام في المناطق الساحلية، مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة للسكان المحليين. يمكن أن تتسبب هذه الضوضاء والازدحام في حدوث توترات ومناوشات بين السكان المحليين والسياح.

3. **التوترات الثقافية:** تنشأ توترات ثقافية بين السكان المحليين والسيّاح نتيجة لاختلاف الثقافات والعادات والتقاليد. قد تظهر الاختلافات في السلوك والمظاهر الثقافية بين السكان المحليين والزوار، ممّا يؤدي إلى حدوث صراعات أو احتكاكات.

4. **التلوث البيئي:** تؤثر التهيئة العمرانية الكبيرة للمنشآت السياحية إلى زيادة التلوث البيئي سواء عبر استخدام الموارد الطبيعية بشكل مفرط أو عبر تلويث المياه والهواء بفعل النفايات والانبعاثات الناتجة عن الأنشطة السياحية.

رابعا - <u>الإضرار بالمشاريع الاقتصادية والتسبب في الخسارة بسبب تكاليف إعادة التهيئة:</u>

إنّ زيادة معدلات التلوث في المناطق السكنية المكتظة ومراكز النشاط الاقتصادي والسياحي تشكل تحديات كبيرة للاقتصاد والبيئة على حد سواء. هذه الزيادة تؤدي إلى نقص في الموارد البحرية وتزايد في الشواطئ غير الملائمة للسباحة مما يسفر عن خسائر اقتصادية كبيرة للفرد والدولة بالإضافة إلى ذلك يتعين على الدول تكبد تكاليف باهظة لتنظيف التلوث، خاصة في حالات التلوث بالنفط نظرًا لتعقيد عملية إزالته من البيئة البحرية.

إن إزالة التلوث من البيئة البحرية تعتبر عملية معقدة ومكلفة، نظرًا لتفاوت التضاريس البحرية وتأثير الظواهر الطبيعية مثل التيارات البحرية والأمواج على انتشار التلوث بالنظر إلى هذه الصعوبات تصبح إدارة التلوث والتحكم فيه أمرًا ضروريًا للحفاظ على البيئة البحرية والحد من الخسائر الاقتصادية المرتبطة بهذه الظاهرة[1].

[1] - بورحلي كريمة، **مرجع سابق**، ص .131.

بالتالي تواجه الدول التحديات الهائلة في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة البحرية. ومن المهم اتخاذ إجراءات فعالة للحد من التلوث وتعزيز التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات والتكنولوجيا لمواجهة هذه التحديات المشتركة.

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات البيئية على علاقات الامن بين دول شمال_ جنوب المتوسط.

بينما يتسبب التدهور البيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط في آثار وخيمة على البيئة والصحة العامة ينبغي أيضًا إلقاء الضوء على تأثيراته على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط حيث تعتبر هذه المنطقة معبرًا هامًا للتبادل البيئي والاقتصادي بين القارتين الأوروبية والإفريقية ولكن التهديدات البيئية المشتركة تزيد من حدة التوترات والتحديات الأمنية بين الدول المعنية.

التحديات البيئية التي تواجه البحر الأبيض المتوسط تجلب الانتباه إلى مسؤولية الغرب الصناعي في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري على المستوى العالمي. فهو المسؤول التاريخي عن هذه الظاهرة، سواء كان ذلك نتيجة لإرث الاستعمار الذي استنزف الموارد الطبيعية للمناطق النامية أو نتيجة للنمط الرأسمالي الحالي الذي يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري والانبعاثات الضارة.

هذا الواقع يستدعي تحديد من يتحمل عبء هذا التغيير البيئي المتسارع، وهو ما يفتح المجال أمام صياغة استجابة شاملة ضمن إطار العدالة المناخية. يتضمن ذلك التحول من النهج السائد الذي يحمي النخب السياسية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والأنظمة العسكرية، إلى نموذج جديد ينص على تقديم تعويضات ومساعدات للدول والمجتمعات المتأثرة بشكل أكبر بالتغيرات المناخية. في هذا السياق، تعد علاقات بلدان الضفة الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط محورية، حيث يتطلب تحقيق العدالة المناخية توجيه جهود التكيف والتخفيف إلى المناطق الأكثر ضعفًا وتأثرًا بالتغيرات المناخية[1]، ولكن اليوم ومع زيادة التهديدات البيئية لازالت دول شمال المتوسط تستغل ضعف دول الجنوب، بحثا عن كيفية حماية بيئتها ومصالحها.

[1] - حمزة، حموشان وميكا، مينيو-بالويللو، "**الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية**"، ترجمة عباد مراد، (لوكسمبورغ: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط،1 ،2015)، ص ص. 14،15.

الفصل الثالث: تداعيات الأمن البيئي على دول جنوب المتوسط وآليات المواجهة

1- أوروبا وجنوب المتوسط، مصيران متشابكان:

تتداخل مناخات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشماله بشكلٍ متزايد بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري، يُعزَّز هذا التداخل التحديات البيئية والاقتصادية، ويؤثر بشكلٍ كبير على العلاقات بين دول الشمال والجنوب في المتوسط.

في هذا السياق، يظهر إلحاح السياسيين الأوروبيين على إبعاد جيرانهم العرب والأفارقة، وهو موقف يعكس انعدام الاستعداد لمواجهة التحديات المشتركة لتغير المناخ. رغم أن الصيف الحارق يكشف عن عُقم هذا الموقف وعنفه، إلا أن التحديات المشتركة في مجال البيئة تتطلب تعاوناً مشتركاً بين جميع الدول المعنية.

تواجه بلدان شمال وجنوب المتوسط التهديدات البيئية نفسها، حيث سُجّلت درجات حرارة قياسية على كلا الضفتين سنة 2023، مما أدى إلى اندلاع الحرائق في غابات تونس والجزائر وإحداث خسائر بشرية ومادية جسيمة في اليونان وإيطاليا. هذه الحوادث تبرز أهمية التعاون العابر للحدود في مكافحة الحرائق وإدارة المخاطر البيئية.

على الرغم من أن بلدان جنوب المتوسط تعتاد على موجات الحرارة المرتفعة، إلا أن المستقبل يتوقع أن يشهد زيادة في وتيرة هذه الموجات وحدتها، مما يعني زيادة تأثيراتها السلبية على الحياة البشرية والبيئة.

من هنا، يتطلب التداخل المتزايد لمناخات بلدان المتوسط تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات مكافحة تغير المناخ وتكييف البنية التحتية لمواجهة تأثيراته. كما يتعين على الدول المتوسطية العمل معًا على تعزيز الوعي البيئي وتبني الممارسات المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية والإقليمية. إن تعزيز هذا التعاون يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط[1]. ولكن هل فعلا يمكن تحقيق هذا التعاون في ظل وجود مصالح والتفكير بمنطق القوة والهيمنة؟

2- من المحاصيل الزراعية إلى الهجرة الخضراء من جنوب المتوسط الى الشمال:

ترتبط المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي والمائي بشكلٍ وثيق بالظروف المناخية العدائية، حيث يُعتبر الجفاف أحد أسباب تدهور الإنتاج الزراعي في مناطق شمال وجنوب المتوسط على حدٍ سواء، ومع زيادة ندرة

[1] - أليكس سايمون، أوروبا وشمال إفريقيا، مصيران متشابكان، في: https://orientxxi.info/magazine/article6914 ، تاريخ الإطلاع: (2024/05/31).

المياه في أوروبا فإنها تواجه تحدياتٍ أكبر في إشباع شهيتها من المحاصيل التي تتطلب كميات كبيرة من المياه، مثل فاكهة الأفوكادو وعلى الرغم من هذا التحدي فإن دول الشمال تتمتع بقدرات أكبر على مواجهة هذه الأضرار، خاصة من خلال استيراد المحاصيل الزراعية من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. تتعدد هذه الدول بين مصدري المحاصيل التي تتطلب كميات كبيرة من المياه، مثل فاكهة الأفوكادو الشهيرة والتي تُزرع بكثرة في المغرب وتونس ومصر. تُساهم هذه الصادرات في تحقيق تدفق مرغوب من العملات الأجنبية إلا أنها تُراكم في الوقت نفسه تكاليف خفيّة على صعيد الأمن الغذائي والمائي. فمثلا (تصدير الأفوكادو تساهم في استنزاف المياه الجوفية والسطحية في هذه الدول، مما يؤدي إلى تدهور الأمن المائي وارتفاع معدلات الفقر والجوع).

يتزايد الترابط بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط بفعل التحديات البيئية والطاقوية المشتركة، لكن هذا الترابط يتم على نحو غير متكافئ. حيث تتجه أوروبا، في سعيها لتأمين إمداداتها الطاقوية نحو استغلال الموارد المعدنية والحيوية في بلدان جنوب المتوسط[1].

فالدول الأوروبية تعتمد بشكل متزايد على إمكانيات الطاقة الشمسية في جنوب المتوسط، حيث توفر هذه المنطقة ظروفاً مثالية لتوليد الطاقة الشمسية بكفاءة عالية. ومع ذلك، يتطلب هذا التحول استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا، وقد يواجه تحديات في التنسيق بين الدول بشأن استخدام الأراضي والمياه، وهي موارد حيوية لإنتاج الغذاء ودعم المجتمعات المحلية.

في سياق متصل، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة وتيرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال وهي قضية تتعامل معها أوروبا بإجابات عسكرية وأمنية متزايدة. وفقًا لتقرير الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex)، سجلت الوكالة في يونيو/حزيران 2023 نحو 29,240 "عبوراً غير قانوني للحدود"، وهو أعلى رقم تسجله في شهر واحد منذ عام 2016، بزيادة بلغت 40% عن يونيو/حزيران 2022. ورغم صعوبة إقامة صلة مباشرة بين تغير المناخ والهجرة، إلا أنه من الصعب أيضاً تجاهل الطرق التي قد تؤدي بها التقلبات المناخية الشديدة إلى إرغام الناس على مغادرة بلدانهم بحثاً عن حياة أفضل[2].

[1] - أليكس سايمون، **مرجع سابق**.

[2] - رويترز، تقرير فرونتكس: عبور المهاجرين البحر المتوسط يسجل مستويات قياسية، في: https://www.dw.com/ar/ ، تاريخ الاطلاع على الموقع: (2024/05/31).

3- **مصر وتونس كنموذجين لتأثير التغير المناخي والهجرة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط:**

في عام 2023، كانت مصر من بين أبرز الدول التي خضع سكانها للهجرة وعبروا البحر الأبيض المتوسط. تواجه مصر أزمات متفاقمة تتعلق بالأمن الغذائي والمائي، بالإضافة إلى تعرضها الشديد لتهديدات مناخية متعددة، من بينها خطر ارتفاع منسوب مياه البحر الأبيض المتوسط الذي قد يغمر جزءًا كبيرًا من دلتا نهر النيل أو يزيد من ملوحة أراضيها الزراعية. مع تزايد عدد سكان مصر، الذي يتجاوز 100 مليون نسمة[1]، يضعها في انكماش اقتصادي ينتج عنه ضغوط إضافية على الموارد والبنية التحتية. لذلك عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك مصر، لتقديم الدعم المالي والفني مقابل التزام هذه الدول بمنع تدفق المهاجرين. تشمل هذه الاتفاقيات تقديم مساعدات تنموية ودعم في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، مثل:

1. **اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية لعام 2017**: في ديسمبر 2017، وقع الاتحاد الأوروبي ومصر على مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجالات عدة، منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت هذه الاتفاقية جزءًا من جهود أوسع للاتحاد الأوروبي للتعاون مع دول جنوب المتوسط لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول[2].

2. **برنامج الجوار الأوروبي(ENP)** : تم توقيع عدة اتفاقيات تمويلية تحت مظلة هذا البرنامج والتي تشمل دعم مشروعات تنموية في مصر بهدف تحسين الظروف المعيشية وتقليل دوافع الهجرة. في يوليو 2017أطلق الاتحاد الأوروبي برنامجًا بقيمة 60 مليون يورو لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مصر، مركّزًا على خلق فرص عمل وتحسين الخدمات الأساسية[3].

بالتوازي مع ذلك، فإن التغيرات المناخية الحادة وتكثيف حملات قمع الهجرة تزيد من خطورة مسارات العبور عبر البحر الأبيض المتوسط. تونس مثال صارخ على ذلك، حيث شهدت صيف2023 مشاهد كابوسية نتيجة

---

[1] - أليكس سايمون، **مرجع سابق.**

[2] - الاتحاد الأوروبي ومصر، موقع الويب الرسمي للاتحاد الأوروبي، في: https://www.eeas.europa.eu/egypt/alathad-alawrwby-wmsr_ar?s=95 ، تاريخ الإطلاع على الموقع: **(2024/05/31).**

[3] - وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، "**الجولة الثانية من الحوارين مصر والاتحاد الأوروبي حول الهجرة**"، في: https://www.eeas.europa.eu/delegations/%D9%، تاريخ الإطلاع على الموقع: **(2024/05/31).**

السياسات القمعية. بعد اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي لكبح الهجرة مقابل تدفق اليورو، **وتتمثل هذه السياسات القمعية بعد الاتفاق في**

1. **الاعتقالات الجماعية:** نفذت السلطات التونسية حملات اعتقال واسعة النطاق ضد المهاجرين غير الشرعيين، وخاصة الأفارقة من جنوب الصحراء، وأودعتهم في مراكز احتجاز.

2. نقل المهاجرين إلى المناطق الحدودية: في واحدة من أكثر الإجراءات قسوة، قامت السلطات التونسية بنقل مئات المهاجرين الأفارقة إلى المناطق الصحراوية القاحلة على طول الحدود مع ليبيا والجزائر. هذه المناطق معروفة بظروفها المناخية القاسية، مع درجات حرارة مرتفعة للغاية وندرة المياه، مما يجعلها غير ملائمة للعيش[1].

هذه الأوضاع تسلط الضوء على موقف دول شمال المتوسط التي ترتكز على مبدأين رئيسيين: قمع هجرة العرب والأفارقة، والاعتماد على موارد دول الضفة الجنوبية لتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة في أوروبا. هذه السياسة المزدوجة التي تقوم على الاحتواء والاستغلال ليست جديدة ولكن الأزمة المناخية الحالية تزيد من تأجيجها وتجعلها أكثر وضوحاً وغير مجدية. إذا تم استنزاف موارد الأرض والمياه والطاقة من بلدان جنوب المتوسط لصالح بلدان الشمال، فإن هذا سيزيد من دوافع سكان هذه البلدان التي تعاني من الأزمات المالية والمناخية للجوء إلى الهجرة، مما يعزز من حدة الأزمات الإنسانية والهجرة غير الشرعية.

من خلال ما تم طرحه يمكن القول إن تأثير التهديدات البيئية على علاقات دول الضفة الشمالية للمتوسط مع دول الضفة الجنوبية يعكس ترابطاً معقداً وتحديات متزايدة تستلزم تعاونا وثيقا بين الضفتين.

فالتهديدات البيئية مثل ارتفاع درجات الحرارة، الجفاف، وتدهور الموارد المائية والأمن الغذائي تؤثر على استقرار المنطقة بأكملها. هذه التهديدات لا تعترف بالحدود، مما يفرض على دول شمال وجنوب المتوسط التعاون في مواجهة تحديات مشتركة تتعلق بالتغير المناخي والتدهور البيئي ويمكن تلخيص اهم ما تم طرحه بخصوص تأثير التهديدات البيئية على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط من خلال النقاط التالية:

[1] -Tunisia: African Migrants Intercepted at Sea, Expelled Apparent Policy Shift Endangers Migrants, Asylum Seekers, Children, Available at: https://www.hrw.org/news/2023/10/10/tunisia-african-migrants-intercepted-sea-expelled Accessed:(31/05/2024).

1. **تر ابط بيئي و اقتصادي:**

يفرض الاحتباس الحراري والجفاف تحديات كبيرة على الزراعة وإمدادات المياه مما يزيد من اعتماد دول جنوب المتوسط على الاستيراد ويضغط على مواردها المحلية.

في الوقت نفسه، تحتاج أوروبا إلى استيراد المنتجات الزراعية من دول الجنوب لتعويض نقص الإنتاج المحلي، ما يزيد من التبعية الاقتصادية المتبادلة.

2. **الهجرة البيئية:**

تؤدي الأزمات البيئية إلى تزايد الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله، بحثاً عن ظروف معيشية أفضل. هذا يخلق توترات سياسية واجتماعية بين الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

ردود الفعل الأوروبية تتمثل غالباً في تعزيز سياسات الحدود والقمع، مما يعمق الفجوة بين الشمال والجنوب.

3. **التعاون والتوتر:**

على الرغم من التحديات، هناك فرص للتعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة حيث يمكن لدول جنوب المتوسط أن تلعب دوراً رئيسياً في توفير الطاقة الشمسية لأوروبا، ولكن هذا التعاون قد يكون محاطاً بالتوترات، خصوصاً إذا شعرت دول الجنوب بأنها تُستغل دون تحقيق فوائد ملموسة لشعوبها.

4. **السياسات المتناقضة:**

تستمر أوروبا في الضغط على دول جنوب المتوسط للحد من الهجرة، بينما تستغل مواردها الطبيعية، مما يخلق ديناميكيات غير متوازنة ويزيد من الشعور بعدم العدالة في العلاقات الثنائية.

5. **التعاون الإقليمي:**

التهديدات البيئية تبرز الحاجة إلى إنشاء سياسات إقليمية موحدة لمواجهة التحديات المشتركة. يتطلب ذلك تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب وتطوير استراتيجيات مشتركة للاستدامة البيئية.

باختصار، تتطلب التهديدات البيئية المتزايدة إعادة صياغة العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط. فالتعاون القائم على العدالة البيئية والشراكة الحقيقية يمكن أن يخفف من حدة التوترات ويعزز من استقرار

المنطقة على المدى الطويل، فإن تبني سياسات متكاملة تعترف بالتحديات المشتركة وتعمل على تطوير حلول مستدامة سيكون ضرورياً لتحقيق توازن أكثر عدلاً واستقراراً بين دول شمال وجنوب المتوسط.

المبحث الثاني: آليات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن البيئي.

تواجه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تحديات بيئية متزايدة تتطلب استراتيجيات فعالة للحفاظ على الأمن البيئي. مع تزايد التهديدات الناجمة عن التغير المناخي، مثل ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه والتصحر، باتت الحاجة ماسة إلى تبني سياسات مستدامة تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة للسكان المحليين. تستلزم هذه الجهود تنسيقاً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة وتعزيز الوعي البيئي بين المواطنين. في هذا السياق، تسعى دول جنوب المتوسط إلى تطوير استراتيجيات متنوعة تشمل تعزيز الإدارة المستدامة للمياه، والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الأراضي، وتطوير البنية التحتية البيئية. هذه الاستراتيجيات ليست فقط ضرورية للحفاظ على البيئة، ولكنها أيضاً تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

المطلب الأول: السياسات الوطنية لمواجهة التهديدات البيئية في جنوب المتوسط.

تواجه دول جنوب المتوسط تهديدات بيئية متزايدة تتطلب استجابات فعّالة وسريعة. لتلبية هذه التحديات، طورت العديد من الدول سياسات وطنية تهدف إلى الحد من الأضرار البيئية وتعزيز الاستدامة. بما في ذلك التشريعات البيئية، برامج الطاقة المتجددة، وإجراءات الحفاظ على الموارد الطبيعية وفيما يلي مجموعة من السياسات المتبعة من قبل بعض دول جنوب المتوسط لمواجهة التهديدات البيئية على سبيل الذكر لا الحضر.

1 الجزائر:

بدأت الجزائر في الاهتمام بالمشاكل البيئية بعد انعقاد الندوة العالمية الأولى حول البيئة في ستوكهولم، حيث ظهر هذا الاهتمام بشكل محدود في الثمانينات وأصبح أكثر وضوحاً مع صدور قانون حماية البيئة في عام 1983. وقد تبيّن أن تدهور البيئة في الجزائر ناتج عن تضافر ثلاثة عوامل رئيسية: الزيادة السكانية، تسارع وتيرة التحضر، وتوسع التصنيع. أدت هذه العوامل إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية الحساسة، وزيادة التلوث من النفايات الصناعية والتجمعات العمرانية، مما زاد من حدة المخاطر البيئية[1].

[1] - رداف لقمان، "جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع.29، (جوان 2017)، ص. 73،74.

الإستراتيجيات المتّبعة لحماية البيئة في الجزائر: تميز العمل في مجال رعاية البيئة في الجزائر، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، بتدخلات متعددة الأشكال. يمكن تقييم الوضعية لكل قطاع على حدة كما يلي:

1. **التلوث الجوي:** تعمل الجزائر على تمويل عدة مشاريع لتعزيز مراقبة نوعية الهواء من خلال إنشاء محطات في مختلف أنحاء البلاد، مع التركيز على استخدام أنواع وقود نظيفة والتحول إلى مصادر طاقة جديدة كالكهرباء والطاقة الشمسية، حيث تم تعميم استخدام غاز البترول المميع وإدخال البنزين الخالي من الرصاص[1]. وفيما يتعلق بالانبعاثات الصناعية، تركز الدولة على الحد من التلوث في مصانع الإسمنت والمركبات البتروكيماوية والحديد والصلب ووحدات إنتاج الأسمدة[2] حيث استثمرت العديد من المصانع في تجهيزات مضادة للتلوث وهي تتمثل في (أنظمة مراقبة الانبعاثات الغازية والسوائل، وأجهزة تنقية الهواء والمياه، وتقنيات إعادة التدوير وإعادة التحليل)، مثال على ذلك هو استثمار مركب الزنك بالغزوات للتقليل من التلوث بأنيدريد الكبريت واستثمارات مصانع "أسميدال" و"سيدر" في عنابة للتخلص من التلوث الناجم عن مركباتها. باستخدام هذه التجهيزات، تقوم المصانع بتحسين عمليات الإنتاج بطرق تحافظ على البيئة وتقلل من تأثيراتها السلبية.، بينما أطلقت سوناطراك برنامجًا لتجديد وحدات الغاز الطبيعي ومعالجة واسترجاع غازات المحارق. بالإضافة إلى ذلك، تتبنى الجزائر سياسة إغلاق المصانع المسببة للتلوث والضارة بصحة الإنسان (اغلاق وحدة زهانة في معسكر في أغسطس 2008 التي كانت تفرز الأميانت، بعد إغلاق وحدة مفتاح في البليدة، حيث تبيّن أن مادة الأمينات تسبب السرطان)[3] امتثالًا لالتزاماتها الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون.

2. التلوث المائي: استثمرت الحكومة في مجال توفير المياه وضمان التحكم في إدارة المياه القذرة من خلال عدة مبادرات، حيث قامت بتخصيص استثمارات كبيرة في الماضي لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في هذا القطاع، بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية لتوزيع المياه النقية وتحسين شبكات التطهير. تهدف هذه الجهود إلى ضمان توفير مياه نظيفة وآمنة للاستخدام والحفاظ على البيئة المائية، وذلك من خلال تحسين الإدارة والرقابة على المياه القذرة، لذلك الأعمال الجارية تشمل إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه النقية للشرب وتطهير

[1] - رداف لقمان، **مرجع سابق**، ص. 75.

[2] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:" **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ،2000 الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر**" ،2001، ص .96.

[3] - رداف لقمان، **مرجع سابق**، ص. 75.

المياه التي تعاني من تدهور متقدم، عشر مدن رئيسية (بسكرة - بجاية - الجزائر العاصمة - تلمسان - سكيكدة - سطيف - قسيمة - قسنطينة - وهران – عنابة)، وتحديث 24 محطة للتصفية.

من جانب آخر، تتطلب الأزمة المائية المتوقعة إجراءات عاجلة لتطبيق سياسة شاملة لإدارة هذا المورد الحيوي. ينبغي على هذه السياسة أن تأخذ في الاعتبار الضغوط والقيود التي تواجهها من جهة العرض والطلب مع السعي لتقليل التبذير وتحسين توزيع المورد بطريقة عادلة وفعّالة. كما تتطلب تحسين سلوك المستهلكين وتوعيتهم، إلى جانب تطوير نظم تسعيرية تعكس الكلفة الحقيقية لإنتاج المياه وتشجيع الممارسات الاقتصادية لاستخدامها. علاوة على ذلك، يجب ان تتضمن تلك السياسة الشاملة الإجراءات التوجيهية لتمهين الفنيين والمشرفين وتحسين تصميم وتشغيل منشآت التوزيع والتصفية بطريقة فعالة ومستدامة، مما يساهم في الحفاظ على هذا المورد الثمين[1].

3. **النّفايات الحضرية:**_لسنوات عديدة وعلى الصعيدين المحلي والوطني، كان تسيير النفايات مصدر قلق للجميع سواء مواطن او ممثل عام او خاص. بينما تعتبر اليوم محورا أساسيا لسياسة التنمية المستدامة. في هذا السياق نفذت وزارة البيئة بالتعاون مع مختلف القطاعات المعنية سياسة وطنية لتسيير النفايات تتمثل أهدافها في: المحافظة على النظافة العامة ونظافة المدن، تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وحماية صحتهم، اين تم تطوير العديد من الاستراتيجيات والبرامج من اجل تنفيذ هذه الاهداف من بينها[2]:

1. **الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة(PNEDD) :** تمثل هذه الخطة الإطار العام للسياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وهي تتناول العديد من القضايا مثل الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحسين الجودة البيئية كما تحدد استراتيجيات وأهداف لتحقيق توازن بين الاحتياجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

2. **البرنامج الوطني لإدارة النفايات المنزلية المتكاملة(PNGIDM) :** يهدف هذا البرنامج إلى تحسين إدارة النفايات المنزلية من خلال تطوير أنظمة لجمع وتخزين ومعالجة النفايات.

[1] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، **مرجع سابق**، ص. 109،110.

[2] - الجزائر، الوكالة الوطنية لتسيير النفايات، "**تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر**"، 2020، ص. 18.

وهو يشمل تطبيق أساليب وتقنيات حديثة للتخلص من النفايات بطريقة صحية وبيئية، مثل الفرز وإعادة التدويركما يشجع على توعية المجتمع وتثقيفه حول أهمية الحفاظ على البيئة وتقليل النفايات.

3. **الخطة الوطنية لإدارة النفايات الخاصة(PNGDS)** : تهدف هذه الخطة إلى إدارة النفايات الخاصة مثل النفايات الصلبة الخطرة والمواد الكيميائية الخطرة بطريقة آمنة وصحية وهي تشمل إنشاء منشآت متخصصة لمعالجة وتخزين هذه النفايات بطريقة آمنة، وفقاً للمعايير البيئية الدولية كما تتضمن تطبيق قوانين وتشريعات صارمة لمنع تسرب هذه النفايات في البيئة وحماية الصحة العامة.

4. **الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات المنزلية المتكاملة "أفاق 2035":** تمثل هذه الاستراتيجية رؤية طويلة المدى لتحسين إدارة النفايات وتقليل الآثار البيئية السلبية لها وهي تتضمن تطوير تقنيات متقدمة للتخلص من النفايات وزيادة معدلات إعادة التدويركما تركز على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى المجتمع المدني لتحقيق أهدافها بشكل شامل.

4. **حماية التربة من التلوث:** تُعد إدارة وحماية التربة أمرًا حيويًا لاستدامة البيئة وصحة الإنسان حيث تتشابك التدابير الوقائية لحماية التربة مع حماية الهواء والماء. فمثلاً، تلوث الهواء بملوثات الصناعات وعوادم المركبات ينتقل عبر الهواء ويترسب على التربة، مما يؤثر سلباً على جودتها. وكذلك التصرفات الإنسانية مثل تصريف المياه العادمة بشكل غير ملائم يمكن أن تساهم في تلوث التربة، كما يحدث في الأماكن التي تعاني من نقص التحكم في التصريف الصحي، مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية وبالتالي تلوث التربة المحيطة بها[1].

من الجدير بالذكر أن التشريعات البيئية الخاصة بالتهيئة والتعمير تلعب دوراً هاماً في حماية التربة، حيث ينص قانون التهيئة والتعمير على ضرورة تصنيف وحماية المساحات الخضراء مما يشمل إنشاء المتنزهات والحدائق العامة والغابات الحضرية. على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى إنشاء المتنزهات العامة في المدن الكبرى مثل متنزه الجزائر العاصمة "حديقة العاصمة" التي تعتبر مساحة خضراء هامة تقع في قلب المدينة لتوفير بيئة نظيفة وصحية لسكان المنطقة.

من ناحية أخرى، يُعتبر التلوث الصناعي من أبرز مسببات تلوث التربة، وتتخذ الحكومة سياسات بيئية تركز على مراقبة وتقليل هذا التلوث من خلال إنشاء صندوق وطني لإزالة التلوث حيث يتم تمويل المشاريع لإزالة

[1] - ردّاف لقمان، **مرجع سابق**، ص. 77،78.

التلوث في المناطق الملوثة مثل تنظيف المواقع الصناعية المهجورة وإعادة تأهيلها للاستخدامات البيئية أو العامة[1]، كما يمكن تطبيق تقنيات التنظيف البيئي مثل التحلل البيولوجي (يشار إلى استخدام الكائنات الحية مثل البكتيريا أو الفطريات لتحويل الملوثات الكيميائية في التربة إلى مواد أقل ضررًا على البيئة. يقوم هذا النوع من التنظيف البيئي بتحليل وتحويل الملوثات العضوية وغير العضوية في التربة إلى مركبات أقل ضررًا عن طريق استخدام الكائنات الحية التي تمتلك القدرة على تفكيك هذه الملوثات. هذه التقنية تُعتبر طريقة فعالة ومستدامة لتحسين جودة التربة والحفاظ على البيئة).

5. **التربية والتوعية البيئية:** تُعنى المديرية المختصة في قسم التوعية والتعليم التابعة لوزارة البيئة بمجموعة واسعة من المهام النظامية، التي تشمل تطوير وتحديث الاستراتيجية الوطنية للتوعية والتثقيف والاتصال البيئي. ويشمل ذلك الترويج لأعمال وبرامج تعليمية وتوعوية في مجال البيئة بالتنسيق مع القطاعات المعنية. كما تبادر المديرية إلى تنفيذ وتطوير برامج تعليمية وتوعوية بيئية تستهدف الشباب، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل على تعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية والهيئات العامة والجامعات ومؤسسات البحث والجمعيات والمجموعات المهنية، بهدف دعم المشاريع البيئية المشتركة. وتساهم أيضاً في تطوير النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتوعية والتواصل والتعليم البيئي، بالتنسيق مع القطاعات المعنية.

وتبرز اهم أنشطتها من خلال:

- **الاستراتيجية الوطنية للتوعية البيئية** :إطلاق حملات إعلامية وبرامج تعليمية في المدارس لنشر الوعي البيئي بين الطلاب، مثل تنظيم ورش عمل عن إعادة التدوير واستخدام الموارد المستدامة.
- **برامج تعليمية للشباب** :إنشاء برامج تعليمية بيئية في المدارس والجامعات، مثل "برنامج المدارس الخضراء" الذي يهدف إلى تعليم الطلاب كيفية الحفاظ على البيئة من خلال أنشطة عملية وزيارات ميدانية.

[1] - ردّاف لقمان، **مرجع سابق**، ص. 77،78.

- **تعزيز الشراكات** :التعاون مع الجامعات لإجراء بحوث مشتركة حول تأثير التلوث على الصحة العامة، ومع المجتمعات المحلية لتنفيذ مشاريع إعادة التشجير وتطوير المساحات الخضراء في المناطق الحضرية.
- **التشريعات والتنظيمات البيئية** :المساهمة في صياغة قوانين وتشريعات جديدة تُعنى بحماية البيئة، مثل القوانين التي تنظم إدارة النفايات وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة[1].

من خلال هذه الجهود المتكاملة، تعمل المديرية على تحقيق بيئة نظيفة ومستدامة، وتعزيز الوعي البيئي في جميع شرائح المجتمع.

6. **الصحة العامة:** تدهورت الحالة الصحية في البلاد بشكل مقلق، وهو ما يظهر من خلال تزايد حالات بؤر الأوبئة وعودة ظهور الأمراض المعدية والأمراض الخطيرة الناتجة عن انعدام النظافة الأساسية وضعف التغطية الصحية. رغم الجهود التي بذلتها السلطات العامة من خلال البرامج المنفذة أو المتوقعة، لا تزال هناك تحديات كبيرة.

وأكثر برامج الوقاية أهمية هي:

- **برنامج مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه:** يهدف إلى تحسين جودة مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي للحد من انتشار الأمراض.
- **برنامج صحة العمل:** يركز على تحسين ظروف العمل وتقليل المخاطر المهنية لحماية صحة العمال.
- **برنامج مكافحة الإصابات الحادة للجهاز التنفسي:** يشمل جهودًا للحد من تلوث الهواء وتحسين الرعاية الصحية للأمراض التنفسية.
- **البرنامج الموسع للتلقيح:** يهدف إلى زيادة معدلات التطعيم للأطفال والبالغين ضد الأمراض المعدية.
- **برنامج التغذية:** يسعى لتحسين الحالة الغذائية للسكان من خلال حملات توعية وبرامج دعم التغذية.

[1] - قسم التوعية والتعليم والشراكة من أجل حماية البيئة المهام النظامية للمديرية، الموقع الرسمي لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، في: https://www.me.gov.dz/ ، تاريخ الإطلاع: (2024/06/01).

- **برنامج مكافحة التهاب السحايا الدماغية الشوكية:** يركز على الوقاية والتشخيص المبكر والعلاج الفوري لهذه العدوى الخطيرة.
- **برنامج مكافحة حمى المستنقعات:** يهدف إلى القضاء على بؤر تكاثر البعوض والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريقه.
- **برنامج الصحة المدرسية والجامعية:** يعنى بتحسين الرعاية الصحية للطلاب من خلال الفحوصات الدورية والبرامج التوعوية[1].

في ظل كل ما تطرقنا اليه تبقى اهم مرحلة يجب التركيز عليها في الاستراتيجيات الجزائرية للحفاظ على الامن البيئي هي الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، حيث تسعى الجزائر إلى تحقيق توازن بين احتياجاتها الطاقوية وحماية البيئة، من خلال تبني سياسات طاقوية مستدامة تهدف إلى تقليل الأثر البيئي لقطاع الطاقة. في ظل التحديات البيئية العالمية والالتزامات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، تعمل الجزائر على تطوير استراتيجيات جديدة تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، بالإضافة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الانبعاثات الضارة. هذه الجهود تأتي في إطار السياسة الطاقوية الوطنية التي تهدف إلى تأمين مستقبل بيئي مستدام للأجيال القادمة مع الحفاظ على موارد الطاقة الوطنية.

أصبحت اليوم تشهد الطاقات المتجددة في الجزائر تطورًا كبيرًا، حيث بلغ إجمالي القدرة الإنتاجية 589.7 ميغاواط، منها 460.8 ميغاواط خارج الطاقة الكهرومائية، بما في ذلك 422.6 ميغاواط متصلة بالشبكة الوطنية للكهرباء و38.2 ميغاواط خارج الشبكة. تساهم محافظة الطاقات المتجددة في توفير بيئة أعمال جذابة عبر إعداد مرجع تقني للمصابيح المقتصدة لضمان جودة الإنتاج الوطني، وصنع الحافلات الكهربائية مع دمج الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي. كما تركز الجزائر على استحداث المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، وتطوير الألواح الشمسية، حيث تم تركيب 5226 مجموعة طاقة شمسية في المناطق المعزولة بنهاية 2022 منها 2883 مجموعة بين 2020 و2022، و1102 مجموعة في 2022، مما يعكس التوسع الكبير في تجهيزات الطاقة الشمسية خارج الشبكة[2].

[1] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: "**تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**"، **مرجع سابق**، ص.97.

[2] - سعاد. بولقرون، الاقتصاد الأخضر .... الرئيس تبون يمهد الطريق نحو المستقبل، في: https://sawtalahrar.dz/ ، تاريخ الإطلاع: (2024/06/20).

الامر لا يقتصر فقط على فاعلية الطاقة المتجددة وحسب، بل توجهت الجزائر حاليًا إلى تطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر والاستثمار في الإمكانات التي تتوافر عليها، لتحقيق الأهداف التنموية وتجسيد الريادة في هذا المجال، ضمن خطتها للتوجه نحو بدائل عن المحروقات التقليدية، وقد وضع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الهيدروجين الأخضر على رأس قائمة المصادر الرئيسة لتحوّل الطاقة، على غرار الدول المتقدمة حيث يستحوذ ملف إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر في الجزائر على اهتمامات المسؤولين والرأي العام بمختلف اتجاهاته، خاصة أن العديد من الدول تعوّل عليه وقودًا مستقبليًا خاليًا من الانبعاثات في رحلتها لتحقيق الحياد الكربوني[1].

2 تونس:

بالرغم من التقدم الذي سجلته تونس في مجال حماية المنظومات الأيكولوجية ومكافحة التصحر، خصوصًا خلال التسعينات من القرن الماضي، ظلت العديد من المشاكل قائمة وزادت وطأتها منذ سنة 2011. أدى تدهور المنظومات الأيكولوجية إلى تأثيرات سلبية ليس فقط على النشاط الاقتصادي ونجاعته، بل أيضًا على السكان المحليين. فقد أثرت مشاكل تدهور التربة والغابات وفقدان التنوع البيولوجي بشكل سلبي على الإنتاجية الفلاحية واستدامة الموارد الطبيعية وعلى عناصر المنظومات الأيكولوجية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، تسبب التسرب البحري إلى الموائد المائية الساحلية في تدهور نوعية المياه الجوفية، مما عمق من تبعية هذه المناطق لمياه الشمال.

تواجه تونس اليوم تحديات رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية. لذا، أصبح من الضروري اكتساب رؤى استراتيجية جديدة وشاملة تمكّن من إدارة هذه التحديات المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية بشكل صحيح وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تم مؤخرًا تطوير أو تحديث العديد من الاستراتيجيات في المجالات الاستراتيجية الرئيسية للتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية المتعلقة بمكافحة التصحر. وتضمنت هذه الجهود ست مجالات رئيسية: المحافظة على المياه، التربة، الغابات، المراعي، التنوع البيولوجي، المياه، الواحات، وتغير المناخ[2]. وتتمثل هذه الاستراتيجيات في:

---

[1] - سعاد. بولقرون، **مرجع سابق**.

[2] - تونس، منظومة تبادل المعلومات في تونس، الاستراتيجيات والسياسات حول مكافحة التصحر، في: https://scid.tn/ar/lcd-ar/les-stratgies-li%C3%A8es-au-pan-ar.html ، تاريخ الإطلاع على الموقع: (2024/06/02).

. الاستراتيجية الوطنية للتصرف وللتنمية المستدامة للغابات والمراعي 2015-2024:

تبنت الإدارة العامة للغابات والمراعي إستراتيجية وطنية جديدة لتنمية والتصرف المستدام في الغابات والمراعي 2015-2024 وذلك للحد من تدهور الغابات والمراعي ولمقاومة التغير المناخي والتصحر وهي تقوم على أربعة اهداف أساسية:

- تكييف الإطار المؤسساتي والتشريعي للقطاع وتدعيم القدرات من أجل تحسين حوكمة التصرف المشترك في الغابات والمراعي.
- تحسين مساهمة القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر، عبر حماية وتثمين الفلاحة-الغابية-الرعوية واشراك السكان المحليين والقطاع الخاص من خلال تنفيذ آليات التصرف المشترك ودعم تطوير المنتجات الزراعية والغابية والرعوية.
- وضع وتنفيذ آلية مبتكرة لحوافز الاستثمار لزيادة الغطاء الغابي وتنمية الأراضي الفلاحية المتدهورة وذلك بغرس الأشجار المثمرة والغابية بما يدعم مصادر الدخل للمالكين ويحسن خدمات النظم الأيكولوجية والحد من انبعاثات الكربون للمساهمة في المجهود العام لمقاومة الانحباس الحراري.
- صيانة وتحسين وظائف وخدمات الموارد الغابية لا سيما من خلال تحسين وتطوير نظام معلومات وطني للمتابعة خاص بالغابات والمراعي.
- تقوية وتحسين رأس المال الغابي والرعوي[1].

إلا أنه، مقارنة بالمجال الغابي، لم يحظَ قطاع المراعي الذي يتعرض لخطر التصحر، بالأهمية المطلوبة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصرف وللتنمية المستدامة للغابات والمراعي 2015-2024. فعلى الرغم من إدراج عنصرين خاصين بالمراعي ضمن الاستراتيجية، وهما "أمثلة تهيئة المراعي الخاضعة لنظام الغابات" المبرمجة على مساحة 150,000 هكتار و"برنامج تحسين المراعي ومكافحة زحف الرمال" المبرمجة على نفس المساحة، إلا أن هذه الجهود تُعتبر ضعيفة للغاية مقارنة بالمساحة الجميلة للبلاد. يُضاف إلى ذلك أن المساحات الرعوية الخاضعة لنظام الغابات تُقدر بمليون هكتار، ولكن يتم التصرف فيها بشكل سيئ مما يعرضها لتدهور شديد

[1] - تونس، منظومة تبادل المعلومات في تونس، الاستراتيجيات والسياسات حول مكافحة التصحر، مرجع سابق.

خاصة في جنوب البلاد. هذا النقص في التركيز على المراعي يشير إلى الحاجة الملحة لتعزيز الجهود والسياسات لحمايتها وضمان استدامتها كجزء من الموارد الطبيعية المهمة[1].

استراتيجية التنوع البيولوجي 2018 – 2030: [2]

تطمح الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المحينة بتونس بحلول عام 2030 إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها جعل التنوع البيولوجي أكثر صمودًا أمام تغير المناخ ومحميًا من التهديدات المختلفة، بالإضافة إلى الإدارة المستدامة التي تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافًا محددة وهي:

1. **الحد من تدهور مكونات التنوع البيولوجي** على مستويات النظم الإيكولوجية والأنواع والتنوع الجيني.
2. **الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي** والحد من الضغوط الناجمة عن الأنشطة البشرية وانتشار الأنواع الغازية وتغير المناخ والتلوث.
3. **الحفاظ على النظم الإيكولوجية** والخدمات التي تقدمها.
4. **حماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية** والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.
5. **تعبئة الموارد المالية وتطوير القدرات** لإدارة التنوع البيولوجي.

هذه الاستراتيجية تعكس التزام تونس بحماية تنوعها البيولوجي وتكييفه مع التحديات الحالية والمستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.

استراتيجية الموارد المائية 2050:

تعتبر تونس من دول جنوب البحر المتوسط التي تعاني من ندرة المياه، حيث تسجل حوالي 400 متر مكعب من المياه للفرد سنويًا، وهو أقل من عتبة الإجهاد المائي المحددة بـ500 متر مكعب. وقد واجهت تونس موجة جفاف

[1] - تونس، منظومة تبادل المعلومات في تونس، الاستراتيجيات والسياسات حول مكافحة التصحر، **مرجع سابق**.

[2] - **المرجع نفسه.**

شديدة في عام 2016[1] كما تقوم حوالي ربع مواردها المائية على المياه الجوفية غير المتجددة، مما يجعلها عرضة للاستنفاذ. أما الموارد المائية المتجددة فتواجه ضغوطات كبيرة، من المتوقع أن تزداد تحت تأثير تغير المناخ والضغط البشري المتزايد بسبب الاحتياجات الزراعية والصناعية ومياه الشرب.

لذلك نظمت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التونسية ورشة عمل بعنوان "استراتيجيات إدارة موارد المياه على المدى الطويل في أفريقيا والتي تكون قادرة على التكيف مع تغير المناخ. تم دعم هذه الاستراتيجية من البنك الأفريقي للتنمية وشركاء آخرين مثل البنك الألماني للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون. تضمنت الورشة تقديم رؤية لإستراتيجية قطاع المياه لعام 2050، مع التركيز على محورين استراتيجيين هما: خطة التكيف الوطنية (PNA) واستراتيجية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة(REUSE 2050) ، ومن بين التوجهات التي تركز عليها الاستراتيجية التونسية لعام 2050[2] نذكر:

1. **استمرار برنامج تعبئة الموارد المائية** :التركيز على تطوير البنية التحتية اللازمة لجمع وتخزين المياه لضمان توافرها في الأوقات الحرجة.
2. **الإدارة المتكاملة للموارد المائية** :تطبيق منهجية شاملة لإدارة الموارد المائية تشمل كافة القطاعات المعنية لتحقيق استخدام أمثل وعادل لهذه الموارد.
3. **إدارة الطلب على المياه** :تطوير سياسات وإجراءات للتحكم في استهلاك المياه في مختلف القطاعات بما يضمن الاستخدام الرشيد والفعال.
4. **تنمية الموارد المائية غير التقليدية** :استكشاف واستخدام مصادر مياه بديلة مثل تحلية مياه البحر وإعادة تدوير المياه العادمة لتخفيف الضغط على الموارد التقليدية.
5. **حماية ودعم الموارد المائية** :تنفيذ إجراءات لحماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف، وتعزيز الأنظمة البيئية التي تعتمد على المياه لضمان استدامتها[3]

---

[1] - في مواجهة الإجهاد المائي "المرتفع"، تشارك تونس تجربتها في إدارة الموارد المائية مع العديد من البلدان الأفريقية، في: https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/62182 ، تاريخ الإطلاع على الموقع: (2024/06/02).

[2] - **المرجع نفسه**.

[3] - تونس، منظومة تبادل المعلومات في تونس، الاستراتيجيات والسياسات حول مكافحة التصحر، **مرجع سابق**.

استراتيجية التنمية المستدامة للواحات2030:

الواحة هي منظومة بيئية للحياة والإنتاج، تساهم في الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي حيث قام الإنسان منذ القدم بتطويرها عبر تعبئة الموارد المائية وإدخال أصناف متنوعة من النباتات والحيوانات. إلا أن الوضع الحالي للواحات يظهر وجود معوقات ناجمة عن التطور الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعات الواحات وتدهور الموارد المائية. هذه المعوقات تشكل تهديدات تثير القلق على المدى المتوسط والطويل ضمن سياق تغير المناخ الذي يفرض ضغوطًا متزايدة على الموارد الطبيعية.

لحماية هذه المنظومة البيئية الثمينة والاستراتيجية، وضعت الوزارة المكلفة بالبيئة في تونس سنة 2015 استراتيجية وخطة عمل للتنمية المستدامة للواحات ترتكز على تسعة محاور رئيسية تهدف جميعها إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، هذه المحاور تشمل: تحسين إدارة الواحات بإشراك جميع أصحاب المصلحة في الواحات لتنفيذ الاستراتيجية، الحماية والإدارة المتكاملة والاقتصاد في الموارد المائية بالواحات، إعادة بناء والحفاظ على التنوع البيولوجي للنباتات والحيوانات في المنظومة الواحية، حماية البيئة في المساحات الزراعية والحضرية للواحات وتحسين الظروف المعيشية لسكان الواحات، إعادة تأهيل الإنتاجية والحفاظ على نظام زراعي سليم من خلال استعادة النظام البيئي للواحات، تشجيع الاقتصاد الاجتماعي التضامني، إعادة تأهيل وتنمية التراث والمشاهد الطبيعية والقيم الاجتماعية والثقافية والسياحية للواحات[1].

4. مصر:

شهدت ساحة رسم السياسات العامة المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية توجهًا نحو دمج المخاطر البيئية في عملية التخطيط كوسيلة وكغاية أيضًا؛ فهناك مجموعة من السياسات البيئية التي رمت إلى تحقيق أهداف اقتصادية (وسيلة)، ولكن مع التأكيد على أهمية تخفيض معدلات التلوث ورفع جودة الحياة (غاية). فقد أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، وأصدرت أيضًا أول سند أخضر سيادي في المنطقة لتمويل مشاريع في مجال النقل النظيف والإدارة المستدامة للمياه في ضوء استضافتها العام الماضي للدورة

[1] - تونس، وزارة البيئة، برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر الموائم للإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر2030/2018 انظر الموقع: https://cc-tunisie.com/wp-content/uploads/2022/04/.pdf ، ص.9.

السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التغير المناخي (COP27) كما قامت مصر أيضًا بتنسيق العمل العالمي بشأن التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته[1].

بحسب الحكومة المصرية اهم الاستراتيجيات التي تعمل عليها اليوم من اجل مكافحة التغيرات المناخية هي تتمثل في:

"اتحضر للأخضر": بحسب تصريحات وزيرة البيئة المصرية، فإن حملة "اتحضر للأخضر" هي أول حملة بيئية يضعها الرئيس السيسي في تاريخ مصر تحت رعايته لنشر الوعي البيئي وتغيير السلوكيات وحث المواطن على المشاركة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، لضمان استدامتها حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة.

تقول الوزيرة إن المبادرة تتضمن حملة "Eco Egypt" للترويج لـ 13 محمية طبيعية، والعمل على إعادة ربط السائحين بالمواقع البيئية والمناطق المحمية في مصر، بهدف إعادة اكتشاف الطبيعة وتعزيز أهمية الحفاظ على البيئة، إلى جانب تسليط الضوء على جميع أنواع الحياة البرية والتنوع النباتي والمناظر الطبيعية في جميع أنحاء البلاد[2]، كما أشارت الوزيرة إلى أن إجمالي حجم الاستثمارات الخاصة بمشروعات التنفيذ الرسمي لتحويل المخلفات لطاقة وتشجيع الشركات الوطنية على دخول هذا المجال، تتراوح بين 340 و400 مليون دولار أمريكي خاصة بالمرحلة الأولى فقط .

تؤكد وزارة البيئة المصرية على وجود مشروعات خاصة بتحسين نوعية الهواء والمياه، ورفع الوعي البيئي والمناخ الداعم. منوهة إلى أن كل 1 جنيه يتم إنفاقه على مشروعات القطاع البيئي له مردود اقتصادي يكافئ ادخار (2 جنيه) يُتوقع صرفهما على التدهور البيئي في حال عدم إقامة تلك المشروعات؛ مضيفة أنه ولأول مرة تم خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية العالقة في الهواء في القاهرة الكبرى والدلتا بنسبة 25 بالمائة[3].

المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية: تم إطلاق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية في اطار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة و في سياق تنفيذ رؤية مصر 2030 من خلال الحفاظ على البيئة لتحسين نوعية الحياة ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، يتم تنفيذ المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء

---

[1] - نيللي كمال الأمير، المخاطر البيئية في مصر التهديدات ..... وآليات المواجهة، في : #https://acpss.ahram.org.eg/News/18875.aspx تاريخ الاطلاع: (2024/06/02).

[2] - محمود حسين، مبادرات بيئية عديدة في مصر.. فهل تحد من آثار تغير المناخ؟، في: **https://www.dw.com/ar/** ، تاريخ الاطلاع: (2024/06/02).

[3] **- المرجع نفسه.**

الذكية بمحافظات جمهورية مصر العربية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين كمبادرة رائدة في مجال التنمية المستدامة والذكية والتعامل مع البعد البيئي وآثار التغيرات المناخية، وذلك من خلال وضع خريطة على مستوى المحافظات للمشروعات الخضراء والذكية وربطها بجهات التمويل وجذب الاستثمارات اللازمة لها سواء من الداخل أو الخارج[1]، ونشر الوعي المجتمعي حول تحديات التغير المناخي وقدرات التكنولوجيا الحديثة، وتمكين المرأة في مجال مواجهة تحديات التغير المناخي والبيئي. كما وتستهدف المبادرة المشروعات الخضراء الذكية الكبيرة (كل مشروع تتجاوز حجم أعماله السنوية 200 مليون جنيه) والمتوسطة (كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي 50 مليون جنيه ولا يتجاوز 200 مليون جنيه) والصغيرة (كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن 50 مليون جنيه)، إلى جانب الشركات الناشئة أو مشروعات ريادة الأعمال أو المشروعات حديثة التأسيس، وهي المشروعات التي لم تمض 7 سنوات على تاريخ بدء مزاولتها النشاط أو بدء الإنتاج[2].

حملة "بلو لا جون": أطلقت الإدارة المركزية لحماية الطبيعة التابعة لوزارة البيئة المصرية حملة تحت اسم "بلو لاجون" في أوت 2022 بهدف زيادة الوعي بأهمية المحميات الطبيعية ودورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والتوعية بخطر الأكياس البلاستيكية على حيوانات البحر.

تنشط الحملة في المنطقة الممتدة من منطقة "بلو هول" وهي موقع متميز للغوص في البحر الأحمر على بعد بضع كيلومترات شمال دهب في شبه جزيرة سيناء، إلى محمية رأس أبو غالوم، الواقعة بين دهب ونويبع.

شارك العديد من المتطوعين المصريين والأجانب منذ انطلاقها في جمع القمامة في بعض أجزاء منطقة الساحل الإدارية كجزء من الحملة[3].

حملة 100مليون شجرة: مبادرة زراعة 100 مليون شجرة ، هى أحد المبادرات الرئاسية التي تم إطلاقها خلال 7 سنوات وتساهم فيها وزارة البيئة بزراعة حوالي 2 مليون شجرة سنويا على مدار سنوات المبادرة، ويهدف هذا

---

[1] - الشراكات والمبادرات / المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية (NISGP) والمجلس الوطني المصري للتنافسية(ENCC) ، ما هى المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، في : https://encc.org.eg/pressroom/press ، تاريخ الاطلاع: (2024/06/02)

[2] - محمود حسين، **مرجع سابق.**

[3] - مصطفى شعبان، كيف تواجه مصر تغير المناخ؟ مبادرات مبتكرة، في: https://al-ain.com/article/egypt-climate-change-initiatives ، تاريخ الاطلاع: (2024/06/02).

المشروع إلى توفير بيئة صحية للمواطنين كما يساعد على إيجاد فرص عمل ومكافحة التصحر وزيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء، إضافة إلى خفض الانبعاثات وتحسين نوعية الهواء.

وزارة البيئة كذلك ساهمت فى المبادرة وقامت بتشجير ر قرى حياة كريمة في 19 محافظة من محافظات الجمهورية بإجمالي 222 ألف و183 شجرة كمرحلة أولى، وجارى البدء بالمرحلة الثانية لزراعة 277 ألف و817 شجرة بإجمالي 500 ألف شجرة للمرحلتين[1].

جدير بالذكر أن زراعة الأشجار تزيد القدرة على عزل انبعاثات الكربون، لما تلعبه الأشجار من دور فى امتصاص نسبة كبيرة من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتج من الأنشطة التنموية المختلفة كما تقوم بإطلاق الاكسجين، وامتصاص بعض المركبات السامة من الهواء.

مجمع بنبان للطاقة الشمسية: تحاول مصر أيضاً زيادة الاعتماد على الطاقة الخضراء، ومن أهم مصادرها في مصر الطاقة الشمسية. فبحسب موقع "الطاقة. نت" فإن كمية الإشعاع الساقط على مصر تزيد عن 6 تريليونات كيلوواط/ساعة يوميًا، وهو ما يزيد عن 100 ضعف الطاقة الكهربية المولدة خلال عام 1996-1997 بأكمله، وفقًا لهيئة الاستعلامات المصرية.

لذلك، أنشأت مصر "مجمع بنبان" العملاق للطاقة الشمسية في محافظة أسوان، بتكلفة استثمارية بلغت 2 مليار دولار. ومن المقرر أن تبلغ القدرة الإنتاجية للمجمع الذي تصل مساحته إلى 37 كيلو متر مربع نحو 1,5 ميغاوات من الطاقة النظيفة فور تشغيله بالكامل. ويعد تطوير المجمع جزءا من خطط مصر لإنتاج 42 بالمائة بحلول عام 2035.

يعادل إنتاج مجمع بنبان للطاقة الشمسية من الكهرباء نحو 90 بالمائة من الكهرباء المنتجة من السد العالي، إذ يحتوي المجمع على 32 محطة شمسية، بقدرة تصل إلى 1465 ميغاواط باستثمارات تصل إلى ملياري دولار[2].

[1] - منال العيسوي، تعرف على أهمية زراعة 100مليون شجرة فى قرى حياة كريمة، في: https://www.youm7.com/story/2023/10/27/ تاريخ الاطلاع: **(2024/06/02)**.

[2] - محمود حسين، **مرجع سابق**.

السيارات الكهربية والاوتوبيسات الهجينة: تؤكد الحكومة المصرية أنها تعمل على تقليل استخدام الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات الضارة. ولتحقيق هذا الهدف وضعت خطة لتصنيع السيارات الكهربائية ضمن رؤية 2030، تشارك فيها عدة وزارات منها الانتاج الحربي والصناعة والتجارة وقطاع الأعمال بالتعاون مع الصين.

ومن المقرر أن تعمل تلك السيارات الكهربائية المصنعة في مصر ببطاريات من نوع(BEVs) التي تعتمد على طاقة البطارية بنسبة 100 بالمائة[1]

من خلال ما تطرقنا الية بخصوص الاستراتيجية المصرية يمكن القول، أن الاستراتيجيات الوطنية المصرية للحفاظ على البيئة تُعَدُّ جزءاً حيوياً من الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في البلاد، في ظل التحديات البيئية المتزايدة مثل التصحر، تلوث الهواء، وتدهور الموارد المائية. تشمل هذه الاستراتيجيات مبادرات متعددة منها: التحول نحو الطاقة المتجددة، تحسين إدارة الموارد المائية، مكافحة التلوث، وتعزيز الوعي البيئي. على سبيل المثال، أطلقت مصر مشروع "بنبان للطاقة الشمسية" في أسوان، والذي يُعَدُّ واحداً من أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في العالم بهدف تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض انبعاثات الكربون.

من الناحية السياسية، تتبنى مصر نهجاً تكاملياً يجمع بين جهود الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ويتجلى هذا في التعاون مع البنك الدولي وجهات مانحة أخرى لتمويل مشروعات البنية التحتية الخضراء، وكذلك تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة. فعلى سبيل المثال، قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته اللاحقة، يعد إطاراً قانونياً مهماً لتنظيم الأنشطة البيئية والحد من التلوث.

لكن، ورغم هذه الجهود، تواجه الاستراتيجيات البيئية المصرية انتقادات عدة. أولاً، تفتقر بعض المشاريع إلى الاستدامة المالية على المدى الطويل، ما يجعلها عرضة للتوقف في حال غياب الدعم الدولي. ثانياً، بالرغم من وجود تشريعات بيئية قوية، إلا أن التنفيذ الفعلي لهذه القوانين غالباً ما يكون ضعيفاً بسبب الفساد الإداري ونقص الرقابة الفعّالة. ثالثاً، تُظهِر السياسات البيئية تركزاً كبيراً على المشروعات الكبرى مثل محطات الطاقة الشمسية، بينما تُهمَل بعض القضايا البيئية اليومية التي تؤثر مباشرةً على حياة المواطنين مثل إدارة النفايات الصلبة وتلوث الهواء في المناطق الحضرية.

[1] - محمود حسين، **مرجع سابق.**

4_المغرب

على غرار العديد من البلدان في العالم، يعتمد المغرب بشكل كبير على الموارد الطبيعية وبالتالي فهو معرض بشدة لتأثيرات التغيرات المناخية. عرف المغرب في العقود الماضية مشاكل تهم ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والتصحر والتعرية البحرية وهو ما أدى إلى عواقب بعيدة المدى كتوسع الهجرة المناخية وانتقال الناس إلى المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية، وبالتالي استنفاد الموارد[1].

في سبيل تعزيز قدرته على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، اعتمد المغرب نهجاً شاملاً نحو التنمية المستدامة وحماية البيئة. بدأت هذه الجهود بتوقيع المغرب على اتفاقيات ريو الثلاث في عام 1995، والتي تشمل الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر. هذا الالتزام المبكر بوضع البيئة في صميم سياساته الوطنية مهد الطريق لتبني معظم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تلت ذلك، بما فيها قمة جوهانسبرغ العالمية للتنمية المستدامة في عام 2002[2].

من خلال هذه السياسات والاتفاقات، سعى المغرب إلى تبني ممارسات مستدامة وإدماج الاعتبارات البيئية في مختلف قطاعات الاقتصاد. على سبيل المثال، أطلقت المملكة المغربية برامج طموحة للطاقة المتجددة، بما في ذلك إنشاء أكبر مجمع للطاقة الشمسية في العالم وهو مجمع نور للطاقة الشمسية في ورزازات، والذي يهدف إلى إنتاج 52% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

في نونبر 2016، استضاف المغرب قمة المناخ COP22 في مراكش، وهي القمة التي جاءت في أعقاب اتفاق باريس للمناخ (COP21) الذي عقد في 2015. كان هدف قمة مراكش تعزيز تنفيذ اتفاق باريس، التي تهدف إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، مع السعي لتحقيق هدف أكثر طموحاً يتمثل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية. قمة COP22 كانت

[1] - المغرب، المعهد المغربي لتحليل السياسات، حوار سياسات مكافحة تغير المناخ في المغرب: الآفاق المستقبلية، جوان2024، في: https://mipa.institute/8897 ، تاريخ الإطلاع على الموقع: (2024/06/02).

[2] - المغرب، وكالة المغرب العربي للأنباء، السياسة البيئية بالمغرب.. انخراط إرادي لتطوير استراتيجيات تنموية بديلة تحمل رهان مستقبل آمن، في: https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/، تاريخ الإطلاع على الموقع: (2024/06/02).

نقطة تحول مهمة لأنها ركزت على وضع إجراءات ملموسة لتحقيق الأهداف المحددة في اتفاق باريس، وتعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والنامية في مواجهة التحديات المناخية.

إضافة إلى ذلك، شهدت قمة COP22 إطلاق مبادرات عديدة لتعزيز التمويل المناخي، نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، خاصة في الدول النامية التي تعتبر أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. المغرب، من خلال استضافة هذه القمة، أكد على دوره الريادي في القارة الإفريقية في مجال مكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة[1]، لذلك تتضافر جهود مجموعة من الهيئات الحكومية وغير الحكومية في المغرب لتنفيذ برامج تهدف إلى معالجة التحديات البيئية، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والمبادرات المتكاملة. هذه البرامج تشمل مجالات متعددة مثل حماية التنوع البيولوجي، منع التلوث الصناعي، مكافحة التصحر، وإعادة التشجير، فضلاً عن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ويمكن تحديد هذه السياسات من خلال:

1. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة[2]:

- **سياسات الطاقة النظيفة:**

مشروع نور للطاقة الشمسية: يُعتبر هذا المشروع واحداً من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم، ويهدف إلى توليد 580 ميجاوات من الطاقة الشمسية. يتكون المشروع من أربع مجمعات شمسية في مدينة ورزازات[3].

الطاقة الريحية: المغرب يستثمر في مشاريع طاقة الرياح مثل مزرعة الرياح في طرفاية التي تعد من أكبر مزارع الرياح في إفريقيا، بقدرة إنتاج تصل إلى 300 ميجاوات[4].

---

[1] - Maroc, Fondation Heinrich Böll Afrique du Nord – Rabat, **"De la COP21 a la COP22 Bilan et perspectives pour le Maroc"**, Juin 2017, p.10.

[2] - موقع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع التنمية المستدامة للمغرب، في:
https://www.environnement.gov.ma/ar/secretariat-etat/le-ministere/missions-ar?id=293 ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2024/06/01.

[3] - المغرب، البنك الافريقي للتنمية، وثيقة افتتاح أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم بالمغرب، 2016، في:
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Arabic_PR_CP_Arabe_Noor_Plant_Morocco.pdf

[4] - أيوب الريمي، محطة طرفاية لإنتاج الطاقة من الرياح بديل المغرب للنفط، في: https://www.dw.com/ar/- ، تاريخ الإطلاع على الموقع: **(2024/06/02)**.

- **حماية البيئة:**

برنامج تحسين جودة الهواء: يتضمن إنشاء محطات لرصد جودة الهواء في المدن الكبرى، مثل الرباط والدار البيضاء، وتطبيق معايير صارمة على الانبعاثات الصناعية[1]. حيث أبرزت السيدة بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة أنه تم تحديد أهداف جد طموحة، سواء بالنسبة إلى تطوير الطاقات المتجددة أو فيما يخص تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، موضحة أن المغرب يطمح إلى بلوغ نسبة تفوق 52 في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المنشاة بحلول سنة 2030 والرفع من سقف تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة إلى 45.5 في المائة في المساهمة المحددة وطنيا في أفق عام 2030[2].

إدارة النفايات: وذلك بتطبيق برنامج لإدارة النفايات الصلبة يتضمن تحسين جمع النفايات، وزيادة معدلات إعادة التدوير، وإنشاء محطات لتحويل النفايات إلى طاقة.

2. اللجنة الوطنية لتغير المناخ والتنوع البيولوجي:

- **التنسيق الوطني:**

خطة العمل الوطنية للتكيف مع تغير المناخ: تتضمن هذه الخطة إجراءات لتحسين إدارة الموارد المائية والزراعية، وزيادة مقاومة البنية التحتية للكوارث الطبيعية.

الشراكات الدولية: وهي تشمل التعاون مع المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشاريع التكيف المناخي، أكدت السيدة ليلى بنعلي الثلاثاء فاتح مارس 2022 في نيروبي، أن المغرب انخرط منذ أكثر من عقدين بشكل كامل في الجهود الدولية في مجال البيئة والتنمية المستدامة[3].

[1] - جودة الهواء، في: https://fm6e.org/ar/programme/ ، تاريخ الإطلاع على الموقع: **(2024/06/02)**.

[2] - موقع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي للمغرب، في:
https://www.mem.gov.ma/AM/Pages/actualite.aspx?act=311 ، تاريخ الإطلاع على الموقع: 2024/06/01.

[3] - **المرجع نفسه.**

- **السياسات المتكاملة:**

مبادرة الزراعة المستدامة: تقوم على دعم المزارعين لاعتماد تقنيات الزراعة المستدامة مثل الزراعة العضوية والزراعة بدون حرث.

إدارة الموارد المائية: تقوم على تنفيذ مشاريع لتحسين كفاءة استخدام المياه في الري، وبناء سدود لتخزين المياه وتحسين شبكات توزيع المياه.

.3 وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

- **إدارة المياه:**

مشروع سدود الملك حسن الثاني: بناء السدود الصغيرة والمتوسطة لتحسين تخزين المياه، مثل سدود تملّوت وسد حسن الثاني في شمال المغرب.

تقنيات الري الحديثة: الترويج لاستخدام الري بالتنقيط والري بالرش في الزراعة لتحسين كفاءة استخدام المياه[1].

- **مكافحة التصحر:**

برنامج غابات المغرب: تنفيذ حملات تشجير واسعة، مثل مبادرة زرع مليون شجرة في المناطق المتصحرة.

إعادة تأهيل الأراضي: مشاريع لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة باستخدام تقنيات زراعية جديدة وحفظ التربة.

- **حماية الغابات:**

مراقبة حرائق الغابات: استخدام تقنيات حديثة لمراقبة حرائق الغابات والاستجابة السريعة، مثل: أنظمة الإنذار المبكر والطائرات بدون طيار.

مشاريع الحماية: إنشاء محميات طبيعية لحماية الأنواع المهددة بالانقراض وتقديم برامج للتوعية بأهمية الغابات. حيث أشارت السيدة بنعلي إلى أنه تم وضع إطار قانوني يتكون من أكثر من 250 نصا قانونيا لحماية

[1] - فاطمة علي، المغرب.. الزراعة المستدامة هي الحل لضمان الأمن الغذائي، في: https://www.skynewsarabia.com/business/1521058 ، تاريخ الإطلاع على الموقع: (2024/06/02).

الثروات الطبيعية، مبرزة أن المحافظة على التنوع البيولوجي تشكل مكونا هاما ضمن السياسات القطاعية وخاصة استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030"، التي تهدف، من خلال نموذج تدبير تشاركي شامل ومستدام ومنتج للثروات إلى تشجير 100 ألف هكتار سنويا في آفق 2030[1].

.4 مركز الكفاءات للتغير المناخي:

- **البحث والتطوير:**

مشاريع البحث العلمي: دعم الأبحاث حول تأثيرات التغير المناخي على الزراعة والمياه والصحة، مثل دراسة تأثير التغير المناخي على إنتاجية المحاصيل الزراعية في وادي درعة.

التكنولوجيا النظيفة: تطوير واختبار تقنيات جديدة للطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

.5 مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة:

- **التوعية البيئية:**

حملات النظافة: تنظيم حملات لتنظيف الشواطئ والمناطق الطبيعية، مثل حملة "بحرنا" لتنظيف الشواطئ من النفايات البلاستيكية.

برامج التعليم البيئي: إدخال موضوعات البيئة في المناهج الدراسية وتنظيم ورش عمل للطلاب حول الاستدامة البيئية. اذ توفر الحكومة المغربية فرصًا أخرى للمؤسسات التعليمية والتلاميذ للانخراط في التربية البيئية بما في ذلك تغير المناخ حيث تعمل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز التربية المدنية والبيئية في المدارس من خلال البرامج المحلية والجهوية المتعلقة بالقضايا البيئية، ومن الأمثلة على ذلك مشروع" تلميذ واحد، شجرة واحدة، مدرسة واحدة، غابة واحدة "الذي نفذته مؤسسة الأطلس، حيث يتولى ما يقدر بنحو 6 ملايين تلميذ مسؤولية زراعة البذور وشتلات النباتات في ساحات

[1] - موقع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع التنمية المستدامة، **مرجع سابق**.

المدارس والمناطق المحيطة بها. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الأنشطة التربوية وورش العمل في تحسيس التلاميذ بقيمة الغابات والمساحات الخضراء والحفاظ عليها[1].

إضافة لذلك، للمغرب تاريخ طويل في تبني القوانين والسياسات التي تهدف إلى تحسين الظروف البيئية للأجيال الحالية والمقبلة، مما يجعله رائداً في المنطقة في مواجهة التغيرات المناخية. يمكن تلخيص الجهود البيئية للمغرب في عدة قوانين وسياسات وخطط رئيسية[2]:

الدستور (2011): يعترف الدستور المغربي بحق المواطنين في بيئة سليمة وملائمة، ويؤكد على أهمية التنمية المستدامة.

القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة (2003): يهدف هذا القانون إلى وضع إطار قانوني شامل لحماية البيئة، ويشمل إجراءات للحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

مخطط المغرب الأخضر (2008): يركز هذا المخطط على تطوير الزراعة المستدامة وتحسين الإنتاجية الزراعية بطرق صديقة للبيئة.

القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها (2006): يوفر هذا القانون إطاراً قانونياً لإدارة النفايات بطرق مستدامة ويشجع على إعادة التدوير والتخلص السليم من النفايات.

قانون 77.15 المعروف باسم قانون زيرو ميكا (2016): يحظر هذا القانون استخدام الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، مما يسهم في تقليل التلوث البلاستيكي.

سياسة التغير المناخي بالمغرب (2014): تهدف هذه السياسة إلى تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف آثارها من خلال تبني تقنيات حديثة وإجراءات مستدامة.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2017): تركز هذه الاستراتيجية على تعزيز التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] - المغرب، المعهد المغربي لتحليل السياسات، حوار سياسات مكافحة تغير المناخ في المغرب، **مرجع سابق.**

[2] - عبد الواحد بلقصري، القوانين المؤطرة للسياسة البيئية بالمغرب، في: https://democraticac.de/?p=94333 ، **تاريخ الإطلاع على الموقع: (2024/06/02).**

المخطط الوطني للمناخ 2030 (2019): يتضمن هذا المخطط مجموعة من الإجراءات والتدابير لمكافحة التغير المناخي وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة[1].

ومنه يمكن القول أن المغرب يولي اهتماما متزايدا للتكيف مع تغير المناخ ومواجهة آثاره، حيث يسعى لتضمين البيئة في سياساته وإجراءاته. وقد بدأت هذه الجهود في التكامل مع النموذج التنموي الجديد للبلاد منذ عام 2021، مع التركيز على جمع الفاعلين وتعزيز الوعي البيئي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بنقص البيانات والمعلومات البيئية، مما يعيق الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص في تمويل المشاريع المستقبلية، وخاصة في المجتمعات المحلية

المطلب الثاني: رؤية نقدية لسياسات التكيف مع التهديدات البيئية في جنوب المتوسط.

بينما تتسارع التهديدات البيئية في منطقة جنوب المتوسط، تأتي سياسات التكيف كأداة حيوية لمواجهة هذه التهديدات. لكن ما يلزم الآن هو استعراض مدى فاعلية هذه السياسات والتأكد من مدى جاهزيتها لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة. فتحليل نقدي لهذه السياسات يمكن أن يكشف عن نقاط القوة والضعف فيها، ويساعد في تحديد الإصلاحات الضرورية لضمان تكيف أفضل مع تغيرات المناخ والحفاظ على البيئة في المنطقة.

1- ضعف الاستجابة للتغيرات المناخية في منطقة جنوب المتوسط:

رغم التحذيرات المتكررة من تأثيرات التغيرات المناخية على منطقة جنوب المتوسط، إلا أن تعامل حكومات هذه الدول مع هذه التحديات يظل متصلا بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتفاقم بشكل متزايد في المنطقة. فالوضع الاقتصادي الهش، والبنية الاجتماعية المتفككة والوضع السياسي المركزي يجعل من التغيرات المناخية آخر أولويات هذه الدول، حتى وإن كانت الخطابات السياسية تحاول إيلاء أهمية لهذا الشأن. ومع ذلك، فإن الواقع يكشف عن اهتمام أقل وتطبيق أضعف للسياسات البيئية، حيث تتمحور الخيارات السياسية بشكل أساسي حول الجوانب الاقتصادية لتهدئة الاحتجاجات الاجتماعية والتحديات الأمنية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات الأمنية وحماية الدولة من التهديدات الخارجية تسيطر على أولويات هذه الدول، مما يجعل الجانب البيئي غير مرتفع في قائمة الأولويات الوطنية. وتتصدر دول مثل مصر والجزائر

[1] - عبد الواحد بلقصري، **مرجع سابق.**

والمغرب في سباق التسلح وتكثيف الإجراءات الأمنية، مما يعكس عدم رفع قضايا البيئة إلى مستوى التهديدات الأمنية التقليدية[1].

التمويل المخصص لحماية البيئة في دول جنوب المتوسط يُعتبر ضعيفًا للغاية، وذلك وفقًا للتقارير والدراسات التي تشير إلى مستوى أقل جدية (تقرير "حالة البيئة في البحر المتوسط" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمعهد العالمي للبيئة والتنمية (GRID-Arendal) في عام 2020) في التعامل مع مشاكل البيئة في تلك الدول. كما يظهر أن الاهتمام بالبيئة في دول جنوب المتوسط غالبًا ما يقتصر على الجوانب القانونية والتشريعية دون وجود رقابة ومتابعة فعلية.

يساهم ضعف المجتمع المدني ونشاطه في مجال البيئة في تفاقم الوضع، خاصة مع سيطرة المصالح الرجالية والنافذة في الاقتصاد والقطاع الزراعي. فرجال الأعمال يملكون سيطرة على المنتجات الزراعية التي تستند على الري وتصديرها، مما يتعارض مع التشريعات البيئية الموجودة.

كما يزداد الوضع سوءًا بعدم التزام الدول الأكثر تلويثًا في العالم، مثل الولايات المتحدة والصين بتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (رفض الولايات المتحدة والصين، وغيرها من الدول الأكثر تلوثًا في العالم، التزامًا قاطعًا بتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون يعود إلى عدة عوامل، من بينها المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية والاجتماعية الداخلية، حيث يمكن أن تتعارض السياسات البيئية مع المصالح الاقتصادية وتحمل تكاليف عالية[2])، الذي يزيد من درجة حرارة الأرض. فعلى الرغم من مشاركتها في قمم الأرض، فإنها لا تلتزم بالقرارات التي تتخذها، وبالتالي فإن الضغط من الأحزاب الخضراء والمنظمات البيئية لا يحقق المستوى المطلوب من التأثير.

وعلى الرغم من أهمية التشجير وزيادة الغطاء النباتي في التكيف مع التغيرات المناخية، إلا أن هذا التوجه نادر خاصة مع تأثير الحرائق على الغابات، حيث شهدت دول مثل تونس والجزائر والمغرب حرائق عدة في صيف عام 2019 و2023[3].

---

[1] - ليندة سباش، **مرجع سابق**، ص. 179.

[2] - تيسا وونغ، جون كيري في بكين: هل ستنحي الولايات المتحدة والصين التنافس بينهما من أجل العمل المناخي؟، في: https://www.bbc.com/arabic/articles/c721qg8d7yzo ، تاريخ الاطلاع: (2024/06/02).

[3] - ليندة سباش، **مرجع سابق**، ص. 179.

فعلى الصعيد العالمي، تقوم الغابات بتثبيت ما يصل إلى 53% من الكربون في النظم البيئية للأرض، لكن انخفاض الغطاء النباتي والغابات أدى إلى تفاقم ظاهرة تدهور التربة عن طريق التعرية والتصحر وإطلاق ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. تُعتبر الغابات مكونًا هامًا في التنوع البيولوجي، لكنها تأثرت بشكل كبير بتغير المناخ وكانت موضوع الكثير من الأبحاث في السنوات الأخيرة. فقد أفادت الدراسات الحديثة في جنوب المتوسط بحدوث حالات جفاف متكررة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وكان الجفاف الذي حدث في الفترة من 1999 إلى 2002 هو الأشد في الشمال الافريقي. هذه الظواهر البيئية المتفاقمة تُعزز الحاجة إلى سياسات بيئية أكثر جدية وفعالية للتكيف مع التهديدات البيئية في دول جنوب المتوسط، والالتزام بتقليل الانبعاثات الكربونية على الصعيد العالمي[1].

<u>من خلال ما طرحناه نقدم تقييم شامل للسياسات البيئية في دول جنوب المتوسط:</u>

- تواجه دول منطقة جنوب المتوسط تحديات بيئية متعددة ناتجة عن ضعف التنفيذ والرقابة على التشريعات البيئية، والاعتماد الكبير على الصناعات الثقيلة، ونقص التمويل المخصص للمشاريع البيئية. على الرغم من وجود تشريعات بيئية في الجزائر، إلا أن ضعف الرقابة والتطبيق يجعل هذه القوانين غير فعالة. كما يؤدي تركيز الجزائر على الصناعات الثقيلة والنفطية إلى تلوث كبير، دون وضع استراتيجيات فعالة للتخفيف من الأثر البيئي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل المخصص للمشاريع البيئية محدود وغير كافٍ لمواجهة التحديات البيئية الكبيرة مثل التصحر وتلوث الهواء.
- في تونس، يوجد نقص في التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة المعنية بالبيئة، مما يؤدي إلى جهود غير مترابطة وغير فعالة. كما أن الاهتمام بالبيئة غالبًا ما يكون قانونيًا فقط، مع غياب المتابعة العملية والميدانية. يضاف إلى ذلك نقص التوعية العامة بين المواطنين، مما يحد من المشاركة العامة في حماية البيئة وتحسينها.
- أما في المغرب، فيعتمد البلد بشكل كبير على الزراعة المروية، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية في بلد يعاني من شح المياه. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر المغرب إلى استراتيجيات فعالة لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر، مما يهدد الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. كما أن النمو الحضري السريع وغير المنظم يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء والتلوث البيئي.

[1] - Azzeddine MADANI, **L'adaptation aux changements climatiques dans les futures villes** «Regards croisés», p p. 137-157

- في مصر، تعاني البلاد من تلوث شديد في المناطق الصناعية، خاصة حول القاهرة والإسكندرية، بسبب نقص التشريعات البيئية الصارمة. كما يمثل التلوث الناتج عن النفايات الصناعية والزراعية والاستخدام غير المستدام لمياه نهر النيل تهديدًا كبيرًا للنظام البيئي والمائي. بالإضافة إلى ذلك، تعيق البيروقراطية المعقدة تنفيذ السياسات البيئية بسرعة وفعالية، مما يؤخر تنفيذ المشاريع البيئية الضرورية.
- تشترك هذه الدول في تحديات بيئية مشابهة، مما يتطلب استجابة شاملة وتنسيقًا إقليميًا لتحسين إدارة الموارد الطبيعية والتخفيف من الآثار السلبية للتصحر والتلوث. تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة هو المفتاح لضمان مستقبل مستدام لهذه المنطقة الحساسة بيئيًا.

ومنه يمكن القول أن السياسات البيئية في دول جنوب المتوسط تواجه تحديات كبيرة تعيق تحقيق تنمية مستدامة. على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير تشريعات وسياسات بيئية إلا أن ضعف التنفيذ، ونقص التمويل، وقلة التوعية العامة، والتنسيق بين الجهات المعنية، كلها عوامل تساهم في تفاقم الوضع البيئي. بالإضافة إلى ذلك، التركيز على القضايا الاقتصادية والأمنية التقليدية يجعل التغيرات المناخية وأمن البيئة في مرتبة أدنى من الأولويات الوطنية. هذه الدول بحاجة إلى استراتيجيات متكاملة تشمل جميع الأطراف المعنية، مع التركيز على التنفيذ الفعلي والتوعية المجتمعية لدعم جهود حماية البيئة.

استنتاجات الفصل:

- تشهد الدول الواقعة جنوب المتوسط تحديات كبيرة بسبب التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على مواردها الطبيعية. من أبرز هذه التأثيرات هو ندرة المياه، حيث أدت زيادة درجات الحرارة وانخفاض معدلات الأمطار إلى تقلص الموارد المائية. هذا التغير المناخي لم يقتصر فقط على المياه بل امتد أيضًا ليشمل الأراضي الزراعية، التي باتت تعاني من التصحر والتملح، مما يهدد الأمن الغذائي في هذه الدول.
- يعتبر التلوث البيئي مشكلة رئيسية تؤثر على الصحة العامة. فالتلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والزراعية أدى إلى تدهور جودة الهواء والماء، مما أسفر عن ارتفاع معدلات الأمراض التنفسية والمزمنة بين السكان. هذا التلوث البيئي لا يقتصر تأثيره على صحة الأفراد فقط بل يمتد ليشمل النظام البيئي بأكمله، مما يزيد من تعقيد المشهد البيئي في المنطقة.
- الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف أدت إلى موجات نزوح كبيرة، حيث يضطر السكان إلى مغادرة مناطقهم بحثًا عن ظروف معيشية أفضل. هذا النزوح البيئي يخلق ضغوطًا اجتماعية واقتصادية جديدة في المناطق المستقبلة للمهاجرين، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى توترات اجتماعية نتيجة للتنافس على الموارد المحدودة.
- على صعيد الاستراتيجيات والسياسات البيئية، تتعاون الدول جنوب المتوسط مع المنظمات الدولية والإقليمية لتطوير وتنفيذ سياسات بيئية فعالة. هذا التعاون يساهم في تبادل الخبرات مما يعزز من قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات البيئية. بالإضافة إلى ذلك، تبنت العديد من الدول تشريعات بيئية صارمة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية والحد من التلوث.

الخاتمة

توصلت الدراسة المعنونة ب: الامن البيئي في جنوب المتوسط مصادر التهديد وآليات المواجهة أنّ البيئة كظاهرة كونية طبيعية تشكلت وارتبطت بسلسلة من التحولات الجيولوجية والمناخية قبل ملايين السنين لتُكوِن النظام البيئي الذي تحكمه قوانين مكونات البيئة وعناصرها الأساسية فالتغيرات في الظواهر البيئية يتبعها تحولات ناجمة عن تزايد دور الإنسان والمجتمعات البشرية عبر الضغط المستمر والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وذلك من أجل السعي وراء الاستقرار وتحقيق الرفاهية، حيث يمكن اعتبار البيئة عنصراً حيوياً في الدِّراسات السياسية والدُّولية نظرا لأثرها العميق على الاستقرار العالمي والتَّنمية المستدامة.

تعتبر منطقة جنوب المتوسط بؤرة متعددة الأوجه من التَّحديات الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والسِّياسية التي تتداخل لتؤثر على استقرار وأمن المنطقة بشكل عام. مع تزايد الاعتراف العالمي بأهمية الأمن البيئي كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي والدُّولي، حيث أصبح من الضَّروري دراسة تأثير التهديدات البيئية على منطقة جنوب المتوسط ودمجها في استراتيجيات المواجهة الشاملة، حيث تواجه المنطقة مجموعة معقدة من التحديات البيئية التي تؤثر بشكل كبير على أمن واستقرار دولها. ومن خلال ما تطرقنا اليه في هذه الدِّراسة فإنَّ هذه التحديات ليست مجرد مسائل بيئية منفصلة بل هي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن الإنساني والإقليمي، حيث يتداخل الأمن البيئي مع الأمن الغذائي، والأمن المائي، والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

تأسيسا على ما سبق، خلُصت الدِّراسة الموسومة ب: الامن البيئي في جنوب المتوسط مصادر التَّهديد واليات المواجهة الى اثبات صحة الفرضيات التِّي تمت صياغتها بهدف تحليل المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع حيث يتضح لنا:

- ❖ التغيرات المناخية وتنامي الظواهر الجوية القاهرة (مثل الجفاف والفيضانات) تزيد من هشاشة النظم البيئية والاجتماعية في جنوب المتوسط، تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث تشير التقارير العلمية إلى زيادة تكرر الظواهر الجوية المتطرفة في جنوب المتوسط، مما يؤدي إلى تدهور البيئة وتأثير سلبي على النظم الاجتماعية، مثل زيادة الجفاف والفيضانات وانخفاض كفاءة الزراعة وانقطاع المياه وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد والمجتمعات المحلية.
- ❖ كلما زادت الاستثمارات في البنية التحتية الخضراء والطاقة المتجددة، كلما تحسنت قدرة الدول على مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، هذه الفرضية صحيحة، حيث يمكن أن تساهم الاستثمارات في تنمية البنية التحتية الخضراء والطاقة المتجددة في تقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة وتعزيز

الاستدامة البيئية. على سبيل المثال، قد تساهم الاستثمارات في الطاقة الشمسية والرياح في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يحسن جودة الهواء ويحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

- ❖ كلما تم تبني استراتيجيات التنمية المستدامة التي توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، كلما زادت إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب المتوسط دون التأثير سلباً على البيئة، هذه الفرضية تعكس مبدأ التنمية المستدامة وأهميتها في تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. إذا تم تبني استراتيجيات التنمية المستدامة التي تدمج العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فإن ذلك يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة دون التأثير الضار على البيئة. ومع ذلك يجب أن يكون هناك توافق وتعاون دولي لتبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد لتنفيذ هذه الاستراتيجيات بفعالية في منطقة جنوب المتوسط.

وتتمثل أهم مخرجات الدِّراسة في الاستنتاجات التَّالية:

- التصحر وتدهور الأراضي يعتبران من أبرز التهديدات، حيث تساهم التغيرات المناخية وسوء إدارة الموارد الطبيعية في تدهور الأراضي الزراعية والمراعي، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي والاقتصادات المحلية.
- التغير المناخي يؤدي إلى زيادة تكرار الظواهر الجوية المتطرفة في المنطقة، مما يتسبب في فيضانات وجفاف وزيادة حرائق الغابات. مثال: حرائق الغابات المدمرة التي وقعت في شمال الجزائر بسبب ارتفاع درجات الحرارة.
- نقص الموارد المائية يمثل تحدياً حاداً آخر، حيث تتزايد الضغوط على المياه بسبب النمو السكاني والتغير المناخي، مما يؤدي إلى تنافس شديد بين القطاعات المختلفة كالصناعة والزراعة والاستخدام المنزلي، ويزيد من احتمالات النزاعات بين الدول والمجتمعات.
- تساهم الصناعات والنشاطات البشرية في زيادة مستويات التلوث. الذي يؤثر على صحة السكان من خلال زيادة معدلات الأمراض التنفسية، كما يؤدي تلوث المياه إلى تدهور النظم البيئية المائية ويهدد الحياة البحرية والموارد السمكية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه دول جنوب المتوسط تأثيرات التغير المناخي التي تشمل ارتفاع درجات الحرارة وتزايد وتيرة الظواهر الجوية القاسية مثل الجفاف والفيضانات، مما ينعكس سلباً على الزراعة والمياه والصحة العامة.

- أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين دول جنوب المتوسط والمنظمات الدولية، اذ يمكن أن تشمل هذه الجهود توقيع اتفاقيات بيئية دولية وتنفيذ مشاريع مشتركة للحفاظ على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مشاركة التقنيات والخبرات في مجال البيئة وتطوير سياسات وإجراءات فعّالة لإدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك تحسين ممارسات الري والزراعة واستخدام التقنيات الحديثة التي تزيد من كفاءة استخدام الموارد.

- تعزيز الإطار التشريعي والسياسي لحماية البيئة يعد خطوة حاسمة لتحقيق الأمن البيئي كسنّ القوانين الصارمة المتعلق بالتلوث وإدارة الموارد الطبيعية، وتطبيق سياسات تدعم التنمية المستدامة وتُحفز على استخدام الطاقة المتجددة.

- تلعب التوعية والتعليم دوراً محورياً في تعزيز الوعي البيئي بين المجتمعات المحلية، مما يساهم في تعزيز الممارسات المستدامة. يمكن أن تتضمن هذه الجهود حملات توعية عامة وبرامج تعليمية في المدارس والجامعات لزيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير استراتيجيات للتكيف مع تأثيرات التغير المناخي تشمل بناء بنى تحتية مقاومة للظواهر الجوية القاسية وتعزيز الزراعة الذكية التي تتكيف مع تغير المناخ، فضلاً عن تحسين نظم الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية.

- تعتبر التكنولوجيا والابتكار جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الحفاظ على الأمن البيئي. فقد اتجهت الدول إلى تبني تقنيات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، مما يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري ويخفض من الانبعاثات الضارة. إلى جانب ذلك، تُستخدم تقنيات حديثة في إدارة الموارد المائية والزراعية بشكل أكثر كفاءة واستدامة، مما يساعد على مواجهة تحديات ندرة الموارد.

- تظل التحديات الاقتصادية والتمويلية عائقًا كبيرًا إذ تعاني الدول من نقص التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات البيئية الكبرى، مما يستدعي الدعم المالي من المجتمع الدولي. كما أن ضعف الإدارة البيئية في بعض الدول نتيجة لنقص الكفاءات والتقنيات يمثل تحديًا آخر يتطلب التركيز على بناء القدرات وتحسين البنية التحتية البيئية.

- تعتبر التوعية والتعليم البيئي جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات البيئية. إذ تسعى الدول إلى تعزيز الوعي البيئي بين السكان من خلال حملات توعية وبرامج تعليمية تهدف إلى تعزيز السلوكيات المستدامة. يلعب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دورًا محوريًا في هذا الجانب، حيث يشاركون في جهود الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية.

تؤكد الاستنتاجات على أن الأمن البيئي ليس مجرد مسألة محلية، بل هو جزء من الأمن الإقليمي والدولي ويتطلب تنسيقاً وجهوداً مشتركة من جميع الأطراف المعنية لضمان استدامة الموارد وحماية البيئة للأجيال القادمة.

وعليه سنحاول تقديم بعض الاقتراحات والتَّوصيات التِّي يمكن ان تساهم في تفعيل استراتيجيات تحقيق الأمن البيئي في منطقة جنوب المتوسط:

- ❖ تعزيز التعاون الإقليمي **من خلال** إنشاء منصة إقليمية لتنسيق الجهود البيئية بين دول جنوب المتوسط، تشمل تبادل البيانات والخبرات وتنفيذ مشاريع بيئية مشتركة.
- ❖ تشجيع الاقتصاد الأخضر بهدف دعم وتحفيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المستدامة مثل الطاقة المتجددة، الزراعة العضوية، والسياحة البيئية، من خلال تقديم حوافز ضريبية وقروض ميسرة، وتطوير البنية التحتية الخضراء كالاستثمار في تطوير بنية تحتية مستدامة مثل شبكات النقل العام الكهربائية، محطات معالجة المياه والصرف الصحي، والمساحات الخضراء في المدن.
- ❖ تعزيز الأبحاث البيئية من خلال دعم الأبحاث العلمية المتعلقة بمجالات الأمن البيئي وتأثيراتها، وتطوير حلول مبتكرة للتحديات البيئية في المنطقة.
- ❖ وضع تشريعات بيئية صارمة كسن قوانين بيئية المتعلقة بتقليل الانبعاثات الكربونية، الحد من التلوث الصناعي، وإدارة النفايات بشكل مستدام.
- ❖ العمل على تحفيز المبادرات المجتمعية ودعم المبادرات الجمعوية والمشاريع البيئية الصغيرة التي يقودها المجتمع المدني، وتوفير التمويل اللازم لها، اضافة الى تعزيز القدرات المحلية: تدريب الكوادر المحلية في مجالات إدارة الموارد البيئية والتنمية المستدامة، وتعزيز القدرات المؤسسية لإدارة الأزمات البيئية.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

أوَّلاً: القرآن الكريم:

1. سورة الأعراف الآية 74.

2. سورة الحشر الآية 09.

3. سورة قريش الآية 3 و 4.

ثانيًا: القواميس وأمهات الكتب:

1. **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، القاهرة: دار الحديث،2008.

2. قاموس الأمن الدولي، روبنسون بول، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009.

ثالثًا: الكتب:

1. باترسون ماثيو واخرون، "**نظريات العلاقات الدولية**"، ترجمة محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

2. بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية** ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

3. حموشان حمزة وبالويللو مينيو ميكا، **الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية**، ترجمة عباد مراد، (لوكسمبورغ: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2015).

4. دان تيم وآخرون، "**نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**"، ترجمة ديما الخضرا، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016).

5. دسوقي عطية طارق إبراهيم، "**الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة**"، (مصر: دار الجامعة الجديدة 2009).

6. عكروم ليندة، تأثير **التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط** (عمان: دار ابن بطوطة، 2011).

7. عوض محمد حسان وشحاتة حسن احمد، "**مقدمة في علم البيئة**"، (مصر: جامعة الازهر،2005).

8. غريفيش مارتن و أوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2008).

9. قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدِّراسات الأمنية**، (أبو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018).

10. محمد عمارة، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، (القاهرة مصر: مكتبة الإمام البخاري، 2009).

11. مرسي محمد، الإسلام **والبيئة**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

12. مرسي محمود، دراسات **الجغرافيا السياسية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988).

المقالات من مجلات:

1. بحري طروب،" الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ع.7.
2. الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته - دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ع،19 (صيف 2008).
3. حيماز سمير، دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط- دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، م.7، ع.1 (2022).
4. زنودة منى، "قضايا البيئة والحاجة الى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية"، **مجلة المفكر**، م.14، ع.2، (جوان2019).
5. زينب بليل، "البيئة البحرية في المتوسط واقع وتحديات"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م.15 ع.1. (2022).
6. سباش ليندة، تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية في شمال افريقيا وسياسات التكيف معها، **مجلة السياسة العالمية**، م.5، ع.3، (2021).

7. شلوف محمد، صليبة سائر، " التلوث البحري بالنفط في البحر الأبيض المتوسط ". **مجلة جامعة تشرين للبحوث 2 والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الهندسية**، م.33، ع.1. سوريا: جامعة تشرين، 2011.

8. شوادرة رضا، " تطور مفهوم الامن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية مخبر المؤسسات الدستورية**، ع. 5،(جوان 2018).

9. كاظم علي صبار، " التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية"، **مجلة مركز الدِّراسات الكوفة**، م.1 ع. 66 (اوت 2022).

10. لقمان رداف، جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.29 جوان 2017.

11. مبارك علواني، "فاعلية الاهتمام الدولي بالبيئة وآثار النظام الدولي على القضايا البيئية"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، ع.5، (ديسمبر2015).

12. مختاري ايمان، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر، **مجلة دفاتر المتوسط** ع.6

13. مزاري فضيل براهيم، "الشح المائي وانعكاساته على الامن الغذائي في شمال افريقيا"، **مجلة السياسة العالمية**، م.7، ع.2 (2023).

14. ميصراوي إيمان،" الأمن الوطني نظرة في المفاهيم والنظريات"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية** م.6 ع.2(جوان 2020).

<u>المقالات والدراسات العلمية:</u>

1. بوستي توفيق، **مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدُّولية**، دراسات استراتيجية، المعهد الوطني المصري للدراسات، 02/ 2019/12.

2. تونس، مجموعة العمل من اجل السيادة الغذائية، غذائنا، فلاحتنا، سيادتنا، وثيقة تحليل للسياسات الفلاحية التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية، جوان 2019.

3. تونس، منظومة تبادل المعلومات في تونس، الاستراتيجيات والسياسات حول مكافحة التصحر، في: https://scid.tn/ar/lcd-ar/les-stratgies-li%C3%A8es-au-pan-ar.html.

4. عمر عبد الله كامل، **الأمن العربي من منظور اقتصادي**، دراسة سياسية اقتصادية، ط. 4

قائمة المصادروالمراجع

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. الأزهر داود، "**الأمن البيئي من منظور القانون الدولي**". رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر1 قسم الحقوق، 2016).
2. بورحلي كريمة، **التلوث البحري وتأثيره على البحارة: دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل**. مذكرة ماجستير. 3 (جامعة منتوري، قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2010).
3. مستاوي سعدية، **الامن البيئي في البحر الأبيض المتوسط**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017).

المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الدولية:

1. الاتحاد الأوروبي ومصر، موقع الويب الرسمي للاتحاد الأوروبي، في: https://www.eeas.europa.eu/egypt/alathad-alawrwby-wmsr_ar?s=95.

2. أمستردام، المعهد الدولي- ترانس ناشيونال (TNI)، تقرير حول النمط الاستخراجي ومقاومته في شمال افريقيا، نوفمبر2019.

3. المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ماي 2023.

4. المغرب، البنك الافريقي للتنمية، وثيقة افتتاح أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم بالمغرب، 2016، في: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Arabic_PR_CP_Arabe_Noor_Plant_Morocco.pdf.

5. المغرب، المعهد المغربي لتحليل السياسات، حوار سياسات مكافحة تغير المناخ في المغرب: الآفاق المستقبلية، جوان2024، في: https://mipa.institute/8897.

6. تقرير وكالة البيئة الأوروبية (EEA)، القضايا البيئة ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط. لكسمبورغ: مكتب 1 الإصدارات الرسمية لدول الإتحاد الأوروبي، 2006. ص 16. متحصل عليه: https://www.eea.europa.eu/ar/publications-ar/eea_report_2006_4/file.

7. رويترز، تقرير فرونتكس: عبور المهاجرين البحر المتوسط يسجل مستويات قياسية، في: **https://www.dw.com/ar/**.

8. ما كلين ألكسيس ، تقرير حول المجتمعات الريفية والهجرة: تقييم عوامل الهجرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، في:

https://www.icmpd.org/file/download/58921/file/EMM5_Rural%2520Communities%2520and%2520Migration_AR_Web.pdf.

9. هيئة الأمم المتحدة الإسكوا (2019)، التوجه نحو الامن المائي في المنطقة العربية، في: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/moving-towards-achieving-water-security-arab-region-arabic.pdf.

10. وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، الجولة الثانية من الحوار بين مصر والاتحاد الأوروبي حول الهجرة، في: **https://www.eeas.europa.eu/delegations/%D9%** .

المقالات من جرائد:

1. 2023 عام الأرقام القياسية في الكوارث الطبيعية... وضحايا حرائق وأعاصير وفيضانات وزلازل على مساحة الكرة الأرضية، الشرق الوسط صحيفة العرب الأولى، سبتمبر2023، في: https://aawsat.com/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/4550626-2023-.

2. منطقة شمال إفريقيا تئن.. كوارث متتالية لم تعهدها، **سكاي نيوز عربية – أبو ظبي**، سبتمبر2023، في: https://www.skynewsarabia.com/technology/1653041 .

قائمة المصادروالمراجع

المؤسسات الرسمية:

1. الجزائر، الوكالة الوطنية لتسيير النفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر، 2020.
2. المغرب، وكالة المغرب العربي للأنباء، السياسة البيئية بالمغرب.. انخراط إرادي لتطوير استراتيجيات تنموية بديلة تحمل رهان مستقبل آمن، في: https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/.
3. تونس، وزارة البيئة، برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر الموائم للإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر2018/2030، في: https://cc-tunisie.com/wp-content/uploads/2022/04/.pdf
4. قسم التوعية والتعليم والشراكة من أجل حماية البيئة المهام النظامية للمديرية، الموقع الرسمي لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، في: https://www.me.gov.dz/ .
5. موقع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع التنمية المستدامة للمغرب، في: https://www.environnement.gov.ma/ar/secretariat-etat/le-ministere/missions-ar?id=293.
6. موقع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي للمغرب، في: https://www.mem.gov.ma/AM/Pages/actualite.aspx?act=311
7. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000، الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر، 2001.

المو اقع الإلكترونية:

1. الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء وصراع الأقطاب العالمية، في: https://strategianews.net/.
2. التنمية المستدامة، في: https://www.aljazeera.net/.
3. الريمي أيوب، محطة طرفاية لإنتاج الطاقة من الرياح بديل المغرب للنفط، في: https://www.dw.com/ar/-.

4. الشراكات والمبادرات / المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية (NISGP) والمجلس الوطني المصري للتنافسية(ENCC) ، ما هى المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، في: https://encc.org.eg/pressroom/press .

5. ما كلين ألكسيس وبن إبراهيم نسرين، هل تغير المناخ عامل دافع للتنقل؟ تحليل التصورات في مصر والمغرب وتونس، في: https://www.icmpd.org/file/download/59878/file/Climate%2520Change_AR_Final.pdf.

المحاضرات التي تلقى في الندوات أو الملتقيات والحصص التلفزيونية والإذاعية والأشرطة الوثائقية:

1. الحمامصة ربيع، **التلوث البيئي**: النفايات البلاستيكية تهدد النظم البيئية في المنطقة العربية، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65911125.

2. العيسوي منال، تعرف على أهمية زراعة 100مليون شجرة فى قرى حياة كريمة، في: https://www.youm7.com/story/2023/10/27/

3. الموسوعة الجزائرية للدراسات،" مفهوم الأمن في الفكر العربي"، في: https://arabnationleague.com/.

4. بحار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. عالم جديد يفرض واقعًا جديدًا، في: https://fanack.com/ar/climate/features-insights/mena-seas-new-species-harbor-new-reality~263058/.

5. بلقصري عبد الواحد القوانين المؤطرة للسياسة البيئية بالمغرب، في: https://democraticac.de/?p=94333.

6. بن خليفة غسان، اعتصام الكامور، والحركات الاجتماعيّة،" وآفاق الصراع الطبقيّ في تونس، في: https://arabic.cadtm.org/2017/10/0.

7. بولقرون سعاد، الاقتصاد الأخضر .... الرئيس تبون يمهد الطريق نحو المستقبل، في: https://sawtalahrar.dz/ .

8. جودة الهواء، في: https://fm6e.org/ar/programme/

9. حسين محمود، **مبادرات بيئية عديدة في مصر.. فهل تحد من آثار تغير المناخ؟**، في: https://www.dw.com/ar/.

10. خان فرحان، الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية لعام 2024، في: https://sigmaearth.com/ar/international-environmental-agreements-and-treaties-in-2024/.

11. سايمون أليكس، أوروبا وشمال إفريقيا، مصيران متشابكان، في: https://orientxxi.info/magazine/article6914.

12. شعبان مصطفى، كيف تواجه مصر تغير المناخ؟ مبادرات مبتكرة، في: https://al-ain.com/article/egypt-climate-change-initiatives

13. عاشور قياتي، **الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة**، حولية كلية الآداب (جامعة بني سويف: كلية الآداب،2017)

14. علي فاطمة، المغرب.. الزراعة المستدامة هي الحل لضمان الأمن الغذائي، في: https://www.skynewsarabia.com/business/1521058.

15. غانم خالد محمد، **مشكلات "الأمن البيئي" في مراحل ما بعد الثورات العربية**، في: https://www.siyassa.org.eg/.

16. غرينفيلد املي ، أكبر عشر تهديدات بيئية متوقعة سنة 2024، في: https://sigmaearth.com/.

17. في مواجهة الإجهاد المائي "المرتفع"، تشارك تونس تجربتها في إدارة الموارد المائية مع العديد من البلدان الأفريقية، في: https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/62182.

18. قره فارس، النظرية الخضراء في العلاقات الدولية Green theoryفي: https://political-encyclopedia.org/.

19. كواص عبير عفاف، التلوث البحري في تونس: حدود الانسجام ضمن السياسة البيئيّة، في: https://houloul.org/ar/2022/01/10/.

20. مركز العمل التنموي؛ " تراجع حاد في مخزون الأسماك في البحر المتوسط بسبب التلوث والتغير المناخي والصيد الجائر". أفاق البيئة والتنمية، في: https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1492/

21. نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، متحصل عليه في: https://www.univ-saida.dz/dsp/wp-content/uploads/2015/06/.pdf.

22. نعيم لبنى، " تلوث البحر الأبيض المتوسط وأثاره السلبية على الكائنات البحرية " في: **http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/32120**

23. نيللي كمال الأمير، **المخاطر البيئية في مصر التهديدات ..... وآليات المواجهة**، في: **#https://acpss.ahram.org.eg/News/18875.aspx** .

24. وونغ تيسا، كيري جون في بكين: هل ستنحي الولايات المتحدة والصين التنافس بينهما من أجل العمل المناخي؟، في: https://www.bbc.com/arabic/articles/c721qg8d7yzo

المراجع باللغة الأجنبية:

- **باللغة الإنجليزية:**

1. Bouhmouch Nadir and Davis Bailey Kristian, A Moroccan village's long fight for water rights, in: https://www.aljazeera.com/economy/2015/12/13/a-moroccan-villages-long-fight-for-water-rights.
2. Brzoska, Michael، "**The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security**", Paper prepared for the International Studies Association Convention 2008 San Francisco, March 26-29, in **https://www.semanticscholar.org** .
3. Cassidy Emily ،July 2023 Was the Hottest Month on Record in: https://earthobservatory.nasa.gov/images/151699/july-2023-was-the-hottest-month-on-record
4. CLIMATE JUSTICE Africa is a small carbon polluter, but hard hit by climate disruption, in: https://africa.climatemobility.org/stories/climate-justice
5. Climate-smart Public Financial Management Middle East and North Africa (MENA) Conference, Cairo, Egypt, ,in: https://www.worldbank.org/en/events/2024/02/26/climate-smart-public-financial-management-middle-east-and-north-africa-mena-conference
6. Council of Europe, Study concerning the extension of the Bern convention to the countries of Africa, paper of convention on the conservation of European

Wildlife and natural Habitat, Strasbourg,31october 1991, in: https://rm.coe.int/09000016809dac93 .

7. Dalby Simon, "Contesting an essential concept: Reading the Dilemma in contemporary security discourse," in: **https://www.academia.edu,** The date of Accessing: (01/04/2024).
8. Dalby Simon, **Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda,** Working Paper, No.30 (The University of British Columbia: Institute of International Relations, April 2000).
9. De Giessen Eric Van, "**Horn of Africa: Environmental Security Assessment** "(The Hague, The Netherlands: Institute for Environmental Security,2011).
10. Detraz Nicole and M. Betsill Michele, '' Climate Change and Environmental Security: For Whom the Discourse Shifts'' **International Studies Perspectives**, Vol.10, (2009).
11. Eckersley Robyn, "**Environmentalism and Political Theory: Toward an Ecocentric Approach"**, (New York: state university press,1992).
12. Ekersley Robin," **green theory**"، in ed: Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith, **International Relations Theories Discipline and Diversity**، (united kingdom: OXFORD university press, 3rd ed 2013).
13. Gleick, Peter H, **The World's Water Volume 8:** The Biennial Report on Freshwater Resources, (Washington: D.C. Island Press, 2014).
14. Günter Brauch Hans, '' Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks'' ،in: Hans Günter Brauch and others , Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security : Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks , Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, Springer Berlin Heidelberg ,Vol .5 ,(2011).
15. Knight Alexandra ,'' Global Environmental Threats: Can the Security Council Protect Our Earth?'' ،New York 1 University Law Review, Vol.80, N°:5, (November 2005).
16. L. Chalecki Elizabeth, '' **Environmental Security: A case study of climate change ,**Politic Institute for studies in Devlopment, Environment, and security ،in: **https://www.researchgate.netChange.**

17. Martinovosky Peter, **''Environmental Security and Classical Typology of Security studies''**, in http://www.population-protection.
18. **oxford collocation Dictionnary**, (New York, university press, 2002).
19. Page Edward, **''What's the Point of Environmental Security''**, Working Paper for the SGIR 7th Pan-European International Relations Conference, Stockholm, 9-11 September 2010, Accessed: 02/11/2013, in: https://www.academia.edu/.
20. Paris Roland ،''Human security: Paradigm shift or hot air?, **International security**, Vol 26, N°:2 ,(Fall 2001).
21. Percival Val & Homer-Dixon Thomas, '' Environmental Scarcity and Violent: The case of South Africa ''، **Journal of Peace Research,** Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998.
22. Sachs, Jeffrey D, **The Age of Sustainable Development**, (New York: Columbia University Press, 2015).
23. Scheffran Jürgen and others, '' Theories and Models of the Climate Security Link'' , Working Paper Clisec-3, Research Group Climate Change and Security, University of Hamburg, in: https://www.clisec.uni-hamburg.de/pdf/working-paper-clisec-3.pdf.
24. Tunisia: African Migrants Intercepted at Sea, Expelled Apparent Policy Shift Endangers Migrants, Asylum Seekers, Children, Available at: https://www.hrw.org/news/2023/10/10/tunisia-african-migrants-intercepted-sea-expelled
25. W. Moore Jason, **Capitalism in the Web of Life Ecology and the Accumulation of Capital**, (UK: 6 Meard Street, London W1F 0EG: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 1st Edition, 2015).
26. Waltz Kenneth N., **Theory of International Politics**,(University of California, Berkeley, Wesley Publishing Company).
27. Wehery Frederik and Fawal Ninar, Cascading climat effects in the Middle East and North Africa adapting through inclusive Governance in: https://carnegieendowment.org/research/2022/02
28. Williams Michael,'' Words ،Images, Enemies: Securitization and International Politics '' **International Studies Quarterly ,USA,** Blackwell Publishing, Vol. 47, N°:4, (2003).

29. Williams Paul D., **Security Studies: An introduction**، (New York: Routledge, First Ed, published 2008)
30. Wyllie Jams "**،Force and Security**" ،in: Trevor C. Salmon and others ،issues in international relations(London and New York: Routledage ,2nd edition,2008).
31. Yousfi Fayrouz, COP22 in Morocco: Between greenwashing and environmental injustice, Available at: https://www.middleeasteye.net/opinion/cop22-morocco-between-greenwashing-and-environmental-injustice.

- باللغة الفرنسية:

1. A. et Kay, S Amouzai, (2021) "Surmonter la crise de Covid-19 avec équité: Le combat pressant pour la souveraineté alimentaire en Afrique du Nord". Transnational Institute et Réseau nord-africain pour la souveraineté alimentaire. Disponible sur **https://www.tni.org/en/publication/towards-a-just-recovery-from-the-covid-19-crisis.**
2. Amsterdam, Les Amis de la Terre International, **rapports de la poursuite de chimères carbonées**, FÉVRIER | 2021.
3. Azergui Lhoussain, Imider : une mobilisation sans précédent, Article disponible en ligne à l'adresse: https://www.tamazgha.fr/Imider-une-mobilisation-sans.html
4. Balzacq Thierry, ''Qu'est-ce que la sécurité nationale?''**, La revue internationale et stratégique**, n°:52, hiver 2003- 2004, pp. 35,36, disponible sur le site **:** **https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2003-4-page-33.htm** .
5. Belakhdar Naoual**, << L'éveil du sud >>, ou quand la contestation vient de la marge**, une analyse du mouvement des chômeurs algériens, Article disponible en ligne à l'adresse https://www.cairn.info/revue-politique-africaine-2015-1-page-27.htm.
6. FEHRI Noômène, La palmeries des Îles Kerkennah (Tunisie)، un paysage d'oasis maritime en dégradation : déterminisme naturel ou responsabilité

anthropique ? Article disponible en ligne à l'adresse : file:///C:/Users/pC/Downloads/4-Fehrikerkennah2011.pdf.

7. H. Hamouchene, et Paluello, M. Minio (2015) La prochaine révolution en Afrique du Nord : la lutte pour la justice climatique [en français et arabe]. Platform London, Environmental Justice North Africa, Fondation Rosa Luxemburg, et Ritimo. Version arabe disponible sur : https://www.rosalux.de/en/publication/id/4062/the-coming-revolution-the-fight-for-climatejustice-survival et version française sur : https://www.ritimo.org/La-prochainere%CC%81volution-en-Afrique-du-Nord-la-lutte-pour-la-justice .
8. Hufty Marc, **''La sécurité environnementale: un concept à la recherche de sa définition**, en: **https://docplayer.fr.**
9. MADANI Azzeddine, L'adaptation aux changements climatiques dans les futures villes « Regards croisés ».
10. Maroc, Fondation Heinrich Böll Afrique du Nord – Rabat, De la COP21 a la COP22 Bilan et perspectives pour le Maroc, Juin 2017.
11. Mira Gomas Joao, la présidence Portugaise de l'UE et la sécurité en Méditerranée, 21 -ème séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée.
12. Plan bleu, Les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective2025,) Paris : centre d'activités régionales du PNUE/PAM, Valbonne, 2010).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العُنوان	الصفحة
شكروعِرفان	
الإهداء	
خطة الدراسة	
ملخص الدراسة	
مقدمة	**02**
أهمية الموضوع	**04**
الدراسات السابقة	**05**
إشكالية الدراسة	09
مجالات الدراسة	10
الإطار النظري	11
الإطار المنهجي	12
تقسيم الدراسة	12
الفصل الأوَّل: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	**14**
المبحث الأوَّل: التأصيل المفهومي والنظري للأمن	**16**
المطلب الأوَّل: مفهوم الأمن	16
المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية	22
المبحث الثاني: البيئة في العلاقات الدولية	**32**
المطلب الأوَّل: مفهوم البيئة	32
المطلب الثاني: تنامي الاهتمام بقضايا البيئة في السياسة الدولية	35

المطلب الثالث: المقاربة الخضراء: بروز الحاجة إلى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية	39
قضايا البيئة والحوار الرابع في العلاقات الدولية	40
المفاهيم المركزية للنظرية الخضراء	42
المبحث الثالث: المقاربة المعرفية والمفاهيمية للأمن البيئي	**45**
المطلب الأوَّل: مفهوم الأمن البيئي	45
المطلب الثاني: تطور النقاش حول الأمن البيئي	46
المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي	50
الفصل الثاني: واقع الأمن البيئي في منطقة جنوب المتوسط	**54**
المبحث الأوَّل: التهديدات البيئية في منطقة المتوسط	**56**
المطلب الأوَّل: مفهوم التهديدات البيئية	56
المطلب الثاني: أنواع التهديدات البيئية	61
المطلب الثالث: التهديدات البيئية في أجندة الأمن والسلم الدوليين	65
المبحث الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط وجنوب المتوسط	**70**
المطلب الأوَّل: جغرافية منطقة المتوسط وجنوب المتوسط	70
المطلب الثاني: البعد القدراتي لمنطقة المتوسط وجنوب المتوسط	74
المبحث الثالث: مصادر التهديد البيئية في منطقة المتوسط	**82**
المطلب الأوَّل: المصادر الجغرافية المهددة للأمن البيئي في منطقة المتوسط	82
المطلب الثاني: واقع التهديدات البيئية في جنوب المتوسط	92
الفصل الثالث: تداعيات الأمن البيئي على دول جنوب المتوسط وآليات المواجهة	**99**
المبحث الأوَّل: تداعيات التهديدات البيئية على أمن الدول الواقعة جنوب المتوسط	**101**
المطلب الأوَّل: التداعيات الإجتماعية والاقتصادية على أمن الدول الواقعة جنوب المتوسط	101

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات البيئية على علاقات الأمن بين دول شمال – جنوب المتوسط	122
المبحث الثاني: آليات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن البيئي	**129**
المطلب الأوَّل: السياسات الوطنية لمواجهة التهديدات البيئية في جنوب المتوسط	129
المطلب الثاني: رؤية نقدية لسياسات التكيف مع التهديدات البيئية في جنوب المتوسط	151
الخاتمة	156
استنتاجات الدراسة	158
التوصيات	160
قائمة المصادرو المراجع	161
فهرس المحتويات	175